

شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني

٩٤٥- ١٢٢٧هـ/ ١٥٣٨- ١٨١٢م

تأليف

حسام محمد عبد المعطي

مقدمة

د. إسماعيل سراج الدين

٢٠١٦



ISBN: 978-977-452-334-9



شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني

٩٤٥- ١٢٢٧هـ/ ١٥٣٨-١٨١٢م

تأليف

حسام محمد عبد المعطي

مقدمة

د. إسماعيل سراج الدين

٢٠١٦



قطاع المشروعات الخاصة والخدمات المركزية
إدارة المشروعات الخاصة

الإشراف العام
إسماعيل سراج الدين

المشرف التنفيذي
خالد عزب

سكرتارية التحرير
محمود عزت
حسين سلامة

المراجعة اللغوية
أحمد شعبان

التصميم والإخراج الفني
جيهان أبو النجا
أمينة حسين

شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

عبد المعطي، حسام محمد.

شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني، ٩٤٥–١٢٢٧هـ/ ١٥٣٨–١٨١٢م / تأليف حسام محمد عبد المعطي. – الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٥.

ص. سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-334-9

1. الجامع الأزهر. 2. الجامع الأزهر-- تراجم. 3. الجامع الأزهر-- جوانب سياسية. أ. العنوان.

ديوي – 297.65 2015778543

ISBN: 978-977-452-334-9

رقم الإيداع: 2015/19767

المحتويــــات

مقدمة

لا شكَّ أن الجامع الأزهر الشريف يتبوأ منزلة عظيمة وشهرة واسعة في ربوع العالم الإسلامي قاطبة، فهو من أشهر المساجد الإسلامية مكانةً وشهرة، وجامعة إسلامية هي الأولى في العالم الإسلامي؛ حيث نشر الثقافة الإسلامية والعلوم الفقهية والمعرفة في شتى أنحاء العالم.

كان الجامع الأزهر أيضًا صوت الأمة الذي يسمعه الحكام من المواطنين، ومن منابره تعلو صيحات الجهاد ودعوات الإصلاح، وفي أروقته ظهرت الحركات وولدت الانتفاضات والثورات، وكان شيوخه ورجاله حاملي رايات المقاومة وناشري الثقافة الإسلامية الأصيلة بين شعوب العالم الإسلامي.

ومن هذه المكانة العظيمة التي تبوأها الأزهر نال شيوخه مكانتهم؛ فيشهد التاريخ أن رجال الأزهر وشيوخه كانوا على امتداد تاريخه بمثابة الجند المرابطين للدفاع عن الإسلام وإظهاره على حقيقته دون إفراط أو تفريط، فيبرزون جوهره الأصيل ومبادئه السامية أمام الناس كافة. ولم يكن رجال الأزهر أرباب أهواء ولا طالبي زعامة، بل كانوا أصحاب رسالة ودعوة ينقلونها إلى المسلمين في أنحاء العالم. زهدوا في الدنيا وملذاتها فعظم شأنهم وعلا قدرهم عند الناس وصاروا قبلة للمظلومين وملاذًا للمقهورين في المصائب والشدائد، وليس غريبًا أن يقول عنهم نابليون بونابرت «إنهم زعماء الشعب العربي».

من أجل ذلك، كان لزامًا على المؤلفين والمؤرخين أن يؤلفوا الكتب وينشروا الدراسات لإبراز هذا الجانب المضيء من تاريخ هذه المؤسسة الإسلامية العظيمة، فهي مناط فخر وموضع تقدير ينبغي أن نتخذ منه العبر ونستقي منه الدروس.

من هنا ترجع أهمية الكتاب الذي نحن بصدده «شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني»؛ حيث يبرز المؤلف فيه المكانة العظيمة التي تبوأها الأزهر في العصر العثماني مدللاً على أن دوره لم ينحصر، وشيوخه لم ينجرفوا تحت وطأة الحكم العثماني كما ذُكر في بعض كتب التاريخ.

وقد جاء كتابنا هذا في عدة أقسام؛ حيث تناول القسم الأول فيه – الذي جاء بعد التقديم – تطور مكانة الأزهر العلمية؛ ليثبت المؤلف من خلال هذا القسم عدم صحة الأقوال التي ترى أن الأزهر شهد تدهورًا في العصر العثماني ولم يكن له أي دور، ويفند المؤلف ذلك من خلال إبرازه مكانة الأزهر ودوره وتطوره آنذاك، وكيف كان منارة للفكر والثقافة العربية، وكيف استقبل الطلاب للدراسة وتلقي العلوم من العالم الإسلامي.

ثم يتناول القسم الثاني في الكتاب ظهور منصب شيخ الأزهر، ذلك المنصب الذي استُحدث في العصر العثماني؛ حيث كانت السلطة العثمانية ترى أن من حق جميع الفئات أن يكون لها رئيس ممثل لها أمام الدولة.

ويتطرق القسم الثالث في الكتاب إلى آليات تعيين شيخ الأزهر والشروط التي كان من الواجب توافرها فيه، ثم يسرد قائمة بجميع مشايخ الأزهر ومذاهبهم والفترات التي تولوا فيها المشيخة.

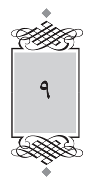
وقد أبرز الكتاب في القسم التالي الصراع على تولي مشيخة الأزهر، ساردًا الأمثلة التاريخية على هذا الصراع وما آلت إليه الأمور حينذاك.

ولما كانت إدارة الأزهر العلمية مهمة عصيبة مع تزايد الطلاب فقد خصَّص الكتاب قسمًا لتناول ذلك، مبرزًا الأدوار التي كانت منوطة بشيخ الأزهر ومهامه وعلاقاته بالمشايخ والعلماء والطلاب.

أما عن الموارد المالية للأزهر ولشيخ الأزهر فنجدها في القسمين التاليين؛ حيث يكشفان المخصصات المالية وطرق الإنفاق والرواتب لمشايخ وعلماء الأزهر وطلابه أيضًا، وكذلك دور ناظر الأزهر وعلاقته بإدارة هذه المخصصات والموارد المالية.

ويأتي القسم الأخير بعنوان «علاقة شيخ الأزهر بالسلطة»، وفيه يتناول المؤلف الأدوار المتعددة التي كان شيوخ الأزهر يؤدونها، بما فيها الدور السياسي والعلاقة بالسلطة وكبار رجال الدولة وحضور الاجتماعات الكبرى والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحكم أحيانًا وتحجيم دورهم أحيانًا أخرى، وكيف كان الحكام يخشونهم ويرضخون لمطالبهم الخاصة بحقوق المواطنين.

إننا في مكتبة الإسكندرية نحرص دائمًا على تسليط الضوء على الجوانب المضيئة من تاريخنا، وما أكثرها! وكذا على توثيق التاريخ والتنقيب فيه وتمحيصه والكشف عن الجوانب التي تستحق أن تقدَّم بالصورة الكاملة الموثقة، وهو ما يتجلى في كتابنا هذا، الذي يعد عملاً تاريخيًّا منضبطًا محققًا. ومما يتميز به أيضًا احتواؤه على عدد من الوثائق التاريخية الهامة التي تشير إلى تعيين شيوخ الجامع الأزهر في العصر العثماني مع ذكر مصادرها وتواريخها.



إن مكتبة الإسكندرية تسعد بإصدار هذا الكتاب الرصين؛ وتتمنى أن يفيد القارئ، وأن يجد الباحث المدقق في التاريخ الإسلامي بغيته فيه، وتتعهد بأن تستمر في جهودها بإتاحة العلم والثقافة والتاريخ لمحبي القراءة وعاشقي الكتب.

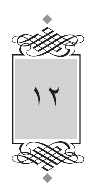
إسماعيل سراج الدين

تقديم

يحتل الأزهر مكانة خاصة في العالم الإسلامي باعتباره أكبر وأقدم المؤسسات التعليمية التي ما تزال تخرّج كبار العلماء لمصر وللعالم الإسلامي[1]، لذلك فقد ذاعت شهرته في الآفاق وفاقت شهرته غيره من المؤسسات التعليمية والدينية عبر عصور تاريخية طويلة، فقد حافظ على اللغة العربية والهوية الإسلامية الوسطية، وليس من بين أهداف هذه الدراسة دراسة تاريخ نشأة الجامع الأزهر فهناك مئات الدراسات التي تناولت ذلك، ولكن هذه الدراسة تسعى إلى دراسة منصب شيخ الجامع الأزهر، فتعمل على التعرف على بداية نشأة هذا المنصب وما العوامل التي أدت إلى ظهوره؟، وما الدور الذي قام به شيخ الأزهر في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري خلال العصر العثماني، ولعل فهم ذلك يفسر لنا بروز الدور السياسي لشيخ الأزهر خلال القرن الثامن عشر، وهو الدور الذي جاء متوافقًا أيضًا مع بروز دور العلماء داخل المجتمع المصري خلال الفترة نفسها أيضًا. والواقع أن منصب شيخ الجامع الأزهر في العصر العثماني لم يحظ إلا بإشارات قليلة استهدفت في الأساس الإشارة إلى كونه يشغل رئاسة المؤسسة الدينية الكبرى في مصر، دون الولوج إلى جوهر دوره الإداري والتعليمي والسياسي خلال هذه الحقبة وهو ما يمثل لب الإشكالية التي تهدف هذه الدراسة إلى طرحها، فتسعى لدراسة تلك العلاقة الجدلية بين المتغيرات الثلاثة التي حكمت ذلك المنصب ومن شغله خلال العصر العثماني، وهي

الدين بما يمثله من طاقة محركة للسلوك العام لغالبية المصريين، والسياسة بما تمثله من ممارسات السلطة، والتعليم كفن يسعى إلى تشخيص العقيدة من مفاهيم وتوجيهات إلى سلوك وأعمال، فتتساءل هذه الدراسة عن كيفية نشأة منصب شيخ الأزهر؟، وكيف كان يتم اختيار من يتولى هذا المنصب الرفيع؟ وما العلاقة التي كانت تربط شيخ الأزهر بمشايخ الأروقة؟، وما العلاقة التي ربطته بالطلاب والمجاورين؟ وما الدور الذي كان يلعبه في تنظيم العمل العلمي داخل المؤسسة الأزهرية؟، ولماذا الفصل بين ناظر أوقاف الجامع الأزهر وشيخ الأزهر؟، وكيف كانت العلاقات التي ربطت شيخ الأزهر بوصفه رجل الدين الأكبر في مصر بالسلطة السياسية الحاكمة خلال تلك الفترة؟ وتركز الدراسة على تناول الفترة التاريخية التي نشأ فيها منصب شيخ الأزهر حتى عام ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م حيث ظل شيخ الأزهر خلال هذه الفترة يتم اختياره من قبل علماء وطلاب الأزهر، ومن ثمَّ فقد ظل يمثل مصالح هؤلاء العلماء والطلاب، بيد أنه منذ هذا العام الأخير أصبح يتم تعيينه من قِبَل باشا مصر محمد علي باشا وخلفائه من بعده مما جعله أكثر التصاقًا بالسلطة السياسية الحاكمة ومصالحها.

وترتكز الدراسة على تحليل ونقد المادة التاريخية، وتحليل ما ورد في المصادر المختلفة من آراء، ومقارنة بعضها بعضًا، فمن خلال مقارنة مادة الدراسة وتحليلها سوف يلقى الضوء على جانب هام من جوانب تاريخ مشيخة الجامع الأزهر في هذه الفترة التاريخية التي ظل يكتنفها الكثير من الغموض. وتعتمد الدراسة على العديد من المصادر؛ منها سجلات المحاكم الشرعية وبخاصة سجلات محاكم القسمة العسكرية والقسمة العربية والباب العالي، بالإضافة إلى اعتماد الدراسة على العديد من المخطوطات والمصادر والحوليات العربية من أجل كشف العديد من التطورات التي لحقت بالأزهر إبان هذه الحقبة التاريخية.



تطور مكانة الأزهر العلمية

يعتقد عدد كبير من مؤرخي الأزهر أن العصر المملوكي هو الذي شهد تطور الأزهر ليصبح أكبر مؤسسة تعليمية في مصر، وتقوم رؤيتهم في ذلك على أن العصر العثماني كان عصر تدهور وتخلف خاصة وأن مصر تحولت خلاله إلى ولاية عثمانية تابعة لمركز السلطنة في إسطنبول بعد أن كانت مركزًا لسلطنة كبرى كانت تشمل مصر والشام والحجاز واليمن[٢]، لذلك فقد اعتقد هؤلاء أن الأزهر لا يمكن له أن يتطور في ظل الحكم العثماني[٣]، وقد جاءت هذه الرؤية متوافقة إلى حدٍّ كبير مع الرؤية والكتابات الغربية التي وصفت كل ما هو عثماني بالتخلف والتدهور والانحطاط[٤].

والواقع أنه خلال حكم الدولة الأيوبية لم يهتم السلاطين كثيرًا بالأزهر بوصفه رمزًا للتشيع في مصر، لذلك فقد حرص عدد كبير من السلاطين والأمراء خلال العصرين الأيوبي ثم المملوكي على إنشاء مدارس متخصصة في دراسة العلوم الفقهية المختلفة مثل المدرسة الكاملية والصالحية والظاهرية[٥] والبرقوقية[٦]، ومدرسة صرغاتمش[٧] والمدرسة الجوهرية[٨]، والطبرسية[٩] والأقبغاوية[١٠]، وكثر عدد تلك المدارس خلال القرنين السابع والثامن الهجريين على أيدي السلاطين والأمراء المماليك حتى وصل عددها نحو ستٍّ وعشرين مدرسة، وكان يتم إنشاء تلك المدارس في الغالب على قاعدة التخصص الفقهي فقليلاً منها هو الذي أنشئ على قاعدة التعميم كالمدرسة الصالحية، وكان لوجود تلك المدارس إضافة إلى الحلقات الدراسية بالمساجد الكبرى مثل جامع عمرو بن العاص وجامع أحمد بن طولون والجامع الحاكمي أثر كبير في سير الدراسة بالجامع الأزهر،

فقد نافسته منافسة شديدة واجتذبت إليها الطلاب من كل صوب كما اجتذبت إليها أعلام الأساتذة وكانت هذه المدارس تمتاز عن الأزهر بجدتها ووفرة أوقافها واستئثارها برعاية السلاطين وكبار رجال الحكم، وكانت مناصب التدريس فيها تدر على شاغلها إيرادات جيدة.

ويعد السلطان الأشرف قايتباي أكثر السلاطين المماليك اهتمامًا بالجامع الأزهر حيث قام بتجديده وإصلاحه وأنشأ المنارة المسماة باسمه وأنشأ به رباعًا لسكنى الطلاب ورصد أحباسًا خيرية عديدة على العلماء والطلاب به[١١]، ودون إصلاحات قايتباي لم يعرف الأزهر اهتمامًا آخر من السلاطين المماليك بشكل عام[١٢]، وتشير كل الدلائل إلى أن الأزهر عند نهاية العصر المملوكي لم يكن أهم مؤسسة تعليمية في مصر، فقد كانت هناك العديد من المدارس التي تعلوه قامة وقيمة مثل المدارس الصالحية وصرغاتمش والطبرسية والأقبغاوية[١٣].

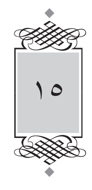
والواقع أن أغلب الشواهد التاريخية تشير إلى أن التطور الأكبر للأزهر حدث في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ولكن لماذا حدث ذلك التطور في مكانة الأزهر إبان هذه الفترة؟

فمع دخول مصر تحت السيادة العثمانية كانت هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تراجع أهمية المدارس المملوكية وتزايد أهمية الأزهر التعليمية وهي:

أولاً: تراجع إيرادات هذه المدارس نتيجة لتدني قيمة العملة، وكذلك تعرض أغلب أوقاف هذه المدارس للخراب، ولم يعط الولاة العثمانيون أو الأمراء المماليك أهمية كبيرة لدعم هذه المدارس التي كانت تحمل أسماء سلاطين أو أمراء من الدولة المملوكية الزائلة، ومع مرور الوقت كانت هذه المدارس آخذة في التراجع في قيمتها العلمية أمام الأزهر.

ثانيًا: تراجع الصراع المذهبي بشكل كبير، فقد كانت أغلب هذه المدارس الموجودة في مصر خلال العصر المملوكي مخصصة للتدريس على قاعدة التخصص المذهبي، في وقت أتاح فيه هذا التراجع فرصة جيدة للدارسين في الأزهر لدراسة فقه الأئمة الأربعة، فقد أدى استخدام الدولة العثمانية للمذاهب الأربعة داخل المحاكم إلى رغبة الطلاب والدارسين في تعلم فقه الأئمة الأربعة[١٤]، خاصة بعد أن توسعت الدولة في إنشاء أعداد كبيرة من المحاكم مما كان يتيح للدراسين فرصة جيدة للعمل في هذه المحاكم، وبخاصة الفقه الحنفي الذي كان مذهب الدولة الرسمي، ومنذ النصف الثاني للقرن السادس عشر تشير كتب التراجم بشكل واضح إلى دراسة الطلاب للفقه على المذاهب المختلفة داخل الجامع الأزهر، حيث تتلمذ الطلاب الشافعية على علماء المذهب المالكي والحنفي، وإن تخصصوا في المذهب الشافعي، فقد أصبح العلماء يحصلون على إجازات من كبار العلماء في جميع المذاهب الفقهية المختلفة داخل الأزهر، وقد شجعهم على ذلك فرصة العمل في المحاكم التي انتشرت في القاهرة والمدن الإقليمية بشكل كبير في ذلك الوقت[١٥].

ثالثًا: تزايد إيرادات الأزهر وأوقافه بشكل كبير خلال هذه الفترة، فقد وجد الأزهر دعمًا كبيرًا من السلاطين العثمانيين وبخاصة السلطان سليمان القانوني، وكذلك من الولاة والأمراء مما منحه إيرادات هائلة جعلته يطغى على هذه المدارس التي أصبحت تدريجيًّا تابعةً له[١٦]. فقد قررت الدولة العثمانية خلال عصر السلطان سيلمان القانون[١٧]، وقف جزء كبير من أموال الجزية للعلماء والمشايخ والمجاورين بالأزهر الشريف[١٨] وكانت مرتباتهم تمنح عن طريق براءات تعطى لهم من ديوان الجوالي[١٩]، وتراوحت مخصصاتهم فيما بين عشرة أنصاف[٢٠] يوميًّا للطالب المجاور، وثلاثة عشر نصفًا للمعيد، وثلاثين نصفًا يوميًّا للشيخ والعالم الذي يقوم بالتدريس[٢١]. وبالإضافة إلى



ذلك فقد قرر لهم السلطان سليمان كميات كبيرة من الحبوب العينية كانت تسمى جراية تصرف من الشون السلطانية في مصر القديمة.

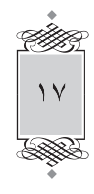
بَيْدَ أن التطور المهم في الخدمات المقدمة لطلاب العلم في الأزهر كان إيجاد مطبخ دائم يقدم لهم الطعام في شكل وجبات يومية حيث أدى ذلك إلى تفرغهم الدائم طوال اليوم للدراسة، مما أحدث نقلة كبيرة في تزايد عدد طلاب الأزهر ومكانته، فيقول أحمد شلبي عند حديثه عن محمد باشا الشريف(٢٢): «وعمر الجامع الأزهر، والقبلة التي هي موجودة إلى يومنا هذا التي تعرف بقبلة الباشا، وأوقف شربة العدس على المجاورين(٢٣)، ورمه مرمة عظيمة»(٢٤).

هكذا أصبح الأزهر أهم المؤسسات العلمية والتعليمية في مصر، فعند زيارة الرحالة التركي أوليا شلبي لمصر خلال منتصف القرن السابع عشر يقول عن الأزهر: « ليس في مصر جامع له ما للأزهر من جماعة، إذ هو واقع في عين فعل مصر، فهو مزدحم بالناس ليلاً ونهارًا، فلا تجد فيه موضعًا للسجدة، يجتمع فيه اثنا عشر ألف طالب ليل نهار، وتطن أصواتهم كأصوات النحل، مما يدهش الإنسان، وقد انهمكوا في مباحثات علمية»(٢٥).

هكذا تبلورت مكانة الأزهر العلمية والدينية خلال نهاية النصف الأول من القرن السادس عشر، وأدى ذلك إلى رسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات الفكرية والتعليمية المتواجدة في العالم الإسلامي، بل أهمها على الإطلاق خلال هذه الفترة، بخاصة في ظل نظام الأوقاف الذي اتبعه العثمانيون، والذي تم في إطاره وقف مساحات شاسعة من الأراضي (الرزق الأحباسية) والعقارات على الأزهر، وقد تميزت هذه الأوقاف بالاستمرارية المتزايدة طوال العصر العثماني، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مكانة الأزهر

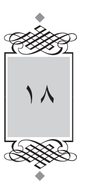
العلمية والدينية في أنحاء العالم الإسلامي، وكانت هذه الأهمية والمكانة التي احتلها الأزهر تعود في الواقع إلى العديد من العوامل وهي:

أولاً: المكانة المتميزة التي حظيت بها القاهرة باعتبارها أهم مركز ثقافي في المشرق العربي خلال العصر العثماني[٢٦] فقد أسهم اختلاف اللغة في مركز الخلافة العثمانية إسطنبول (التركية) في دعم دور القاهرة كمركز رئيس للفكر والثقافة العربية، فتوافد عليها كل طالب علم في العالم الإسلامي، وبخاصة دارسو العلوم الفقهية واللغوية، وكانت القاهرة بسبب موقعها الجغرافي ومكانتها العلمية تعطي فرصة واسعة للعلماء من أجل تحقيق الانتشار الواسع فيتعرف عليهم الجميع في المشرق والمغرب[٢٧]. ولعل شهاب الدين المقرئ أوضح مثال على ذلك فقد انتشر صيته في جميع أنحاء العالم الإسلامي من خلال القاهرة، ولاقت كتبه رواجًا في الحرمين واليمن ودمشق وبيت المقدس، وتتأكد مكانة الأزهر من خلال دراسة حياة العلماء في المشرق والمغرب الإسلامي إبان تلك الحقبة، فنجد أنه قلما يعثر باحث على واحد من عشرات العلماء وطلاب العلم الذين رحلوا من أجل طلب العلم دون أن يتلقى العلم على أيدي علماء الأزهر، سواء كان في مصر أو في الحرمين الشريفين[٢٨]، فيقول المحبي مثلاً عند ترجمته لأحد العلماء: «ورحل إلى القاهرة في سنة إحدى وعشرين وألف وأخذ عن علمائها، ومكث بها لأخذ العلم ست سنوات، وولي إفتاء غزة»[٢٩]، مما يعكس كيف أن دراسته بالأزهر هي التي أهلته ليتولى منصب الإفتاء في غزة، كما يشير الجبرتي إلى الشيخ إبراهيم بن خليل الصيحاني الغزي الحنفي، وأنه ورد الأزهر ولازم والده الشيخ حسن الجبرتي، وتلقى عنه العلوم، ثم سافر إلى غزة فولي الإفتاء بها، ثم رحل إلى دمشق فولي الإفتاء بها[٣٠]، وهكذا فقد كان تلقي العلم في الأزهر يعطي العالم قيمة كبيرة ترشحه لتولي العديد من المناصب وبخاصة مناصب الإفتاء.



ثانيًا: خروج الحجيج المغربي والإفريقي إلى الحرمين الشريفين في كل عام من القاهرة صحبة قافلة الحج المصري، حيث ساهم الحج بقوة في تعميق الوحدة الثقافية بين مصر وبلدان المغرب، وذلك بتردد كبار العلماء المغاربة والأفارقة بصفة دورية على الأزهر وغيره من مراكز الثقافة في مصر[٣١]، وأصبح من تقاليد الحجاج المغاربة والأفارقة الأساسية الاتصال بالمراكز الثقافية في مصر، وعلى رأسها الأزهر، وقد فضل عدد كبير منهم المجاورة به لبعض الوقت في أحد أروقته[٣٢]، حيث قام أغلبهم خلالها بالدراسة على أيدي علماء الأزهر، وأخذوا منهم الإجازات العلمية، وعاد بعضهم إلى بلاده، واستقر آخرون في مصر، وتجسد رحلة العياشي ذلك بوضوح تام، فالرحلة كلها برمتها تجسيدٌ لهذه الروح العلمية والدينية العالية، فكل اللقاءات والاتصالات التي أجراها العياشي في مصر مع العلماء الكبار سواء في الأزهر أو في المؤسسات التعليمية المصرية الأخرى لا تترك مجالاً للشك في أن سعي العياشي كان سعيًا يهدف رأسًا إلى تحميل المعارف مباشرة من أفواه رجالاتها، والاستفادة من تفسيراتهم وتأويلاتهم في كافة العلوم الشرعية والفقهية[٣٣].

ثالثًا: تعدد المذاهب الفقهية في مصر، فقد احتفظت مصر بخاصية المذاهب المتعددة ولم تعرف مذهبًا فقهيًّا واحدًا، صحيح أن جزءًا كبيرًا من سكان مصر كانوا شافعية، خاصة أن ضريح الإمام الشافعي موجود بها، إلا أن المذهب المالكي كان ينتشر في صعيد مصر والإسكندرية بشكل كبير، كما كان للمذهب الحنفي تواجد كبير في العديد من المدن المصرية، وحتى المذهب الحنبلي ظل يجد في مصر عددًا كبيرًا من مريديه[٣٤]، وقد أدى ذلك إلى تطور دراسة هذه المذاهب الأربعة في مصر، وأصبح الأزهر محورًا مهمًّا لتطوير فقه الأئمة الأربعة، حتى أن فقهاء المذهب المالكي في بلدان المغرب العربي كانوا يرسلون إلى الأزهر من أجل معرفة الدراسات التي تمت على الفقه المالكي في رواقي المغاربة والصعايدة داخل الأزهر.



ليس ثمة شك في أن احتضان الأزهر لسائر الاتجاهات واحترامه لكل المذاهب جعله ملاذًا حصينًا للتفكير ومجالاً حيًّا للتعبير، ففيه الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية، ومن أجل ذلك تدفق طلاب العلم من كافة التيارات الفكرية والمذهبية على الأزهر، وظل أمل الدراسة والتدريس في أحد أروقته حلمًا يداعب خيال طلاب العلم في أنحاء العالم الإسلامي [٣٥].

رابعًا: احتفاظ مصر بطوائف عديدة من الأتراك والمغاربة والشوام والأفارقة، وكانت هذه الطوائف تتميز باستمرارية التوافد طوال العصر العثماني، وطبقًا لتقديرات ريمون[٣٦] فقد كانت القاهرة وحدها تحتفظ بحوالي عشرة آلاف مغربي من بين ٢٥٠ ألف نسمة هو تعداد المدينة[٣٧]، مما دعم الأروقة بعدد وافر من الطلاب، وتميزت هذه الطوائف سواء المغربية أو الشامية أو التركية خلال العصر العثماني باستمرارية التوافد على مصر، وبالتالي كان هؤلاء الوافدون يدفعون بأبنائهم إلى التعليم في الكتاتيب ليزودوا الأروقة في النهاية بعدد وافر من الطلبة، مما منح الأزهر طابع العالمية الإسلامية ويعكس تولي عدد كبير من غير المصريين مشيخته ذلك بشكل واضح، ولعل الشيخ حسن العطار يمثل أوضح مثال على ذلك فقد نشأ في مصر لأسرة مغربية، وكان والده يعمل عطارًا، وعمل حسن مع والده في العطارة، غير أنه تمكن من إتمام حفظ القرآن الكريم، ومن ثمة فقد سمح له ذلك بالالتحاق بالأزهر، حيث درس الفقه المالكي بالرواق المغربي، وظل يرتقي حتى وصل إلى منصب شيخ الجامع الأزهر في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م[٣٨] وليس ثمة شك في أن هذا التعدد الجنسي أدى إلى تنوع ثقافي وفكري كبير داخل الأزهر، ونتيجة لهذا التطور الكبير الذي لحق بالأزهر خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر وما بعده فقد أصبحت مساجد القاهرة ومدارسها الأخرى بمنزلة فروع له، حيث أصبح شيوخ ومدرسو هذه المساجد والمدارس من الشيوخ الذين درسوا وتعلموا في الأزهر[٣٩].



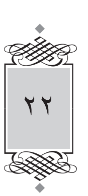
ظهور منصب شيخ الأزهر

لم يكن للأزهر عند إنشائه في العصر الفاطمي أو في العصرين الأيوبي والمملوكي، شيخ يتولى رئاسة إدارته، بل كان يتولاه ولاة الأمر، حيث كان هناك ناظر يدير الأوقاف المخصصة له، وكان غالبًا ما يشرف على عمليات ترميم وتجديد ما تعرض للتلف من المباني، بَيْدَ أن إدارة شئونه التعليمية كانت تخضع لمشايخ المذاهب الأربعة ولمشايخ الأروقة.

ولكن السؤال البديهي هنا هو: لماذا لم يكن للأزهر شيخ خلال العصر المملوكي؟، وتكمن الإجابة في أن النزاعات المذهبية كانت ما تزال قوية بين المذاهب الفقهية، لذلك فقد كانت المدارس الفقهية التي أنشئت خلال العصر المملوكي قائمة على التخصص الفقهي، ولأن الأزهر كان به كل المذاهب الفقهية، لذلك فقد كان على شيخ كل مذهب فقهي أن يراعي شئون طلابه[٤٠]، وكان يعمل على توفير احتياجاتهم، وتشير المصادر إلى أن شيخ الشافعية كان دائمًا أكبر وأهم مشايخ مصر على الإطلاق[٤١]، وكانت أهميته تنبع بالطبع من ضخامة أعداد الطلاب الشافعية في الأزهر إضافة إلى اعتناق الجزء الأكبر من المصريين للمذهب الشافعي[٤٢]، ويليه في الأهمية شيخ المالكية والحنفية والحنابلة، وكان الشيخ الأكبر لكل مذهب يلقب في العادة بلقب شيخ الإسلام باعتباره سيد مذهبه والمفتي الأعلى له، ولم يكن ذلك التقدم لشيخ الشافعية يسود كل المدن المصرية ففي الإسكندرية كان كبير علماء المدينة هو المفتي المالكي، وكان لكل مدرسة من المدارس ناظر مسئول عن إدارتها، وتنظيم شئونها الإدارية وفقًا للوقف الذي كان مرصودًا لها، وغالبًا ما كان للمدرسة شيخ يدير شئونها

العلمية، فإذا كان مسئولاً عن شئونها الإدارية حسب نص الواقف أو منحه القاضي ذلك الحق، كان يقال عنه عند ذكر اسمه شيخ المدرسة والناظر على أوقافها(٤٣)، غير أن الجامع الأزهر كان مختلفًا عن ذلك بسبب أهميته الدينية والسياسية، وضخامة أوقافه، واتساع عمليات صيانته بشكل دوري، لذلك فقد تولى نظارته أحد الأمراء في حين كان المفتون على المذاهب الأربعة كلٌّ يقوم بالرعاية العلمية للعلماء التابعين له. كما كان مشايخ الأروقة يقومون برعاية شئون طلابهم خاصة أصحاب الجنسيات غير المصرية.

وقد ظل الغموض يكتنف الظروف والملابسات التي نشأ فيها منصب شيخ الأزهر، فظل الخلاف قائمًا حول أول من ولي المشيخة من العلماء، وإن اتفق العدد الأكبر من الباحثين حول نشأة هذا المنصب خلال العصر العثماني، كما أنه من الملاحظ أن عددًا كبيرًا من كتاب ومؤرخي الأزهر اتفقوا على أن الشيخ عبد الله الخرشي ليس أول من تولى هذا المنصب(٤٤)، ولكنهم لم يحددوا من أول من تولى منصب شيخ الجامع الأزهر؟(٤٥)، وتبدو قصة الشيخ أحمد بن سعد الدين العثماني العمري في كتابه الشعري «ذخيرة الأحلام بتواريخ الخلفاء والعلماء وأمراء مصر الحكام وقضاة قضائها في الأحكام» بأن أول شيخ للجامع الأزهر هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي صحيحة إلى حد كبير في اعتقاد الباحث، فيروي العمري قصة طريفة لذلك تقول أن الشيخ أحمد أفتى بأن داود باشا(٤٦) الذي كان مملوكًا للسلطان سليمان القانوني من الرقيق ولا يجوز له أن يتولى الأحكام، وأن أحكامه باطلة ما لم يحصل على عتقه وحريته، وأن الباشا استشاط غيظًا، وهمَّ أن يضربه بسيفه، فتمرد عليه الجنود ونهروه، وانحازوا إلى الشيخ السنباطي فأرسل الباشا نبأ هذه الحادثة إلى السلطان فأنعم عليه بالعتق، وطلب إليه أن يبلغ الشكر إلى الشيخ، فذهب إليه وحاول أن يقدم إليه هدية وبعض المال، فلم يقبل الشيخ منه شيئًا من ذلك(٤٧)، ولكن الباشا منذ ذلك الحين أصبح لا يرد للشيخ رأيًا ولا يرفض له شفاعة، وقد دفع ذلك الموقف السلطان سليمان إلى تعيينه شيخًا للجامع الأزهر.



وواقع الحال أنه رغم بساطة هذه الحادثة التي لا يمكن أن تكون هي فقط الدافع لإنشاء منصب كبير مثل منصب شيخ الجامع الأزهر، فنعتقد أن السلطان سليمان القانون أراد استغلال هذه الحادثة ليزيد من قيود الباشا الحاكم في القاهرة إذا ما فكر في الانفصال بمصر عن جسد الدولة العثمانية، فنحن نعرف أنه حدثت أكثر من محاولة للانفصال بمصر عن الدولة العثمانية، ففي أعقاب وفاة خير بك ٩٢٨هـ/١٥٢١م قام أينال السيفي طراباي كاشف الغربية وجانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم وأمير الحج بالثورة ضد الوجود العثماني، فقد ظل الكثيرون من الأمراء المماليك بعد انهيار سلطنتهم يكنّون العداء للعثمانيين، ولقبوا أحد أمرائهم وهو قانصوة الدوادار بلقب السلطنة، وقطعوا الطرق وسيطروا على المواصلات، واتفقوا مع مشايخ العرب، ووعدوا الأهالي بإعفائهم من دفع الأموال الميري لمدة عام، وقد تمكن مصطفى باشا الصدر الأعظم من تحطيم هذه الثورة(٤٨)، ورغم جهود مصطفى باشا لدعم النفوذ العثماني في مصر، فسرعان ما حدثت ثورة جديدة ولكن هذه المرة جاءت على يد الوالي العثماني من قبل السلطان، حيث قام أحمد باشا الكرجي (الخاين) بالثورة على الحكم العثماني في أواخر سنة٩٣٠هـ/١٥٢٣م محاولاً الانفصال بولاية مصر الغنية عن الدولة العثمانية، ورغم نجاح الحامية العثمانية في التخلص من أحمد باشا بعد أن استخدمت الدولة العثمانية سلاح الدعاية أو الشائعات ضده(٤٩)، حيث أشاع العثمانيون في مصر اعتناق أحمد باشا للمذهب الشيعي، وأنه أصبح من أتباع الشاه إسماعيل الصفوي، العدو اللدود للدولة العثمانية(٥٠)، وقد أدّى القضاء على تلك الحركات إلى نتائج غاية في الأهمية، فالسلطة المركزية في إسطنبول شعرت بضرورة إجراء تعديلات إدارية في أنماط الحكم في مصر خشيةً من فقدانها مرة أخرى، ومن أجل ذلك جاء قانون نامة مصر، الذي وزع السلطة بين جهات متعددة، سواء في ذلك قادة الفرق العسكرية أو قاضي القضاة، ويعتقد الباحث أن السلطان سليمان عندما بلغته حادثة داود باشا نظر إليها من منظور قوة العلماء في التصدي للباشوات في حال ما إذا فكر أحدهم في الاستقلال بمصر، وبالتالي فقد أدرك أن وجود عالم قوي على رأس



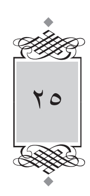
المؤسسة الدينية (الأزهر) من شأنه أن يحد من الخروج على الشرعية التي من الممكن أن يفكر فيه أي باشا يعمل على الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة العثمانية التي كانت في سلطتها غير مركزية، كانت ترى أن من حق جميع الفئات والجماعات التي تمتهن عملاً واحدًا أو تشكل ترابطًا معينًا أن تشكل طوائف يكون لكل طائفة منها رئيس ممثل لها للدفاع عنها وعن حقوقها أمام الدولة، ويكون هو القيم على هذه الطائفة في حال إخلال أي فرد من أفرادها بالتزاماته، فعلى رئيس هذه الطائفة معاقبته، وعليه تحصيل الضريبة المقررة عليه للدولة، وخلال هذه السنوات كانت مصر آخذة في الاندماج داخل بنيان الدولة العثمانية، فظهرت مناصب شهبندر التجار، وظهرت الطوائف الحرفية بأشكالها المختلفة وظهر لكل طائفة شيخ كان يمثل هذه الطائفة لدى الدولة، وبالتالي فقد جاء ظهور منصب شيخ الأزهر متصلاً مع التغيرات التي كانت تشهدها مصر خلال النصف الأول من القرن السادس عشر.

وتشير الوثائق الرسمية في أرشيف القاهرة إلى ظهور لقب جديد داخل الأزهر إبان هذه الحقبة وهو «شيخ الشيوخ بالجامع الأزهر»، وكان الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي هو أول من تلقب بهذا اللقب في هذه الوثائق الرسمية، كما يجب أن نشير إلى أن المصادر الأرشيفية تشير أيضًا إلى أن كل مدرسة من المدارس التي كانت موجودة في القاهرة إبان هذه الحقبة أصبح لها شيخ للشيوخ، فظهر منصب «شيخ الشيوخ بالمدرسة الصالحية»[٥١]، وهو ما يعكس أن نشأة منصب شيخ الأزهر جاءت في إطار ظهور وتبلور الطوائف وأن الجهاز الإداري العثماني فضل التعامل مع المجتمع في شكل جماعات وكيانات كان لكل منها رئيس وقائد أو شيخ يمثلها أمام السلطة، ويبدو أن النصف الثاني من القرن السادس عشر قد شهد ارتفاع قيمة الأزهر وشيخه

مما جعله شيخًا لشيوخ مصر أو «شيخ الإسلام»[٥٢]. وبالإضافة إلى ذلك توضح ترجمة الغزي للشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي ذلك بوضوح فيقول: «وأذعنوا له علماء مصر الخاص منهم والعام»[٥٣].

وثمة ملاحظة تبدو مهمة وهي أن شيخ الأزهر ظل طوال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر يتولى مشيخة رواق الريافة، وهو رواق كان مخصصًا للطلاب القادمين من الريف المصري، ويبدو أنه كان يضم العدد الأكبر من المجاورين بالأزهر، وظل أهم الأروقة إلى أن تم تقسيمه إلى أروقة متعددة؛ منها رواق الفوات والصعايدة والشراقوة والفيومية وغيرها، فمثلاً في العام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م، كان الشيخ درويش المحلي البكري شيخًا للأزهر وشيخًا لرواق الريافة[٥٤]، ورغم كون الشيخ شحاتة بن يوسف الحلبي ينتمي لأصل غير مصري فإنه كان أيضًا يتولى مشيخة رواق الريافة[٥٥]، مما يؤكد أن مشيخة هذا الرواق كانت دائمًا مرتبطة بمشيخة الأزهر[٥٦]، إلى أن تفتت هذا الرواق مما أدى إلى تراجع قوته خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر[٥٧]، وهو ما يعكس أن اختيار شيخ الأزهر كان يتم بتأييد من العدد الأكبر من المدرسين والطلاب، كما ظل شيخ الأزهر يحتفظ بمشيخة المدرسة الأقبغاوية[٥٨]، فمنذ العام ٩٦٢هـ/١٥٥٤م ظل شيخ الأزهر ناظرًا ومتحدثًا على المدرسة الأقبغاوية وأوقافها[٥٩]، ويبدو أن التدريس في هذه المدرسة جعل شيخ الأزهر يشعر بالاستعلاء والخصوصية، فهو لم يكن يدرس كشيخ عمود، وإنما كان يدرس في مدرسة منفصلة تعد ملحقة بالأزهر مما كان يشعره بمكانة خاصة أعلى من أقرانه، وبالتالي فقد ظل شيخ الأزهر يدافع عن توليه نظارة المدرسة الأقبغاوية طوال العصر العثماني[٦٠]، أما المدرسة الصالحية المجاورة لضريح الإمام الشافعي فقد كانت مخصصة للتدريس للمفتي الشافعي، وهو رأس العلماء الشافعية في مصر، وعندما احتكر الشافعية منصب شيخ الأزهر فقد كان التدريس بها بعد صلاة الجمعة مرتبطًا بشيخ الأزهر أيضًا[٦١].



وأخيرًا، فإن تعيين شيخ للجامع الأزهر في عصر السلطان سليمان القانوني يتفق إلى حد كبير مع التطورات الإدارية التي شهدتها الدولة العثمانية؛ إذْ تم الاعتراف الرسمي بمفتي إسطنبول باعتباره رئيسًا لهيئة رجال العلم ولقب بـــ «شيخ الإسلام»، حيث أصبح شيخ الإسلام هو أعلى سلطة فقهية ودينية في الدولة العثمانية(٦٢)، وأخيرًا فإن ذلك يتوافق أيضًا مع عصر السلطان سليمان القانون أو المشرع باعتباره عصر التشريعات القانونية الأكبر في تاريخ الدولة العثمانية، وكثيرًا ما احتاجت الدولة إلى الفقهاء لإبداء آرائهم في توافق هذه القوانين مع الشريعة(٦٣). وإذا كانت هذه هي الظروف الموضوعية التي صاحبت نشأة المشيخة، فإن بعض الباحثين يرون أن إنشاء منصب مشيخة الأزهر جاء ترضية من جانب العثمانيين للعلماء بعد إبعادهم في الوقت نفسه عن المناصب الحساسة التي تتصل بأحوال الناس ألا وهي القضاء بأركانه المختلفة(٦٤).

آليات تعيين شيخ الأزهر

تشير الدلائل إلى أن اختيار شيخ الأزهر لم يخضع بالضرورة لقدرات الرجل العلمية، فلم يكن شيخ الأزهر بالضرورة هو أكثر أهل الأزهر علمًا[٦٥]، ولم يكن أكبر العلماء سنًّا، بيد أن هناك شروطًا كان يجب توافرها في الرجل الذي يتولى أكبر مؤسسة علمية وتعليمية في مصر، وهي أن يكون أحد كبار العلماء، عالمًا ورعًا من الذين اشتهروا بالفضل وسعة العلم، وأن يحظى بالقبول من قبل كبار العلماء[٦٦]، ويبدو أن أقدمية التدريس في الأزهر كانت مهمة أيضًا، وإلى جانب ذلك كانت كثرة تلاميذ الرجل وعلاقاته الجيدة بالمجاورين وبخاصة الوافدين من الريف المصري وهم العدد الأكبر داخل الأزهر كانت مهمة في اختياره، فمثل كل شيوخ الطوائف كان اختيار شيخ الأزهر يعتمد على تأييد العدد الأكبر من مشايخ الأروقة وكبار المدرسين والطلبة من المجاورين، كما أن ترشيح شيخ الأزهر لمن يخلفه أو يكون نائبًا له كان يضع هذا العالم في مرتبة متقدمة، فإذا حظي بالقبول من جل العلماء في الأزهر، فقد كان يتم تعيينه شيخًا للأزهر، وبالإضافة إلى ذلك كانت علاقة الشيخ بالسلطة مهمة أيضًا من أجل إقرار تعيينه، فرغم عدم تدخل السلطة في اختيار الشيخ فإنه كان لابد من أن يكون مقبولاً من رجال السلطة[٦٧]، على العموم فقد كانت كل هذه العوامل مؤثرة في اختيار شيخ الأزهر. والواقع أن تحول أحد شيوخ الأزهر إلى شخصية عامة بأن يشتهر ذكره في حادثة عامة كان ذلك يجعله شخصية معروفة مما يؤدي إلى تحوله لشخصية قوية مقبولة للترشح وليلتف حوله الشيوخ والمجاورون ليكون شيخًا للأزهر، فقد كان الطلاب والمجاورون يريدون أن يكون شيخ الأزهر شخصية مؤثرة قادرًا على الدفاع عن حقوقهم، والجبرتي وهو المؤرخ ثاقب الرؤية يشير إلى ذلك بوضوح عند حديثه عن تولي

الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرءوف السجيني فيقول: «واتفق أنه وقعت له حادثة قبل ولايته على مشيخة الجامع بمدة وهي التي كانت سببًا لاشتهار ذكره بمصر، وذلك أن شخصًا من تجار خان الخليلي تشاجر مع رجل خادم فضربه ذلك الخادم وفر من أمامه، فتبعه هو وآخرون من أبناء جنسه، فدخل إلى بيت الشيخ المترجم فدخل خلفه وضربه برصاصة فأصابت شخصًا من أقارب الشيخ يسمى السيد أحمد فمات، وهرب الضارب، فطلبوه، فامتنع عليهم، وتعصب معه أهل خطته، وأبناء جنسه، فاهتم الشيخ السجيني وجمع المشايخ والقاضي وحضر إليهم جماعة من أمراء الوجاقلية[٦٨]، وانضم إليهم الكثير من العامة وثارت فتنة أغلق الناس فيها الأسواق والحوانيت [٦٩]»، وهكذا فلم يكن العلم وحده سببًا لتولي الرجل مشيخة الأزهر، فقد كان تحقيق الشيخ شهرة وشعبية كبيرة لدى العلماء والطلاب ورجال السلطة مسألة مهمة من أجل تولي هذا المنصب الرفيع[٧٠].

ورغم ذلك فقد كان اختيار شيخ الأزهر يتم دون تدخل مباشر من السلطة، وعبر اتفاق علماء الأزهر فيما بينهم على مَنْ يمثلهم لدى السلطة، ويتحدث باسمهم في ديوان القلعة، ثم يلي ذلك مرحلة إبلاغ ديوان أفندي (سكرتير عام ديوان القاهرة) ليقوم بإبلاغ الوالي العثماني باسم الشيخ الذي تم اختياره. حيث يقام بعدها حفل كبير بهذه المناسبة ويتولى الوالي في حضور كبار الأمراء ورجال الدولة إلباس شيخ الأزهر الرداء الرسمي الذي يسمى «فرو سمور» وكان يخلَع على الذين يتولون المناصب الكبرى في مصر، وكان هذا الإجراء من قبل السلطات الحاكمة إقرارًا منها بتعيين ما اختاره العلماء شيخًا للجامع الأزهر[٧١]. وقد ضمنت هذه الطريقة للعلماء من كافة المستويات الاجتماعية، ومن كافة المذاهب الفقهية سواء كانوا شافعية أو مالكية أو حنفية أو حنابلة أن يصلوا إلى هذا المنصب الرفيع.



وباختياره يصبح شيخ الأزهر هو الرئيس الأعلى للجامع الأزهر وله الإشراف المباشر على العلماء والطلبة[٧٢]، كما يصبح بحكم منصبه عضوًا في الديوان الكبير بالقاهرة والذي كان يعقد برئاسة الباشا العثماني أو نائبه في كل أسبوع لمناقشة كل التطورات السياسية والإدارية والاقتصادية في مصر.

وليس ثمة شك في أن كل طالب كان يفد للدراسة في الأزهر كان يحدوه أمل أن يصبح شيخًا لهذه المؤسسة الدينية الكبيرة، كما أن هذا الحلم كان ينمو بشكل كبير كلما عاش هؤلاء الطلاب داخل الأزهر ليروا المكانة الدينية والسياسية والاقتصادية الكبيرة التي كان يتمتع بها شيخ الأزهر، خاصة وأن هذا المنصب كان أعلى المناصب التي يمكن للمصريين توليها، وقد أدى ذلك إلى حدوث تنافس كبير على تولي هذا المنصب بين العلماء، كما حدث تنافس حاد بين المذاهب الدينية المختلفة لتولي هذا المنصب وخاصة بين الشافعية والمالكية والحنفية، ويوضح الجدول التالي أسماء المشايخ الذين تولوا مشيخة الجامع الأزهر منذ بداية ظهور المنصب حتى عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م وهي الفترة محل الدراسة:

م	اسم الشيخ	المذهب الديني	الفترة التي تولى فيها مشيخة الأزهر	ملاحظات
١	أحمد بن عبد الحق السنباطي	الشافعي	٩٤٥-٩٥٠هـ/ ١٥٣٨-١٥٤٣م	
٢	أحمد بن شهاب الدين البرلسي الشهير بعميرة	الشافعي	٩٥١-٩٦٠هـ/ ١٥٤٤-١٥٥٢م	
٣	الشيخ محمد بن أحمد الغيطي المصري	الشافعي	٩٦٠-٩٨١هـ/ ١٥٥٢-١٥٧٣م	
٤	الشيخ علي بن يحيى الملقب بنور الدين الزيادي[٧٣]	الشافعي	٩٨١-٩٩٥هـ/ ١٥٧٣-١٥٨٦م	
٥	الشيخ محمد بن شحاتة بن جمال الدين بن أبي المحاسن يوسف الشهير بالحلبي[٧٤]	الشافعي	٩٩٥-١٠٠٥هـ/ ١٥٨٦-١٥٩٦م	كان ناظرًا على أوقاف الجامع الأزهر أيضًا
٦	محي الدين الغزي[٧٥]	الحنفي	١٠٠٦-١٠١١هـ/ ١٥٩٧-١٦٠٢م	
٧	الشيخ عبد الجواد بن نور الدين البرلسي[٧٦]	الشافعي	١٠١١-١٠٢٢هـ/ ١٦٠٢-١٦١٣م	تم عزله وتوفي في عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م
٨	شهاب الدين أحمد الغنيمي الأنصاري[٧٧]	الحنفي	١٠٢٢-١٠٣٧هـ/ ١٦١٣-١٦٢٧م	

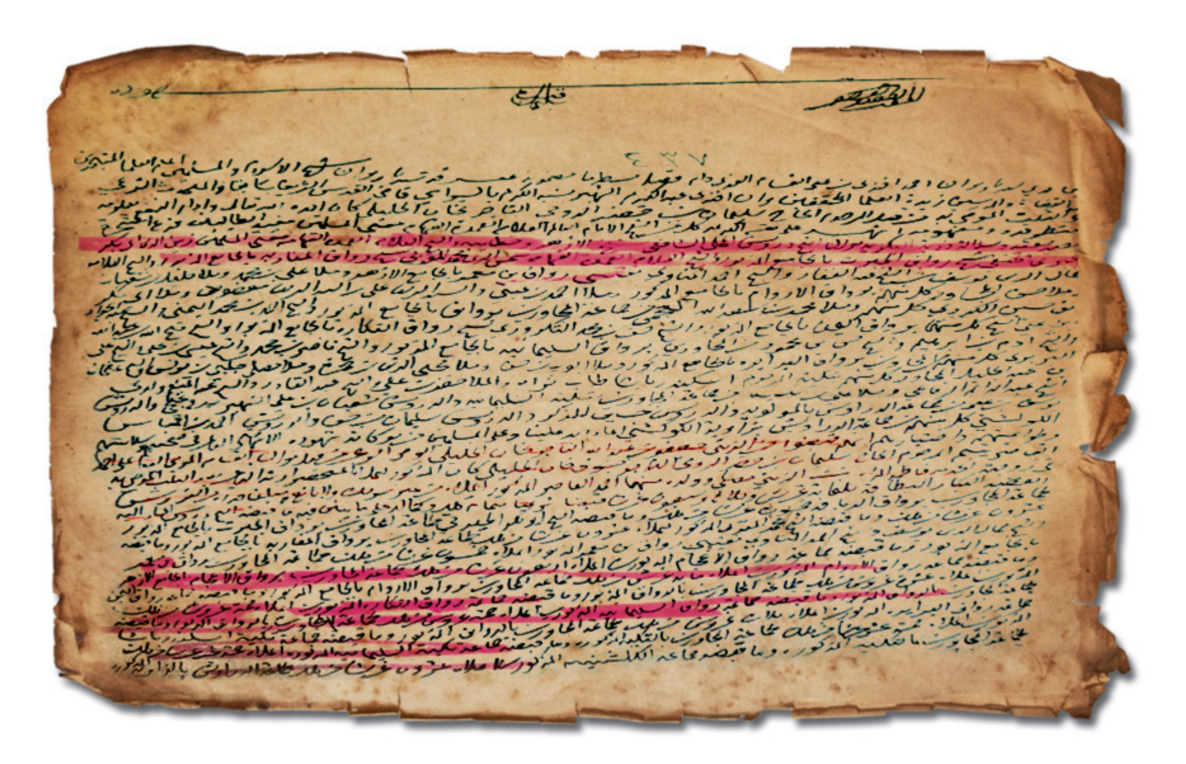


م	اسم الشيخ	المذهب الديني	الفترة التي تولى فيها مشيخة الأزهر	ملاحظات
٩	الشيخ محمد درويش المحلي البكري الصديقي	الشافعي	١٠٣٧-١٠٣٩هـ/ ١٦٢٧-١٦٢٩م	كان قد تولى منصب مفتي السلطنة الشريفة
١٠	الشيخ محمد بن أحمد شمس الدين الخطيب الشوبري[٧٨]	الشافعي	١٠٣٩-١٠٤٤هـ/ ١٦٢٩-١٦٣٤م	تم عزله وتوفي في عام ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٦م
١١	الشيخ محمد أبو السرور بن محمد درويش البكري المحلي[٧٩]	الشافعي	١٠٤٤-١٠٤٨هـ/ ١٦٣٤-١٦٣٨م	كان قد تولى منصب مفتي السلطنة الشريفة
١٢	الشيخ عثمان بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن رشد الفتوحي القاهري[٨٠]	الحنبلي	١٠٤٨-١٠٦٤هـ/ ١٦٣٨-١٦٥٣م	
١٣	الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العزائم المزاحي[٨١]	الشافعي	١٠٦٤-١٠٧٥هـ/ ١٦٥٣-١٦٦٤م	كان متخصصًا في علم القراءات، وشيخًا على القراء في مصر
١٤	الشيخ شعبان الفيومي[٨٢]	الشافعي	١٠٧٦-١٠٧٧هـ/ ١٦٦٥-١٦٦٦م	
١٥	الشيخ محمد بن محمد بن أبي الحسن العاملي[٨٣]	الشافعي	١٠٧٨-١٠٨٣هـ/ ١٦٦٧-١٦٧٢م	
١٦	الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي[٨٤]	المالكي	١٠٨٣-١١٠١هـ/ ١٦٧٢-١٦٨٩م	أول شيخ مالكي يتولى منصب شيخ الأزهر
١٧	الشيخ إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين بن خالد البرماوي[٨٥]	الشافعي	١١٠١-١١٠٦هـ/ ١٦٩٠-١٦٩٤م	
١٨	الشيخ محمد النشرتي[٨٦]	المالكي	١١٠٦-١١٢٠هـ/ ١٦٩٤-١٧٠٨م	
١٩	الشيخ عبد الباقي القليني[٨٧]	المالكي	١١٢٠-١١٢١هـ/ ١٧٠٨-١٧٠٩م	
٢٠	الشيخ أحمد النفراوي[٨٨]	المالكي	١١٢٢-١١٢٥هـ/ ١٧١٠-١٧١٣م	
٢١	الشيخ محمد بن علي شنن[٨٩]	المالكي	١١٢٥-١١٣٣هـ/ ١٧١٣- ١٧٢٠م	
٢٢	الشيخ إبراهيم بن موسى الفيومي[٩٠]	المالكي	١١٣٣-١١٣٧هـ/ ١٧٢٠- ١٧٢٤م	
٢٣	الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر شرف الدين الشبراوي[٩١]	الشافعي	١١٣٧-١١٧٠هـ/ ١٧٢٤-١٧٥٦م	أطول مشايخ الأزهر في الفترة الزمنية
٢٤	الشيخ محمد بن سالم بن أحمد الحفناوي[٩٢]	الشافعي	١١٧١-١١٨١هـ/ ١٧٥٧-١٧٦٧م	توفي مسمومًا من قبل الأمراء المماليك
٢٥	الشيخ عبد الرءوف بن محمد عبد الرحمن بن أحمد السجيني[٩٣] (الشهير بأبي الجود).	الشافعي	١١٨١-١١٨٢هـ/ ١٧٦٧-١٧٦٨م	



م	اسم الشيخ	المذهب الديني	الفترة التي تولى فيها مشيخة الأزهر	ملاحظات
٢٦	الشيخ أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري[٩٤]	الشافعي	١١٨٢-١١٩٢هـ/ ١٧٦٨-١٧٧٨م	أفتى على المذاهب الأربعة
٢٧	الشيخ أحمد بن موسى بن داود أبو الصلاح العروسي[٩٥]	الشافعي	١١٩٢-١٢٠٨هـ/ ١٧٧٨-١٧٩٣م	
٢٨	الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشهير بالشرقاوي[٩٦]	الشافعي	١٢٠٨-١٢٢٧هـ/ ١٧٩٣-١٨١٢م	
٢٩	الشيخ محمد بن علي الشنواني[٩٧]	الشافعي	١٢٢٧-١٢٣٣هـ/ ١٨١٢-١٨١٧م	





تشير الوثيقة إلى شيخ الأزهر درويش البكري المحلي وحضور مشايخ أروقة الأزهر لتوزيع ما أوصى به أحد التجار بخان الخليلي للأروقة المختلفة. المصدر: سجلات محكمة القسمة العربية، س٢٤، ص ٢٧٠، م٤٣٧، بتاريخ ١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م.



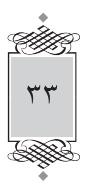


١٨٤

لدى مولانا النائب

حضر قدوة المدرسين عمدة البلغاء الأكرمين مولانا الشيخ شحادة الحلبي ناظر الجامع الأزهر وشيخ رواق الرياف به وصحبته عامر بن احمد الأزهري

تشير الوثيقة إلى الشيخ شحادة الحلبي؛ ناظر الجامع الأزهر وشيخ رواق الريافة. المصدر: محكمة الباب العالي، س٥٩، ص ١٨٤، م٧٠٢، بتاريخ ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م.

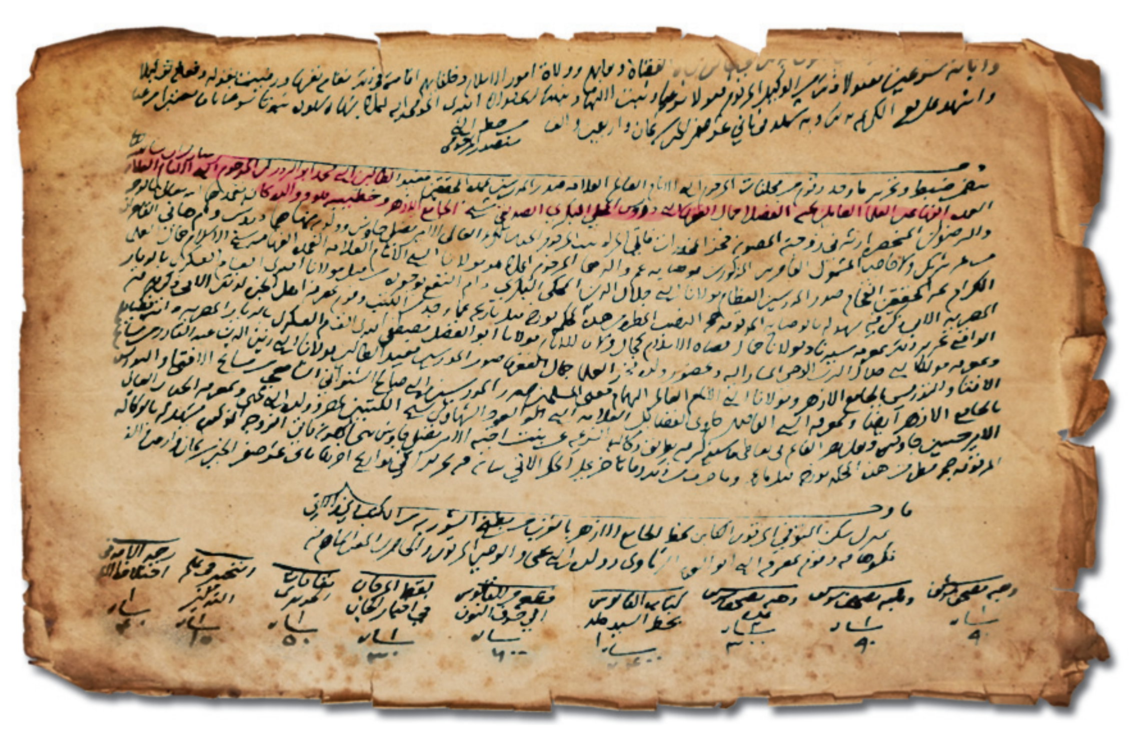



يوم السبت المبارك ثاني عشر المحرم الحرام سنة اثنين وستين وتسعماية

وثيقة تشير إلى: الشيخ محمد الغيطي؛ شيخ الجامع الأزهر، حيث يقرر القاضي تعيينه ناظرًا على المدرسة الأقبغاوية. المصدر: محكمة الباب العالي، س١٥، ص ١٠٦، م ٥٨٦ بتاريخ ٩٦٢هـ/١٥٥٤م.

الشيخ محمد بن محمد بن أبي الحسن العاملي الشافعي؛ خليفة الحاكم العزيز بالديار المصرية وقاضي محكمة الباب العالي وشيخ الجامع الأزهر. المصدر: محكمة الباب العالي، س ١٥٥، ص ٢٣٩، م٨٥٧ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢.





تشير الوثيقة إلى تركة الشيخ محمد أبو السرور البكري بن الشيخ درويش البكري المحلي؛ شيخ الجامع الأزهر وخطيبه هو ووالده.

المصدر: محكمة القسمة العسكرية، س٤٦، ص ٢٨٥، م٣٥٠ بتاريخ ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م.



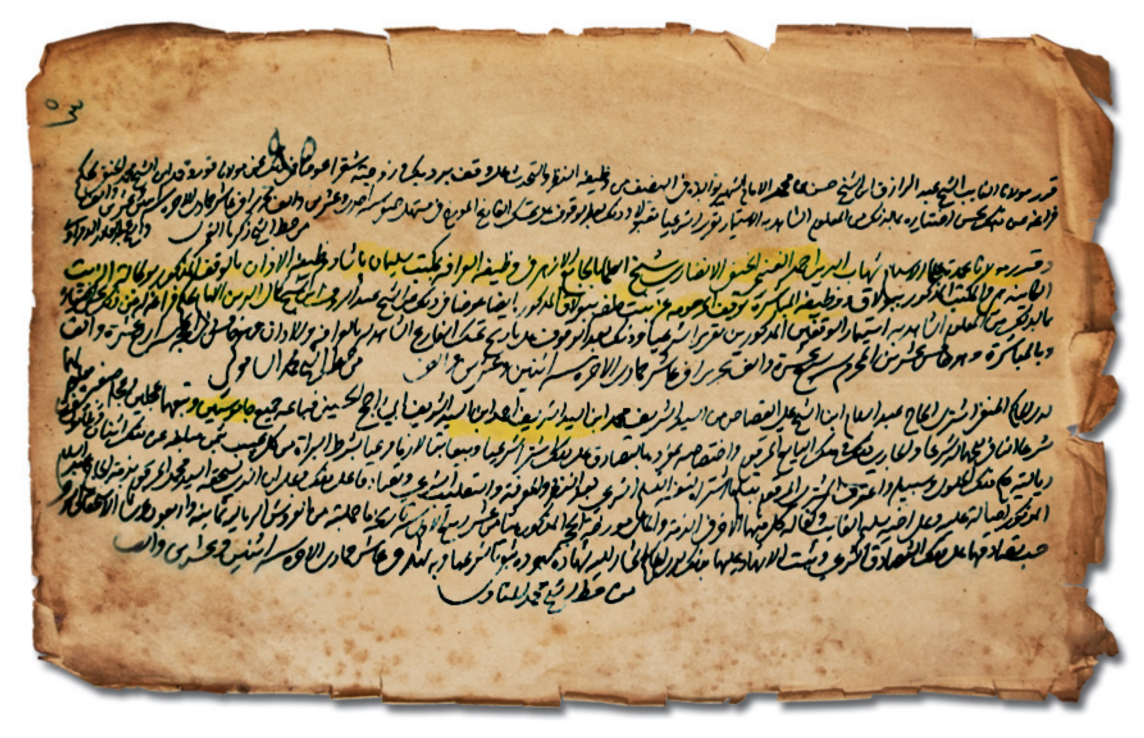
الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي؛ أول من تلقب بشيخ الشيوخ بالجامع الأزهر. المصدر: الباب العالي ، س١١، ص ٢٢٦، م٦٦٥ بتاريخ شعبان ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م.





تشير الوثيقة إلى الشيخ محمد شحادة الحلبي؛ شيخ الشيوخ بالجامع الأزهر. المصدر: محكمة الباب العالي، س٥٩، ص ٤٢٤، م١٦٠٩ بتاريخ ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م.





تشير الوثيقة إلى الشيخ أحمد الغنيمي الحنفي؛ شيخ العلماء بالجامع الأزهر. المصدر: محكمة الباب العالي س٩٥، ص ٣٤٠، م٢٠١٠، بتاريخ ١٠٢٢هـ/١٦١٣م.



تشير الوثيقة إلى الشيخ عبد الجواد البرلسي الشافعي؛ شيخ الجامع الأزهر. المصدر: محكمة الباب العالي، س٧٧، ص ٣٢٢، م١٥١١، بتاريخ ١٠١١هـ/ ١٦٠٢م.

هكذا يوضح الجدول السابق ترتيب الشيوخ الذين تولوا مشيخة الجامع الأزهر خلال الحقبة العثمانية، ويتأكد لنا من خلال ذلك بما لا يدع مجالاً للشك بأن الشيخ الخرشي لم يكن هو أول من تولى مشيخة الجامع الأزهر، وأنه سبقه في هذا المنصب خمسة عشر شيخًا في تولي هذا المنصب، ويوضح الجدول أن الشافعية كانوا هم أول من تولوا مشيخة الجامع الأزهر، ويتفق ذلك في الواقع مع قوة المذهب الشافعي في مصر، كما يوضح الجدول أن تسعة وعشرين شيخًا تولوا مشيخة الجامع الأزهر منذ ظهر هذا المنصب وحتى تولي الشيخ محمد الشنواني، ويمكننا ملاحظة أنه كان منهم اثنان وعشرون شيخًا ينتمون إلى المذهب الشافعي، بينما كان منهم ستة ينتمون إلى المذهب المالكي، واثنان فقط من الحنفية، وواحد فقط ينتمي للمذهب الحنبلي، وهو ما يوضح تولي جميع المذاهب لمشيخة الأزهر، ولم يكتسب الشافعية احتكارهم للمنصب إلا ابتداءً من تولي الشيخ عبد الله الشبراوي وهو الشيخ الثالث والعشرون فصاعدًا. وكان هذا الاحتكار نابعًا من تزايد قوة المذهب الشافعي، وتزايد عدد طلاب الريف المصري الوافدين للتعلم في الأزهر والذين كانوا يعتنقون هذا المذهب.

كما يوضح الجدول تولي الشيخ أحمد النفراوي لمشيخة الجامع الأزهر خلال الفترة ١١٢٢ - ١١٢٥هـ/ ١٧١٠- ١٧١٣م وهو ما لم تُشِرْ إليه الدراسات المتعلقة بتاريخ الأزهر رغم أن ذلك جاء نصًّا في المصادر التاريخية المعاصرة لذلك[٩٨]، ويؤكد ذلك تولي الشيخ محمد شنن لمشيخة الأزهر بعد الشيخ أحمد النفراوي حيث كان الشيخ محمد شنن تلميذًا للنفراوي، وكان ساعده الأيمن في الأزمة التي حدثت في عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م بين القليني والنفرواي لتولي مشيخة الأزهر، وفي ذلك يقول أحمد شلبي عبد الغني: «طلع الشيخ أحمد النفراوي إلى الديوان، ومعه حجة الكشف على المقتولين، فلم ينظر الباشا فيها، لعلمه أن العيب طرف النفراوي فأمره الوزير أن يلزم بيته، وأن يسافر الشيخ محمد شنن إلى بلده الجدية»[٩٩]، فكان نفي الشيخ شنن إلى بلده بعيدًا عن الأزهر عقابًا له على مساندته للنفراوي، وبذلك يتضح لنا أيضًا أن النفرواي ربما حرص على تأييد تولي



الشيخ شنن لمشيخة الأزهر قبل وفاته حيث تم ذلك دون مشاكل كبيرة، ولكن يظل السؤال المهم وهو: هل كانت وظيفة شيخ الجامع الأزهر من الوظائف التي كان شاغلها يظل مستمرًّا بها حتى وفاته؟ ، في الواقع أن هناك عددًا كبيرًا من مشايخ الأزهر لم يتركوا المنصب إلا بوفاتهم، وهو ما أدى إلى اعتقاد عدد كبير من الباحثين في ذلك، غير أن ذلك لم يكن صحيحًا على الإطلاق، فهناك بعض الشيوخ الذين تم عزلهم، أو تركوا المنصب، وحل محلهم شيوخ آخرون، فالشيخ عبد الجواد بن نور الدين البرلسي تم عزله في عام ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣ بإيعاز من قاضي الأناضول، وتم تولية الشيخ أحمد الغنيمي الأنصاري، كما أن الشيخ محمد بن أحمد بن شمس الدين الشوبري تولى مشيخة الأزهر خلال الفترة ١٠٣٩-١٠٤٤هـ/ ١٦٢٩-١٦٣٤م، وتم عزله ليتولى محله الشيخ محمد أبو السرور بن محمد درويش البكري المحلي، ويبدو أن تولي محمد أبو السرور جاء بقرار سياسي أكثر من كونه اختيار العلماء وطلاب ومجاوري الأزهر، فقد كان الشيخ أبو السرور رجل دولة وسياسة أكثر منه رجل دين في الوقت الذي كان فيه الشيخ الشوبري فقيهًا وصوفيًّا، فقد كتب أبو السرور العديد من المؤلفات التي تمتدح الدولة العثمانية وبالتالي كان توليه مشيخة الأزهر متوافقًا إلى حدٍّ كبير مع مكانته السياسية[١٠٠].

والجدير بالذكر أن شيخ الأزهر أيًّا كان مذهبه يكون هو المفتي الأكبر لهذا المذهب، فمثلاً عندما تشير الوثائق إلى الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي فهي تشير إليه بـ «قاضي محكمة الباب العالي، ومفتي السادة الحنابلة، وشيخ الجامع الأزهر»[١٠١]، وبالتالي فعلينا أن ندرك أن شيخ الأزهر إذا كان شافعيًّا فهو مفتي الشافعية، وإذا كان حنفيًّا فهو مفتي الحنفية، وكذلك باقي المذاهب، وكان مجلس كبار علماء الأزهر يضم مفتي المذاهب الأربعة إلى جانب مشايخ الأروقة.

وفي هذا السياق ثمة ملاحظة يجب التعرف عليها من البداية، وهي أن النخبة العلمية في القاهرة كانت منقسمة إلى شريحتين أساسيتين هما النخبة القاهرية، والنخبة الريفية الوافدة، وكان بينهما في الواقع العديد



من المتناقضات، ففي الوقت الذي كانت فيه عائلات النخبة القاهرية تمتلك الرصيد الأرستقراطي وتحوز الثروات، وكانت أيضًا أكثر تمرسًا على التعامل مع السلطة التي غالبًا ما كانت تغدق عليها الكثير، وبالتالي أصبحت هذه العائلات تحوز ثروات كبيرة عبر العديد من الأجيال وأفضل مثال على ذلك عائلتا البكري، والسادات «الوفائية»، والسنباطي والجوهري في الوقت الذي كانت العائلات الوافدة من الريف عند هجرة مؤسسها فقيرة إلى حد الكفاف، فالجبرتي يحدثنا عن «الشيخ الشرقاوي» الذي لم يكن يجد ما يطبخه في بيته»[١٠٢]، وغالبًا ما كان ظهور نجم أي شيخ من هؤلاء يرتبط بقدراته العلمية، والأهم قدرته على قيادة جموع الجماهير لحل أي مشكلة تتعلق بالأزهريين، أو حتى الأهالي، وغالبًا ما اختير شيخ الأزهر من هذه الشريحة نتيجة لضخامة أعداد الريفيين داخل المؤسسة الأزهرية، وظهوره كشخصية قيادية، فيحدثنا الجبرتي عن الشيخ عبد الرءوف السجيني الذي ظهر كشخصية قيادية في حادث مقتل أحد أقاربه حيث استطاع الشيخ جمع المشايخ والقاضي وعدد من الأمراء، مما أظهره بمظهر الزعامة، ونتيجة لظهور هؤلاء العلماء وقدرتهم على تحريك الرأي العام كانت السلطة تزيد في الإغداق عليهم، وبالتالي تمكنوا في النهاية من تأسيس بيوت كبيرة مثل العروسي والسجيني والشبراوي وغيرها. وكان التنافس بين هؤلاء الوافدين من الريف الذين تمتعوا غالبًا بقدرات علمية عالية وبين أبناء العائلات الأرستقراطية القاهرية شديدًا حول تبوؤ واحتلال المراكز الكبرى في الأزهر، وعلى رأسها المشيخة، ولم تنجح العائلات الأرستقراطية في الاستحواذ على مشيخة الأزهر إلا ثلاث مرات الأولى مع تولي أول شيخ للأزهر الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي، فوالده كان واحدًا من كبار العلماء في الأزهر، وكانت عائلة السنباطي تحوذ ثروة كبيرة، وقصرًا منيفًا في الأزبكية[١٠٣]، والثانية والثالثة مع تولي الشيخ درويش البكري ومحمد أبي السرور للمشيخة[١٠٤]، فيما سيطر الوافدون من الريف على مشيخة الأزهر نتيجة للدعم الكبير الذي كانوا يحظون به من قبل المجاورين وأقرانهم من كبار العلماء الوافدين من الريف أيضًا.



الصراع على تولي مشيخة الأزهر

ليس ثمة شك في أن حلم الوصول لتولي منصب شيخ الجامع الأزهر كان يراود جميع طلاب الأزهر من المجاورين، فقد كان كل العلماء يتطلعون إلى تولي هذا المنصب الرفيع، وعن ذلك يقول الجبرتي عن الشيخ علي بن محمد الأشبولي الشافعي (ت ١٢١١هـ): «وحدثته نفسه بمشيخة الأزهر»[١٠٥]، ويقول كذلك عن الشيخ عبد الرحمن العريشي: «تاقت نفس المترجم لمشيخة الأزهر إذ هي أعظم مناصب العلماء»[١٠٦] وبالتالي فقد حدث صراع طويل داخل الأزهر حول تولي هذا المنصب الرفيع، وقد ألقى الصراع المذهبي بظلاله على تولي هذا المنصب، كما ألقى الصراع الجنسي بظلاله أيضًا على ذلك[١٠٧]، ورغم تراجع حدة الصراع المذهبي في مصر خلال العصر العثماني، حيث لم تعمل الدولة العثمانية على إعلاء مذهبها الرسمي (الحنفي) كما لم تعمل على فرض هذا المذهب بالقوة، كما أن القضاة داخل المحاكم العثمانية كانوا يستخدمون المذاهب الأربعة، صحيح أن المذهب الحنفي تزايدت أهميته خلال هذا العصر غير أنه لم يطغ يومًا على المذاهب الأخرى، وظل المذهب الشافعي هو أكثر المذاهب انتشارًا في مصر، يليه المذهب المالكي ثم الحنفي والحنبلي، ومن أجل ذلك فقد برز شيخ الشافعية كأهم شخصية داخل الجامع الأزهر منذ نهاية العصر المملوكي، ولاشك في أنه نال هذه المكانة نتيجة لكثرة عدد الطلاب الشافعية داخل الأزهر، وعندما أراد العثمانيون ومشايخ الأزهر وطلابه أن يكون للأزهر شيخًا ورئيسًا يمثلها لدى السلطة فقد كان من الطبيعي أن يكون شيخ الشافعية (المفتي الشافعي) هو شيخ الأزهر[١٠٨].

ولا نعرف الكثير عن أول شيخ جاء من المذهب الحنفي وهو الشيخ محيي الدين الغزي الذي تولى مشيخة الأزهر خلال الفترة ١٠٠٦- ١٠١٠هـ/١٥٩٧-١٦٠١م فلا تشير المصادر أو الوثائق إلى العوامل التي أدت إلى توليه شيخًا للأزهر، غير أن المصادر تشير إلى أن تولي الشيخ أحمد الغنيمي الأنصاري الذي تولى مشيخة الأزهر خلال الفترة ١٠٢٢-١٠٣٧هـ/١٦١٣-١٦٢٧م كان بسبب علاقته مع قاضي قضاة الأناضول فتشير المصادر إلى أنه كان شافعي المذهب، وأنه عندما توجه إلى الروم تحول إلى المذهب الحنفي، وأنه منح من قبل قاضي قضاة الأناضول حق النظارة على عدد كبير من الأوقاف والمدارس في مصر، وأنه حصل من خلال هذه العلاقة بقاضي الأناضول على مشيخة الأزهر أيضًا(١٠٩)، ويبدو أن تولي الشيخ محمد درويش المحلي البكري لمشيخة الأزهر جاء أيضًا بقرار سياسي أو قضائي، فقد كان الرجل يتولى منصب مفتي السلطنة بالديار المصرية، وبالتالي فقد كان أقرب لرجل الدولة الذي يتمتع بعلاقات قوية مع السلطة ورعايتها(١١٠)، وكان من الطبيعي أن يجد تعيينه قبولاً داخل الأزهر، فهو شافعي المذهب ينتمي للأسرة البكرية، ويحظى بشعبية كبيرة داخل القاهرة، ويبدو أن تولي ابنه أبي السرور جاء لنفس الأسباب، فقد كان رجل دولة من الطراز الفريد، كتب عددًا كبيرًا من المؤلفات يمتدح فيها آل عثمان ودورهم في خدمة الإسلام(١١١).

ولا تشير المصادر إلى الظروف والعوامل التي ساعدت في تولي الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي لمنصب شيخ الجامع الأزهر، فهو الشيخ الحنبلي الوحيد الذي تولى هذا المنصب الرفيع، ويبدو من ترجمة المحبي له أن الرجل كان شخصية قوية حيث شغل منصب قاضي محكمة الباب العالي، فكان قويًا في الحق صارمًا قليل الكلام، يبدو عليه الوقار والجلال، ويبدو أن هذه العوامل قد دفعت إلى اختيار الرجل، فقد كان بروز شخصية الشيخ تلعب دورًا في إزكاء مكانته، مما كان يجعل الطلاب والمشايخ يلتفون حوله مؤيدين لتوليه مشيخة الأزهر(١١٢).

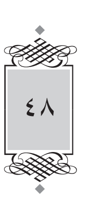
كما أننا لا نعلم الأسباب الجوهرية التي دفعت إلى تولي ستة من المشايخ المالكية لمنصب شيخ الأزهر خلال الفترة بين عامي ١٠٨٣- ١١٣٧هـ/١٦٧٢- ١٧٢٤م، (كان الشيخ البرماوي شافعيًّا)، ويبدو أن المذهب المالكي الذي كان ثاني أهم المذاهب الدينية في مصر، شهد إقبالاً كبيرًا من معتنقيه للدراسة في الأزهر خلال هذه الفترة، وخاصة مع تزايد إقبال أبناء الصعيد والمغاربة على الدراسة في الأزهر، (فقبل هذه الفترة كان عدد الطلاب الوافدين من جنوب مصر للدراسة في الأزهر قليلًا إلى حدٍّ ما مقارنة بالوافدين من شمال مصر)، كما أن بروز دور المذهب المالكي إبان هذه الحقبة في العديد من القضايا التي تهم المجتمع المصري مثل قضية تحريم شرب الدخان، حيث ظل المذهب المالكي يحرم بشكل قاطع شرب الدخان، مما دعم من مؤيديه، كما كانت هناك قضية أكثر أهمية إبان هذه الفترة وهي قضية وقف الجوامك والمرتبات حيث أيد المذهب المالكي بشكل كبير استمرار وقفهم، وهي قضية كانت تهم قطاعًا كبيرًا من المصريين، كما يبدو أن الشيخ محمد الخرشي عندما تولى مشيخة الأزهر، كان أكبر العلماء سنًّا داخل الأزهر حيث كان عمره ثلاثة وسبعين عامًا، وقد سمح توليه المنصب للعلماء المالكية بحرية أكبر في تولي المنصب، فبعد البرماوي الذي كان شافعي المذهب لم تكن هناك مشاكل كبيرة في تولي علماء من المالكية بعد سابقة الشيخ الخرشي، وطالما لم يجد المرشح اعتراضًا من كبار علماء الأزهر أو الطلاب، كان يتم إقرار هذا الترشيح دون مشاكل كبيرة، على العموم فقد سمح تولي الشيخ محمد الخرشي للمالكية باستمرارية تولي المنصب على مدار ما يقرب من أربعة وخمسين عامًا.

بيد أن هذه الفترة لم تشهد هدوءًا دائمًا فقد حدث صراع بين المشايخ المالكية أنفسهم على من يصبح شيخًا للأزهر، وهو ما يعكس حقيقة أن الصراع على مشيخة الأزهر لم يكن بالضرورة صراعًا مذهبيًّا أو حتى جنسيًّا بقدر ما كان صراعًا على المصالح المادية والأدبية التي كان يمنحها تولي منصب شيخ الأزهر.



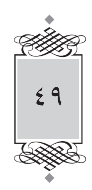
ففي أعقاب وفاة الشيخ محمد النشرتي شيخ الجامع الأزهر عام ١١٢٠هـ/١٧٠٩م وقعت فتنة دامية نتيجة التنافس على منصب شيخ الأزهر ، وانقسم العلماء والطلاب إلى فريقين فريق يؤيد تعيين الشيخ عبدالباقي القليني شيخًا للأزهر وفريق يناصر الشيخ أحمد النفراوي، وقد استبق الشيخ النفراوي الأحداث وقام بالتدريس في المدرسة الأقبغاوية لاعتقاده أن هذا الإجراء سيكفل له الفوز بمشيخة الأزهر، حيث كان التدريس بالمدرسة الأقبغاوية من ملحقات شيخ الأزهر، ولكن حال المجاورون دون إتمام ذلك واعتبر ذلك المنع انتصارًا للشيخ القليني، وإخفاقًا للنفراوي، ومن ثم عول على استخدام العنف وحشد أنصاره ليلاً ومعهم البنادق وهاجموا الجامع الأزهر وأطلقوا أعيرة نارية داخل المسجد وأخرجوا أنصار الشيخ القليني من الأزهر، وحطموا باب المدرسة وأجلسوا الشيخ النفرواي في مكان الشيخ النشرتي شيخ الأزهر الراحل[١١٣].

وفي اليوم التالي صعد الشيخ النفرواي إلى القلعة مقر إقامة الباشا العثماني، وكان يحمل كشفًا بأسماء القتلى واستقبله الوالي بجفاء زائد إذ كان يعرف أنه هو الذي تسبب في الفتنة وإراقة الدماء، وأثناء اللقاء هاجم نقيب الأشراف الشيخ النفرواي مؤكدًا أنه هو الذي تسبب في تلك الأزمة محملاً إياه إراقة الدماء في الأزهر، وعند ذلك أمر الوالي العثماني بتحديد إقامة النفرواي في بيته، وتم نفي ساعده الأيمن الشيخ محمد شنن إلى قريته الجدية، ثم وافق الوالي على تولية الشيخ عبد الباقي القليني مشيخة الأزهر، ولم يمهل القدر القليني كثيرًا في مشيخة الأزهر، فقد توفي في العام التالي لتوليه مشيخة الأزهر، وقد أدى ذلك إلى تولي الشيخ أحمد النفراوي لمشيخة الأزهر، حيث كان النفراوي أكبر العلماء المالكية المتواجدين في الأزهر، مما مهد الطريق لتولي تلميذه وساعده الأيمن الشيخ محمد شنن لمشيخة الأزهر، الذي سانده في الأزمة التي وقعت عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م[١١٤]، وليس ثمة شك في أن تولي النفراوي لمشيخة الأزهر هو الذي سمح للشيخ محمد شنن بتولي مشيخة الأزهر من بعده، فلم يعرف عن الرجل أنه رجل ذو وزن علمي كبير ولم يترك مؤلفات كبيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد كان واحدًا من أفضل الذين تولوا المشيخة إداريًّا، و كان شيخ الأزهر التالي



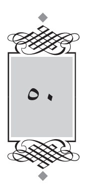
إبراهيم موسى الفيومي، (١١٣٧هـ/١٧٢٤م) خاتمة العلماء المالكية الذين تولوا مشيخة الجامع الأزهر، و كان عالمًا وفقيهًا وصوفيًّا.

وعلى الرغم من أننا لا نعرف الكثير عن الظروف والملابسات التي صعد فيها الشيخ عبد الله الشبراوي لتولي مشيخة الأزهر. فقد كان صعود الشيخ الشبراوي لتولي مشيخة الأزهر مسألة جوهرية في تاريخ الأزهر، فقد كان توليه مشيخة الأزهر نهاية للتداول المذهبي للمشيخة، فقد احتكر الشافعية منذ تولي الشبراوي مشيخة الأزهر[١١٥]، كما كان الشبراوي رجل دين ودولة، تولى مشيخة الأزهر وهو في الأربعينيات من عمره، وقضى أطول فترة بين جميع من تولوا مشيخة الأزهر إبان هذه الفترة، حيث ظل يتولى مشيخة الأزهر لمدة ثلاثة وثلاثين عامًا حيث توفي وهو في الثمانين من عمره، ولكن أهمية الشبراوي كانت في قدرته على نسج العلاقات الاجتماعية والسياسية مع كل أطياف المجتمع المصري بشكل ناجح وجيد، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مكانة الأزهر والعلماء بشكل كبير في المجتمع المصري خلال فترة تولي الشبراوي لمشيخة الأزهر، فيقول الجبرتي عن ذلك: «وكان طلبة العلم في أيام مشيخة الشيخ عبد الله الشبراوي في غاية الأدب والاحترام»[١١٦]. وكان الشبراوي قريبًا للغاية من رجال الحكم في البلاد، يحظى بالحب والاحترام من الجميع، فكان يلتقي الباشا الحاكم في القاهرة كل جمعة حيث كان يخطب في مسجد السراية بالقلعة ليتحاور معه لبعض الساعات، وربما تناول الغداء معه، مما أوجد علاقات حميمية بين الباشا والشيخ[١١٧]، كما أنه كانت تربطه علاقات مودة بكبار الأمراء المماليك الحكام في القاهرة مثل إبراهيم كتخدا القازدغلي وغيره[١١٨]. وإلى جانب ذلك فقد كان الشبراوي دارسًا مهمًّا، وشاعرًا جمع لعلي باشا الحكيم تاريخًا لمصر، ضم فصلاً عن الحكام حتى زمانه [١١٩].



ومن جديد تجدد الصراع بشكل كبير حول تولي مشيخة الأزهر في أعقاب وفاة الشيخ أحمد الدمنهوري (١١٨٢-١١٩٢هـ/١٧٦٨-١٧٧٨م)، وعلى الرغم من أنه كان يفترض أن يكون تولي الشيخ الدمنهوري خاتمة فكرة الصراع المذهبي، حيث تبلورت في شخصه فكرة الاندماج الكامل بين المذاهب الأربعة، حيث حصل على إجازات من كبار علماء المذاهب الأربعة في عصره، كما كان يفتي حسب تعاليم المذاهب الأربعة (ولهذا السبب كني بالمذهبي)، إلا أن الصراع المذهبي عاد ليطل برأسه من جديد في أعقاب وفاة الشيخ الدمنهوري في العاشر من رجب ١١٩٢هـ/الرابع من أغسطس ١٧٧٨م، حيث دار صراع طويل على تولي مشيخة الأزهر. وتطور ذلك الصراع إلى مواجهة بين الحنفية والشافعية. وكان الطامح إلى منصب شيخ الأزهر هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي شيخ الحنفية وشيخ رواق الشوام[١٢٠]، وقد أخبر العريشي إبراهيم بك شيخ البلد، أن الدمنهوري حين كان في فراش مرضه رشحه نائبًا له. ونال العريشي تأييد الأمراء، والشيخ السادات نقيب الأشراف، فعينه الأمراء شيخًا للأزهر[١٢١]، فأغضب تعيين العريشي العلماء والطلاب الشافعية، الذين اعتبروه تعديًا على حقهم في تولي شيخ الشافعية لهذا المنصب.

وقد قام العلماء والطلاب الشافعية بالأزهر بالاعتراض على ذلك التعيين، وتزعم الشيخ محمد الجوهري العلماء الشافعية، وكان الجوهري يحظى باحترام واسع في القاهرة وبخاصة من رجل السلطة الحاكمة، فلم يكن الجوهري يسعى إلى صحبتهم، ولم يطمع في هباتهم، ولم يكن يتردد على بيوتهم من أجل إنجاز مصالحه مثل عدد كبير من العلماء، وقد طالب الشيخ الجوهري ومعه الشافعية بتعيين الشيخ أحمد العروسي، وهو شافعي، بدلاً من العريشي، إلا أن البكوات الذين كانوا في المعتاد يترددون في أن يساقوا إلى مشاجرات العلماء، اعتبروا الشكوى تحديًا لسلطتهم. فقال إبراهيم بك: «من المستحيل أن يغير الصغار ما فعله الكبار» واعتبر أن الاعتراض على تعيين حنفي شيخًا للأزهر غير منصف وغير إسلامي وقال: «أليس الحنفية مسلمين، وأليس هذا هو أقدم مذهب؟ والأمراء والقاضي والباشا. أليسوا بحنفيين، وأليس السلطان نفسه ينتمي



لهذا المذهب؟» وبدت حجة إبراهيم بك معقولة ومنصفة إلى حدٍّ بعيد، والواقع أن الطبقة الحاكمة سواء من العثمانيين أو المماليك لم تفرض أبدًا مرشحًا من مذهبها على الأزهر قبل ذلك، إلا أن الشافعية أمعنوا في التحدي لذلك القرار، لذلك فقد ذهب العلماء والطلاب من المجاورين إلى ضريح الإمام الشافعي، ليلة الجمعة، وقضوا الليلة هناك.

إن مثل هذه الزيارة المنظمة إلى ضريح الإمام الشافعي وصلت إلى حد المظاهرة بين علماء الشافعية ومؤيديهم من غير العلماء ضد تدخل الأمراء في شئونهم الداخلية، ومرة أخرى طلب الشيخ الجوهري من مراد بك «باسم الإمام الشافعي سيد البلاد» بأن عليه أن يعين العروسي باعتباره رأس الشافعية (باش مفتي الشافعية)، تمامًا كما كان الشيخ الدردير رأس المالكية والعريشي رأس الحنفية. وحيث إن الغالبية من سكان البلاد شافعية، فإن شيخ الشافعية يكون هو شيخ الأزهر[١٢٢]، وبالفعل نصب العروسي مفتيًا للشافعية وشيخًا للأزهر وتم إلباسه فروة سمور كشيخ للأزهر.

وعلى الرغم من ذلك فقد احتج العريشي لدى الأمراء مدعومًا من الشيخ السادات، مما دفع الأمراء إلى إلباسه فروة سمور أيضًا، وكان ذلك يعني تعيينه شيخًا للأزهر أيضًا، مما جعل المنافسة والصراع يتزايد بين الحزبين، إذ كان الحنفية يساندون العريشي. كما كان يؤيده الشيخ السادات والمغاربة حسب اتجاه شيخهم أبي الحسن القلعي وكذلك الأمراء. واستمرت المنافسة بين الفريقين لمدة سبعة أشهر، ومن الواضح أن جميع القوى غير الشافعية تجمعت خلف العريشي ضد احتكار الشافعية للمنصب. وجاء سقوط عبد الرحمن العريشي واستبعاده من المنصب على حين غرة، ومن أزمة كانت بعيدة تمامًا عن هذا الصراع. وقد بدأت شرارة هذه الأزمة بنزاع عنيف بين رواقين حنفيين في الأزهر كانا من مساندي تولي العريشي للمشيخة، وهما الرواق التركي والرواق الشامي، وقد قتل في هذا النزاع أحد الأتراك وجرح آخر. فشكا الأتراك للبكوات



المماليك. فتعاطفوا معهم من قبيل التقارب الجنسي كما يقول الجبرتي. وألزموا الشيخ العريشي بإجراء تحقيق في الأمر باعتباره مسئولاً عن رواق الشوام، وتقديم قائمة بمثيري الشغب والمذنبين، غير أنه بدلاً من أن يقدم قائمة بمثيري الشغب، كما أمر ، فقد سلم قائمة بأسماء وهمية بينما فر مرتكبو الحادث من الشوام، لذلك فقد تم خلعه من منصب مفتي الحنفية، ثم من مشيخة رواق الشوام وتمت تولية الشيخ محمد الحريري، مما دفعه إلى الاعتكاف والعزلة في منزله، وتوفي العريشي بعد ذلك بوقت قصير في بيته، رجل مهيض الجناح، وكان على الشوام أن يقدموا ١٠٠ رغيف من الخبز يوميًّا كدية (بدل دم) لرواق الأتراك. وهكذا صار أحمد العروسي شيخ الأزهر بلا منازع واحتفظ الشافعية باحتكارهم للمنصب.

ولم يكن ذلك الصراع بين العريشي والعروسي نهاية الصراع على مشيخة الأزهر، فقد حدث في أعقاب تولي الشيخ العروسي لمشيخة الأزهر صراع آخر، فقد رفض الشيخ محمد المصيلحي تولي العروسي للمنصب، وكان أهم الشيوخ الشافعية في الأزهر بعد الدمنهوري، وكان في الحج وقت تولي العروسي للمشيخة، لذلك فقد أخذ في إثارة المشكلات أمام العروسي من أجل الدخول في مناورة لعله من خلالها ينجح في عزل العروسي ليتولى مشيخة الأزهر، ويقول الجبرتي عن ذلك: «فلما رجع، وكان الأمر قد تم للعروسي أخذته حمية المعارضة وأكثرها من إغراء من حوله فيحركونه للمناقضة والمناكدة، حتى إنه تعدى على تدريس الصلاحية بجوار مقام الإمام الشافعي المشروطة لشيخ الأزهر بعد صلاة الجمعة، فلم ينازعه الشيخ أحمد العروسي وتركها له حسمًا للشر وخوفًا من ثوران الفتن، والتزم الإغفال والمسامحة في غالب الأطوار، ولم يظهر الالتفات لما يعانونه أصلاً حتى غلب عليهم بحلمه وحسن مسايرته، حتى إنه لما توفي الشيخ محمد المصلحي ورجع إليه تدريس الصلاحية لم يباشر التصدر في الوظيفة، بل قرر تلميذه العلامة الشيخ مصطفى الصاوي وأجلسه وحضر افتتاحه فيها، وذلك من حسن الرأي وجودة السياسة [١٢٣]»، على أية حال فإن الشيخ أحمد العروسي لم



يستمتع يومًا بمنصبه، لأن مدته كانت في زمن سيادة عدم الاستقرار السياسي والمصاعب الاقتصادية الخطيرة في مصر. وفي أعقاب وفاة العروسي ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م، كان هناك صراع حول من يتولى مشيخة الأزهر بين الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ مصطفى الصاوي[١٢٤]، وكان الصاوي من أخص تلاميذ العروسي وأكثر طلابه قربًا إليه، وكان المفترض أن الصاوي سوف يحل محل أستاذه في المنصب الأكبر في مصر، غير أن الصاوي الذي كان ينتمي لعائلة أرستقراطية قاهرية لم يكن يحظى بدعم كبير من العلماء ذوي الأصول الريفية الذين كان لهم الثقل الأكبر داخل الأزهر، والذين كانت تراودهم دائمًا أحلام الوصول للمنصب الرفيع، لذلك فقد حل الشيخ عبد الله الشرقاوي محله دون مشاكل كبيرة بسبب تأييد الشيخ محمد الجوهري له.

ولم تكن تلك الأزمة هي خاتمة الصراع على مشيخة الأزهر ففي أعقاب وفاة الشرقاوي جاءت مرحلة جديدة من الصراع على مشيخة الأزهر، ولكن هذا الصراع لم يكن بين العلماء بعضهم بعضًا كما كان في السابق، ولكن في هذه المرة كان الصراع بين العلماء جميعهم وبين السلطة، فقد أنجز محمد علي خلال هذه المرحلة دعم سيطرته على أغلب مؤسسات الدولة المصرية، وكان الأزهر الذي أصعده إلى السلطة من بين المؤسسات التي يرغب في الهيمنة عليها وفرض نفوذه فيها، وكانت الرسالة واضحة فبعد موت الشرقاوي في أول شوال ١٢٢٧هـ/التاسع من أكتوبر عام ١٨١٢م، اختار مشايخ الأزهر الشيخ محمد المهدي لتولي مشيخة الأزهر، بتأييد من أغلب العلماء، وخاصة رواق الشوام، الذين بادروا إلى ترشيح الشيخ المهدي، وفي ذلك يقول الجبرتي: «وقال كبارهم من المدرسين لا يكون شيخًا إلا من يدرس العلوم ويفيد الطلبة، وزادوا في اللغط، فقال القاضي ومن ترضونه قالوا نرضى الشيخ المهدي، كذلك قال البقية، وقاموا وصافحوه وقرؤوا الفاتحة، وكتب القاضي إعلامًا إلى الباشا بما حصل، وانفض الجمع، وركب الشيخ المهدي إلى بيته في كبكبة، وحوله وخلفه المشايخ وطوائف المجاورين، وشربوا شربات وأقبل عليه الناس للتهنئة»[١٢٥]، كان



هذا الاختيار فيما سبق يعني إقرار السلطة بما اختاره العلماء والمجاورون في الأزهر، ولكن محمد علي كان يريد أن يؤكد للجميع أنه أصبح سيد البلاد، ويريد ألا يكون للأزهر أي دور خارج إطاره التعليمي والديني، ومن هنا وحتى لا يلتف العلماء والمجاورون حول الشيخ الجديد، وليكن الشيخ الجديد أكثر ولاءً للسلطة التي أتت به، من هنا فقد قرر محمد علي تعيين الشيخ محمد الشنواني شيخًا للأزهر، وإمعانًا في التحدي فقد قرر محمد علي عزل الشيخ قاسم شيخ رواق الشوام الذي اختاره المجاورون والطلاب في الرواق، وعين محله الشيخ منصور اليافاوي الذي عزله المجاورون من الرواق من قبل(١٢٦)، وذلك لأن الشوام كانوا أول المرشحين للمهدي، والرافضين لتولي الشنواني أو الهيتمي.

لقد كانت هذه الحادثة هي بداية تراجع دور الأزهر المجتمعي بشكل كبير فمنذ الآن فصاعدًا أصبح الأزهر مؤسسة تعليمية من ضمن مؤسسات الدولة الأكثر ولاءً للسلطة، ولم يعد ملجأ الجماهير الغاضبة أو الثائرة ضد السلطة كما كان، بخاصة بعد أن وجه محمد علي ضربة أخرى للموارد المالية للعلماء بضم الجزء الأكبر من الأوقاف الموقوفة على الأزهر إلى أموال الدولة وقيام الدولة بالإنفاق على الأزهر من مواردها مما أفقده الاستقلال المالي، وبذلك أصبح العلماء أداة طيعة في يد السلطة.

شيخ الأزهر وإدارة شئونه

ليس ثمة شكوك في أن إدارة الأزهر العلمية كانت عملية صعبة للغاية خاصة مع تزايد أعداد الطلاب بشكل كبير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة وأن هؤلاء الطلاب كانوا من مناطق مختلفة، بل ومن بلدان مختلفة، كما أن الجامع الأزهر ظل مكانًا ضيقًا إلى حدٍّ كبير قياسًا على أعداد الطلاب التي كانت تدرس به، ومن ثَمَّ فقد كانت عملية تنظيم هذه الأعداد وإدارة العملية التعليمية لهم مسألة صعبة بلا شك.

لقد كان شيخ الأزهر هو مصدر كل القرارات التي تتعلق بالعملية التعليمية داخل الأزهر، فهو الذي يشرف على جميع شئون الجامع الأزهر العلمية، وهو الذي يضبط مرتبات العلماء، ويحدد طريقة توزيع المرتبات التي توفي أصحابها. كما كان يقوم بالفصل في القضايا التي تحدث بين أفراد كل فئة من الطلبة، والمدرسين، كما كان عليه معاقبة كل من يثير الشغب أو يقصر في القيام بمهام عمله داخل المنظومة التعليمية في الأزهر(١٢٧)، فوفقًا للمصادر، فقد تم تعيين مشد(١٢٨) خاص بالجامع الأزهر حيث كان عليه مرافقة شيخ الأزهر عند مراقبة الأوضاع داخل الأزهر والإشراف على الطلاب، كما كان عليه نقل أي مشكلة أو خطأ لشيخ الأزهر الذي كان يحدد العقاب الذي يستحقه كل طالب من المجاورين بالتعزير أو الضرب والتأديب، حيث كان المشد يقوم بتنفيذ العقاب الذي يأمر به شيخ الأزهر(١٢٩). كما كان من حق شيخ الأزهر استبعاد أي طالب أو مجاور من المجاورين الذين ثبت سوء سيرتهم وفسادهم أو أساءوا إلى زملائهم من المجاورين، فمثلاً

في العام ١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م، قام شيخ الأزهر محمد الشوبري باستبعاد طالبين من المجاورين وحرمهم من الأطعمة المخصصة للمجاورين، وأخذ عليهما تعهدًا أمام المحكمة بعدم المجاورة بالأزهر نتيجة لسوء سلوكهما[١٣٠].

فقد كان دور شيخ الأزهر الأهم في العملية التعليمية داخل الأزهر في الفصل في أي نزاع يقع بين المجاورين من طلاب العلم بالأزهر، حيث يفصل في أي نزاع يقع بين الطلاب، أو بين العلماء والطلاب، وتشير المصادر إلى أن شيخ الأزهر كان يبدأ يومه بعد صلاة الفجر حيث يشير الجبرتي إلى أن الشيخ عبد الله الشبراوي كان في كل يوم يقوم قبل شروق الشمس بزيارة نقيب الأشراف سيدي «محمد بكري بن أحمد عبد المنعم» فيقول الجبرتي: «وكان شيخًا مهيبًا ذا كلمة نافذة وحشمة زائدة تسعى إليه الوزراء والأعيان والأمراء. وكان الشيخ عبد الله الشبراوي يأتيه في كل يوم قبل الشروق يجلس معه مقدار ساعة زمانية، ثم يركب ويذهب إلى الأزهر»، ومعنى ذلك أن شيخ الأزهر كان يذهب إلى الأزهر في أعقاب شروق الشمس ثم يستمر متواجدًا به ربما حتى صلاة العشاء[١٣١]، لذلك فقد حرص عدد كبير من مشايخ الأزهر على شراء منازل في خط الجامع الأزهر في أعقاب توليهم مهام عملهم حتى يقضوا بها بعض الراحة في وقت الظهيرة وحتى يكونوا على مقربة من تطور الأوضاع داخل الأزهر، فتشير المصادر إلى أن الشيخ الحفناوي اشترى دارًا بالقرب من الأزهر كانت تعرف بدار القطرسي بعد توليه مهام مشيخة الأزهر[١٣٢]، وأن الشيخ عبد الله الشرقاوي كانت له دار بخط الجامع الأزهر[١٣٣].

وبمجرد دخول الطالب إلى الأزهر كان على شيخ الأزهر أن يقوم بقيده بإحدى المؤسسات الوقفية التي كانت تزوده بجرايات أو مرتبات صغيرة أو بكليهما، كما كان توفير مكان لسكن الطلاب الوافدين سواء من مصر أو من خارجها مسألة مهمة بالنسبة لشيخ الأزهر ولمشايخ الأروقة، فتشير الوثائق الرسمية إلى أن من مهام شيخ الأزهر ألا يسكن طالب في أحد أروقة الأزهر أكثر من عام، وكان الهدف من ذلك هو



توفير فرصة للوافدين الجدد للسكن بلا مقابل ريثما يستطيعون توفير أماكن للسكن[١٣٤]، وقد انتشرت حول الجامع الأزهر الوكالات والرباع والبيوت حيث تحولت المنطقة المحيطة بالأزهر إلى (مدينة جامعية) حي خاص بالمعلمين والمتعلمين في الأزهر، فهناك درب للأتراك ودرب للمغاربة وغيرها. ولم يكن يسمح للمقتدرين بالإقامة في غرف الأروقة، بل كان يسكن بها الأشد فقرًا، فإذا جاء طلاب فقراء ولم يجدوا لهم أماكن للسكن بالأروقة كان عليهم السكن في بعض التكايا مثل التكية السليمانية أو تكية إسكندر باشا لحين فراغ مكان لهم بالرواق، أو في الرباع والوكالات التجارية القريبة من الأزهر فيما كان يمكن لمتوسطي الحال أو المستورين الإقامة في أحد الدروب المجاورة مباشرة للأزهر[١٣٥]، فمثلاً كان الشيخ مصطفى عمران التلمساني أحد المجاورين برواق المغاربة يسكن في وكالة العسل الكائنة بخط الجامع الأزهر[١٣٦]، وكان شيخ الأزهر أو من ينوب عنه يقوم بشكل دوري بتفقد الغرف وأماكن سكنى الطلاب في الأزهر، فإذا وجد أن أحد الطلاب قد ترك غرفته وسكن في مكان آخر كان يطلب إليه إخلاء احتياجاته منها ومغادرتها من أجل إسكان أحد الطلاب مكانه، وتشير إحدى الوثائق إلى قيام شيخ الأزهر عثمان الفتوحي الحنبلي بإلزام أحد الطلاب بترك غرفته بعد أن تركها مغلقة دون أن يسكن بها، وألزمه أمام القاضي بذلك[١٣٧].

وغالبًا ما كان الطلبة الوافدون من داخل مصر أو من خارجها للتعلم في الأزهر يأتون وقد تجاوز كل منهم العشرين عامًا بعد أن حصلوا على قسطٍ وافر من العلم في بلادهم، أما إذا كان هؤلاء الوافدون صغارًا في السن، أو لم ينالوا قدرًا كافيًا من التعليم فقد كانوا يكملون تعليمهم في أحد المساجد أو الكتاتيب المنتشرة في القاهرة، ثم يلتحقون بالأزهر بعد إتمام تعليمهم للقراءة والكتابة وختمهم للقرآن الكريم.

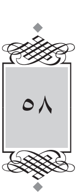
وقد كان أهم ما يميز الدراسة بالأزهر هو الحرية التامة للطالب في اختيار أستاذه، وفي العلم الذي يحب دراسته، إذ كانت تكفل للطالب الحرية في الدراسة فيتتلمذ على من يريد من العلماء، وفي الفروع



العلمية التي يود دراستها، مثل العلوم اللغوية كالبلاغة، والنثر، والنحو، والفقه على المذاهب المختلفة، حسب رغبة كل طالب، والمنطق ومبادئ الرياضيات، كما كان لكل طالب الحرية في أن يبقى في الأزهر ما يشاء من الزمن[١٣٨]، وكانت مدة الدراسة في الأزهر لا تقل عن عام واحد، وقد تصل إلى ستة أعوام على حسب مقدرة كل طالب على التحصيل وقرار مشايخه بمنحه الإجازة، وكان الطلاب يدرسون خلالها الحديث والنحو، وفقه اللغة، وبعض علوم المنطق والحساب، ثم العلوم الفقهية المختلفة، ثم الفتاوى والقياس على المذاهب الأربعة.

وكان النظام المتبع في الحلقات الدراسية بالجامع أن يجلس الشيخ إلى جانب عمود من أعمدة الجامع ومن حوله طلابه في نظام على شكل حلقة ذات صفوف، وكان لكل طالب مكانه لا يستطيع أن يتعداه، حيث كان يجلس بالقرب من الشيخ الأكثر قدمًا للدراسة في حلقة الشيخ، وتسمى صفوف الحلقة طبقات، وكان يجلس عن يمين الشيخ ويساره المعيدون وكبار الشيوخ الذين يزورون حلقته، وبخاصة الوافدون من خارج مصر إكرامًا لهم، وكان بعض الشيوخ يتخذ أحد الأفراد فيعهد إليه بتنظيم جلوس الطلبة كل منهم في مكانه[١٣٩]، فإذا جلسوا ابتدأ الشيخ بالبسملة والحمد لله والصلاة على النبي (ﷺ)، ثم يقرر لهم الدرس، وهم يقابلون عليه في الورق، ويسألونه ما بدا لهم، وبعد ختم الدرس يقومون لتقبيل يده ولو كانوا كبارًا، وغالبًا ما كان الطلاب يراجعون الدروس، وحفظ المتون قبل حضورهم للدرس، ولم يكن ذلك يعني أن طلاب الأزهر كانوا مستمعين فقط، وإنما كان بإمكانهم إيقاف الشيخ عند أي نقطة معينة لم يعرفوا معناها، وأن يعارضوا رأيه برأي شيخ آخر من أجل استجلاء الحقيقة ومعرفتها[١٤٠].

وكان من العادة في أغلب الأوقات أن أفضل الطلبة يطالع لزملائه دروس شيخهم مطالعة[١٤١] فكثيرًا ما يشير الجبرتي: «وصار مقرئه ومعيدًا لدروسه»[١٤٢] وغالبًا ما كان الشيخ يحرص على أن يعين النابهين من تلاميذه بعد إجازتهم في التدريس في أحد المراكز العلمية[١٤٣]، فقد كان يعتبره امتدادًا لأفكاره وتعاليمه،

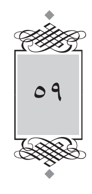


فنعرف مثلاً أن الشيخ حسن المقدسي مفتي الحنفية[١٤٤] أعطى تلميذه الشيخ محمد بن حسن الجزائري بعد أن لازمه ودرس عليه متون الفقه وأجازه وأعطاه تدريس الحديث في مدرسة الصرغتمشية، بل بعد وفاة شيخه تصدر للتدريس محله في الأزهر بعد موافقة شيخ الأزهر[١٤٥]؛ مما ميز الأزهر بهيئة علمية رفيعة[١٤٦].

كما عرف الأزهر نظام الشيخ الزائر فعندما كان يأتي علماء كبار من خارج مصر كان من العادة أن يدعوهم شيخ الأزهر أو أحد مشايخ الأروقة بعد إذن شيخ الأزهر لإلقاء بعض الدروس بالأزهر، وكان هؤلاء الشيوخ الوافدون يعطون الإجازات لعدد من علماء الأزهر، وكذلك يحصلون على إجازات منهم، فمثلاً عندما حضر للقاهرة الشيخ محمد بن الطالب بن سودة المري الفاسي التاودي قام بالتدريس بالجامع الأزهر في رواق المغاربة وحضر درسه جل علماء الأزهر وأجازهم وأجازوه على حد قول الجبرتي[١٤٧].

ولكن السؤال الأهم هل كان من حق شيخ الأزهر وحده أن يقرر من سوف يدرس في الأزهر؟ فليس ثمة شك في أن أهمية وقيمة الأزهر لم تكن تكمن في الطلاب والمجاورين بقدر ما كانت تكمن في هيئته العلمية، وبالتالي يحق لنا أن نسأل هل كان شيخ الأزهر مسئولاً عن تعيين المشايخ الذين سوف يتولون التدريس في أروقته، أم أن مشايخ الأروقة هم من كانوا يتولون ذلك؟ وما هي حدود علاقة شيخ الأزهر بمشايخ الأروقة؟

في الواقع إن مسألة تعيين المدرسين بالأزهر كانت تخضع للكثير من الضوابط، ويأتي على رأسها مجاورة الطالب بالأزهر فترة كافية، وحصوله على عدد وافر من الإجازات في بعض العلوم الفقهية والعقلية المختلفة، وكان كل طالب يدرس كتابًا مع مدرس يتلقى منه إجازة بأنه قد درس هذا الكتاب، وغالبًا ما كان الطالب يلازم شيخًا ويحصل منه على إجازة بعدد من الكتب، ويعمل معيدًا لدروسه فترة من الزمن، حيث كان شيخه يراقبه عن بعد، وبعد أن يدرك نبوغه يقوم شيخه أو مشايخه الذين أجازوه بترشيحه للتدريس، أو يتقدم هو



بطلب ليعتلي تخت التدريس(١٤٨)، فيعقد له شيخ الأزهر حلقة نقاشية تضم أقرانه ومشايخ الأزهر الكبار، فإن نجح في الصمود أمام أسئلتهم يمنح حق التصدر للتدريس، وتعقد له حلقة باسمه، ويقرر له شيخ الأزهر راتبًا نقديًّا وعينيًّا(١٤٩)، ومثال ذلك قول المحبي عند ترجمته للشيخ شاهين بن منصور بن عامر الأرمناوي الحنفي: «وأجازه جل شيوخه وتصدر للإقراء في الأزهر في فنون عديدة كالفقه والفرائض والحساب والنحو»(١٥٠)، هكذا فقد كان الحصول على عدد وافر من الإجازات شرطًا للتدريس في الأزهر، أما الذين يحصلون على قدر أقل ويجاورون لمدة صغيرة فغالبًا ما كانوا يعملون كتابًا في المحاكم أو الأوقاف أو فقهاء وخطباء في المساجد سواء في قراهم أو مدنهم الإقليمية.

ويبدو أن عددًا محددًا في كل عام من علماء كل مذهب وكل رواق كان يتم تصعيدهم ليصبحوا من مشايخ الإفتاء والتدريس أو المدرسين في الأزهر، وكان معنى ذلك حصولهم على مرتب نقدي وجراية عينية من المخصصة للعلماء في الأزهر، وفي ذلك يقول الغزي عند ترجمته للشيخ محمد بن عبد الرحمن العلقمي: «وأجازوه بالإفتاء والتدريس، فأفتى ودرس في الجامع الأزهر، وانتفع به جماعة كثيرة في العلوم الشرعية والعقلية»(١٥١). وكان من حق شيخ كل رواق أن يرشح من يراه من العلماء مناسبًا للتدريس في الرواق الذي يترأسه شريطة موافقة شيخ الجامع الأزهر(١٥٢)، وكان يتم إقرار تعيين الشيخ في منصبه مدرسًا بالأزهر بمرسوم من قاضي القضاة، يذكر اسمه مسبوقًا بالألقاب العلمية، كما يشتمل المرسوم على توجيهات الأستاذ برعاية مصالح الطلبة، وكانت هذه المراسيم تختلف في صياغتها اللفظية من مرسوم إلى آخر، باختلاف المادة التي يسند إليه تدريسها سواء في الفقه الشافعي أو المالكي أو غيرهما، أو في الدراسات اللغوية أو غيرها من العلوم، وبموجب هذا المرسوم كان الشيخ يستحق الحصول على الراتب النقدي والعيني من مخصصات الأزهر الميري، بالإضافة لربطه ببعض الوظائف في الأوقاف(١٥٣).



وإجمالاً كان لا يتصدر للتدريس في الجامع الأزهر إلا من برز نبوغه الفكري بين أقرانه داخل الجامع الأزهر، وتلقى العلم من أفواه المشايخ[١٥٤]، وصار متأهلاً للتدريس حلالاً للمشكلات والمعضلات الفقهية، وبالتالي فقد كان تعيينه مجرد إجراء شكلي، وبمجرد جلوسه يلتف حوله عدد من المشايخ وطلاب العلم، ومنذ بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ونتيجة لتزايد النفوذ السياسي للعلماء داخل المجتمع المصري، وحرص السلطة على الإغداق على العلماء لذلك فقد حرص العلماء على توريث مناصبهم لأبنائهم، ومن ثَمَّ أدى ذلك إلى تكون نخبة أرستقراطية علمية لم يكن هدف أبنائها في الأساس العلم بقدر ما كان توريث المرتبات والوظائف التي كان يشغلها آباؤهم، وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى النخبة العلمية التي تدرس بالأزهر. فعندما توفي الشيخ سالم النفراوي ساعد الشيخ عبد الله الشبراوي الذي كان يشغل منصب شيخ الأزهر ابنه أحمد سالم النفراوي في حيازة وظائف والده، وأحله محل أبيه في الجامع الأزهر، وكان الشيخ علي الصعيدي من أكبر طلبة أبيه فتطلع للجلوس محله، وكان أهلاً لذلك، فعارضه الشيخ الشبراوي وأقصاه، وأجلس الشيخ أحمد سالم النفراوي مكان أبيه مع ضعفه العلمي، مما أدى إلى حقد الشيخ على الصعيدي عليه[١٥٥]. وكذلك في عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م وعندما توفي الشيخ أحمد الجوهري وامتنع أخوه الأصغر الشيخ محمد من التصدر للتدريس محله، فاضطر أخوه الشيخ عبد الفتاح إلى الجلوس محله وحيازة وظائفه، «حفظًا للناموس، وبقاء لصورة العلم الموروث» وذلك رغم كونه لم يكن مشتغلاً بالتدريس[١٥٦]، ويظهر ذلك رغبة شيخ الأزهر وكبار العلماء في تكوين أسر وعائلات أرستقراطية دينية من أجل توريث أبنائهم منصبهم ووظائفهم[١٥٧]، وهو ما تميز به القرن الثامن عشر، فتكونت أسر كبيرة مثل الشبراوي والعروسي والسحيمي والجوهري[١٥٨].



وقد نجحت أغلب هذه العائلات في تكوين ثروات كبيرة شأنهم في ذلك شأن كبار طبقة التجار والأمراء المماليك، بل تكاد تكون أسر العلماء هي الفئة الوحيدة التي استطاعت أن تنجوا بثرواتها وتحافظ عليها دون الفئتين الأخريين، فالأمراء المماليك كانوا غالبًا لا يستطيعون أن يتركوا ثرواتهم لأبنائهم من بعدهم نظرًا للنزاع القائم بين الفرق العسكرية الذي كان يؤدي إلى استيلاء الفريق المنتصر على ثروات الفريق المنهزم، ثم إنه إذا مات أحدهم فإن ثروته كانت تؤول إلى أحد أتباعه الذي يتزوج أرملته ويستولي على ثروته، أما التجار فبالإضافة إلى عنصر المخاطرة الذي يصاحب التجارة، فإنهم تعرضوا للمصادرات وللضرائب الباهظة والقروض الإجبارية، في الوقت الذي نجح فيه كبار العلماء في جمع ثروات كبيرة وتركها لذريتهم من بعدهم مما سمح بظهور واستمرار هذه العائلات العلمية.

أما عن العلاقة التي كانت تربط شيخ الجامع الأزهر بمشايخ الأروقة، فقد كانت أروقة الجامع الأزهر تبدأ من يمين الداخل من باب المزينين خلف المدرسة الطيبرسية، ثم بالظلة الشمالية الغربية للجامع، ويبلغ عددها تسعة وعشرين رواقًا وأربع عشرة حارة، وكانت هذه الأروقة تقسم حسب التقسيم الجنسي أو المذهبي، (كانت الأروقة بمثابة الكليات) [١٥٩]، ويبدو أن شيخ الأزهر كان يعتبر مشايخ الأروقة معاونين له، وكان يشكل منهم مجلسًا أعلى للعلماء لإدارة شئون الأزهر، وغالبًا ما كانت العلاقات طيبة بين شيخ الأزهر وهؤلاء الشيوخ، فلم يكن لشيخ الأزهر نفوذ كبير عليهم كما أن اختيارهم كان يتم من قبل شيوخ وطلاب كل رواق، مما قلل من نفوذ شيخ الأزهر عليهم، غير أن العلاقات اتسمت دائمًا بالمودة والاحترام بينهم، ويبدو أن الذي لعب دورًا مهمًّا في طبيعة هذه العلاقة هو رغبتهم في المحافظة على الوضع المتميز لكبار للعلماء داخل المجتمع المصري[١٦٠]، ورغم ذلك فقد كان لشيخ الأزهر نفوذ كبير عليهم، وبخاصة الذين تقع منهم أخطاء تسيء إلى العلماء، فيشير الجبرتي إلى أن الشيخ الحفناوي نقم على الشيخ سليمان الجوسقي شيخ طائفة العميان بالجامع الأزهر نتيجة لبعض أفعاله السيئة، فيقول الجبرتي: «فأرسل إليه من أحضره موثوقًا مكشوف الرأس،



مضروبًا بالنعالات على دماغه وقفاه من بيته إلى بيت الشيخ بالموسكي بين ملأ العالم»[١٦١] والواقع أن شيوخ الأزهر كانوا يحتفظون بنفوذ هائل على الجميع داخل الأزهر، فمثلاً يشير الجبرتي إلى النزاع الذي حدث بين الشيخ محمد بن إسماعيل بن خضر النفراوي المالكي والشيخ محمد البجرمي حيث قام الأخير بالشكوى من النفراوي إلى شيخ الأزهر الدمنهوري الذي أرسل إليه وأحضره بين يديه في حضور كبار علماء الأزهر، ثم قام بتعنيفه ونهره حتى إن الجبرتي يشير إلى أن ذلك قهر الرجل وخرج مغمومًا مما أدى إلى وفاته[١٦٢]، غير أن قوة المشايخ اختلفت فيما بينهم بحسب قوة شخصية كلٍّ منهم ومدى رجاحة قراراته وزهده وعدم طمعه فيما هو في أيدي العلماء وترفعه عما هو في أيديهم. ويمكننا ملاحظة ذلك بشكل واضح في نظرة الجبرتي إلى الشيخ الحفناوي والعروسي من جانب والشيخ الشرقاوي من جانب آخر.

ورغم أن تدخل السلطة في شئون الأزهر كانت محدودة فإنه كلما كانت السلطة السياسية قوية دائمًا ما كانت تعمل على التدخل في شئون المؤسسة الأزهرية نفسها حتى تكون هي المرجعية الأولى والأخيرة في مصر، وبالتالي تزيد من ولاء المؤسسة الدينية لها، فمثلاً في أثناء سيطرة علي بك الكبير على شئون الحكم في مصر وفي عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م تشاجر اثنان من علماء الأزهر، هما الشيخ علي الشنويهي والشيخ علي القلعي شيخ رواق المغاربة الذي لطم الشنويهي على وجهه، وقد لجأ الشنويهي بالشكوى لعلي بك بدلاً من شيخ الأزهر، وقام علي بك بعزل الشيخ علي القلعي من مشيخة رواق المغاربة، وعين بدلاً منه الشيخ عبد الرحمن البنان[١٦٣]، رغم أن ذلك لم يكن متبعًا، فقد كان طلاب الرواق ينتخبون شيخهم ويقره شيخ الأزهر[١٦٤].

والواقع أن أغلب مشايخ الأزهر حرصوا على تكوين علاقات طيبة بشيخ الأزهر فقد كانت هذه العلاقة تعود على هؤلاء العلماء بالمنفعة، حيث يعرف هؤلاء المشايخ في وسط الأمراء وأعيان المجتمع مما يؤدي إلى حصولهم على إنعامات وهدايا من هؤلاء الأعيان والأمراء، فعندما ترجم الجبرتي للشيخ موسى



السرسي يقول عنه أن انطوى إلى الشيخ العروسي «وصار من خاصة ملازميه[١٦٥]»، وكذلك عن ترجمته للشيخ عبد الله بن سلامة الإدكاوي، حيث يشير إلى العلاقات القوية التي ربطته بالشيخ الشبراوي ثم الحفني «فحصلت له العناية والإعانة، وواساه بما به حصلت الكفاية والصيانة»[١٦٦]،ومعنى ذلك أن شيوخ الأزهر أسهموا في حركة التأليف الشعري عبر دعمهم بعض الشعراء المقربين منهم.

شيخ الأزهر وموارده المالية

من المهم أن نتعرف على إيرادات الأزهر والدور الذي لعبه شيخ الأزهر في إدارة هذه الإيرادات، والواقع أن لدى العديد من المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ الجامع الأزهر قناعة غير مُعَلَّلة بأن الأزهر اعتمد دائمًا على الأوقاف فحسب[١٦٧]، وأنه لم ينل من الدولة أي رواتب، وغالبًا ما يستندون إلى ذلك من أجل تبرير مواقف سياسية قوية اتخذها علماء الأزهر في مواجهة السلطة السياسية[١٦٨]، غير أن ذلك يبدو مخالفًا للواقع إلى حدٍّ كبير فقد كانت إيرادات الأزهر تنقسم خلال العصر العثماني إلى ثلاثة أنواع أساسية كان كلٌّ منها يلعب دورًا في استمرار دور الأزهر وهي: إيرادات أميرية (حكومية)، وإيرادات الأوقاف، وإيرادات من الهبات والتبرعات.

أولاً: المخصصات الأميرية، وكانت في الواقع أهم وأقوى آليات الإنفاق على الأزهر، فمع إعادة تنظيم ميزانية مصر خلال عهد السلطان سليمان القانوني قرر السلطان سليمان رصد جزء من إيرادات الجوالي وكذلك عوائد مقاطعة الطرانة[١٦٩] على مرتبات علماء الأزهر وعلماء الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، فكان يخصص لعلماء الأزهر ١,٢٩٥,٥٣٤ بارة كمرتبات نقدية، وكانت المرتبات (الجامكية) التي أجريت للمشايخ والعلماء تعطى لهم في شكل أوراق تصرف من الروزنامة كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى ذلك فقد خصص السلطان سليمان عددًا من أراضي الرزق الإحباسية (وهي قرى تم حبس إيرادها للإنفاق على جهات وأعمال محددة)، في الجيزة والقليوبية

لمشايخ وعلماء الأزهر فكان شيوخ الأزهر يتلقون من هذه الرزق الإحباسية مبلغ ٥٧٦,٠٣٠ بارة في كل عام، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢٠,٤٨٩ بارة يتم بها شراء أرز وعسل توزع على فقراء الطلاب من المجاورين في شهر رمضان(١٧٠).

غير أن هذه الرواتب النقدية لم تكن هي الوحيدة فحسب التي تم تخصيصها من الدولة للإنفاق على الأزهر، فكان العلماء والمجاورون يتقاضون رواتب أخرى على شكل جرايات من القمح تصرف لهم من الأنبار الشريفة (مخازن الغلال السلطانية في مصر القديمة) (١٧١)، وكانت كل جراية تعني اثني عشر إردبًا(١٧٢) من القمح سنويًّا، وبواقع إردب من القمح في كل شهر(١٧٣)، فقد تم تخصيص جرايات لكل شيوخ الأزهر الذين يقومون بالتدريس فيه، وبالطبع كانت هذه الكميات تختلف وفقًا لمكانة كل شيخ، فخلال القرن الثامن عشر كان الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر يتقاضى ٣٤ جراية أي ٤١٢ إردبًّا من القمح في كل عام(١٧٤).

أما الطلاب والمجاورون فقد تم تخصيص أخباز يومية كانت تصرف لهم عن طريق التعاقد مع خبازين لتوريد الخبز إلى الأزهر، فتشير إحدى الوثائق إلى أن الطلاب المجاورين من طلاب الأزهر في العام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م كانوا يتلقون مائة إردب من القمح في كل شهر من الشون السلطانية في مصر القديمة، حيث تعاقد ناظر أوقاف الجامع الأزهر الأمير بياله مع أحد الطحانين على تسلم القمح من الشون على أن يقوم بخبز اثنتي عشرة بطة (جوال) دقيق تنتج ١٢١٧ رغيفًا في كل يوم لتقديمها للمجاورين، وهو ما يشير إليه أوليا جلبي فيقول: «ولجميع الفقراء من طلبة الأزهر رزق مقرر من مطبخ الله صباحًا ومساءً وهو صحن من حساء الأرز والعدس ورغيف خبز، وفي كل ليلة جمعة يقدم إليهم الأرز واللحم بالبصل والحلو»(١٧٥) فمنذ قيام الوزير محمد باشا الشريف بإنشاء مطبخ للجامع الأزهر في عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، فقد قرر له موارد عينية من الشون السلطانية من أجل تقديم وجبتين يوميًّا من شربة الأرز والعدس للطلاب والمجاورين بالأزهر(١٧٦)،

وكلما تزايد عدد الطلاب داخل الأزهر، فقد كان شيخ الأزهر يطلب زيادة المخصصات الخاصة بالمطبخ، وليس ثمة شك في أن هذه الكمية ارتفعت بشكل كبير خلال القرن السابع عشر والثامن عشر نتيجة لتضاعف عدد طلاب الأزهر خلال هذه الفترة، وعند نهاية القرن الثامن عشر كان راتب مطبخ الأزهر وما يستحقه كبار العلماء من شونة الدولة في مصر القديمة يبلغ **١٥٤,٣٣٩** إردبًّا من القمح سنويًّا[١٧٧]، كان يتم منها تخصيص ٥٦٠٠ إردب قمح لطلاب الأروقة[١٧٨]، وهي بلا شك كمية كبيرة توضح مدى أهمية الأزهر، وبالإضافة إلى ذلك كانت الأوقاف تقدم كميات كبيرة أخرى من القمح[١٧٩]، كما كان يتم تخصيص ٢٢٥ إردبًّا للمفتين الأربعة (خلال القرن الثامن عشر أصبح في القاهرة مُفْتٍ أو بالتركية باشي مفتٍ لكل مذهب)[١٨٠]، غير أن أهمية هذه الجراية والسلع العينية الأخرى أنها كانت تحتفظ بقيمتها، على النقيض مع النقود التي كانت تتهاوى قيمتها خلال هذه الفترة، وبالتالي فقد كانت أهمية هذه الرواتب العينية في تزايد مستمر[١٨١].

ويشير الجبرتي إلى أهمية الجامكية ومرتبات الغلال[١٨٢] بالنسبة للعلماء فيقول: «ومنها ما هو للأيتام والمشايخ والمتقاعدين ونحوهم، وكانت من أروج الإيراد لأهل مصر، وخصوصًا أهل الطبقة الذين ليس لهم إقطاع ولا زراعات ولا تجارات، كأهل العلم ومساتير أولاد البلد والأرامل ونحوهم، وثبت وتقرر إيرادها وصرفها في كل ثلاثة أشهر»، والواقع أن هذه المرتبات خاصة منها المتعلقة بالغلال كانت ذات أهمية كبيرة للغاية حيث حافظت على قيمتها بوصفها سلعة عينية، وذلك على النقيض من المرتبات النقدية التي كانت قيمتها في تراجع مستمر بسبب تراجع قيمة البارة[١٨٣].

وعندما عمل الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر على إنشاء رواق الشراقوة مستعينًا في ذلك بإبراهيم بك المعروف بالوالي، فقد قام إبراهيم بك بتجهيز مكان الرواق في الجامع الأزهر، ثم قام بشراء جرايات من غلال الشون، وأضافها إلى أخباز الجامع الأزهر، وأدخلها في دفتر الأزهر ضمن الاستحقاقات التي يستحقها



الطلاب، بحيث يتسلمها القائم بأعمال مطبخ الجامع الأزهر، ويصرفها أرغفة خبز للطلاب والمجاورين بالرواق في كل يوم، ووزعها الشيخ الشرقاوي على الذين اختارهم من أهل بلاده[١٨٤].

وكان تأخر صرف الجراية أو الخبز من مطبخ الأزهر يدفع المجاورين إلى الثورة ضد السلطة الحاكمة، وإغلاق الأزهر والصعود على المآذن والدعاء على الأمراء، ففي غرة رمضان ١١٩٩هـ/١٧٨٥م ثار فقراء المجاورين والقاطنون بالأزهر، وقفلوا أبواب الجامع ومنعوا منه الصلوات، وكان ذلك يوم الجمعة، فلم يصل فيه ذلك اليوم، وكذلك أغلقوا مدرسة محمد بيك أبو الذهب المجاورة له، ومسجد المشهد الحسيني، ويقول الجبرتي عن ذلك: «وخرج العميان والمجاورون يرمحون بالأسواق ويخطفون ما يجدونه من الخبز وغيره، وتبعهم في ذلك الجعيدية وأراذل السوقة، وسبب ذلك قطع رواتبهم وأخبازهم المعتادة، واستمروا على ذلك إلى ما بعد العشاء، فحضر سليم أغا أغات مستحفظان[١٨٥] إلى مدرسة الأشرفية، وأرسل إلى مشايخ الأروقة والمشار إليهم في السفاهة، وتكلم معهم ووعدهم، والتزم لهم بإجراء رواتبهم فقبلوا منه ذلك وفتحوا المساجد»[١٨٦]، هكذا كان تأخر صرف الجراية والخبز من مطبخ الأزهر يثير أزمة كبيرة داخل القاهرة، فقد تضخم عدد طلاب الأزهر خلال القرن الثامن عشر، ولأنهم كانوا في أغلبهم من الفقراء أو الوافدين الذين يعتمدون بشكل أساسي على ما يقدم لهم، لذلك فقد كان أي تأخر في صرف غذائهم يثير أزمة كبيرة داخل القاهرة، ويهدد الأمن والسلم في المنطقة المحيطة بالأزهر، بل في القاهرة كلها.

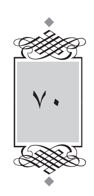
ناظر الأزهر

لم يكن الجامع الأزهر حين أنشأه الفاطميون يمثل أكثر من مسجد رسمي للدولة، فكان الإشراف على شئونه يجري على نفس النمط الذي كان متبعًا في الإشراف على شئون المساجد الجامعة الأخرى، وكان هذا الإشراف يرجع غالبًا إلى وليّ الأمر أو الخليفة، الذي كان يقوم بإسناد الإشراف على الأزهر إلى أحد الأمراء، أو رجال الدولة وكان يسمى خلال العصر الفاطمي المشرف(١٨٧)، وخلال العصر المملوكي كان يطلق عليه الناظر، وقد استمر كذلك في العصر العثماني، فكان يختار من بين رجال الدولة من الأمراء أو الأغوات(١٨٨)، ففي أواخر القرن الرابع عشر وفي عهد السلطان الظاهر برقوق أسندت ولاية النظر على الجامع الأزهر في عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م إلى الطواشي بهادر، وفي عهد السلطان المؤيد أسندت ولاية النظر على الجامع الأزهر في عام ٨١٨هـ/١٤١٥م إلى الأمير سودوب، ومن الواضح أن هؤلاء الذين تولوا النظر على الجامع الأزهر كانت ولايتهم تقتصر على الناحية الإدارية فقط، أي الإشراف على أوقافه، وإجراء الإصلاحات به، وتعميره، وتعيين الموظفين اللازمين لإدارة شئونه الإدارية(١٨٩).

وتشير المصادر الأرشيفية إلى استمرار تعيين ناظر للأزهر من رجال السلطة خلال العصر العثماني، واستمرار ذلك حتى نهاية فترة الدراسة، حيث كان يتم إسناد إدارة الأزهر غالبًا إلى أحد كبار الأمراء المماليك(١٩٠)، فتشير الوثائق إلى أسماء نصوح بك، وبياله بك(١٩١)، كما تشير المصادر إلى أن إسماعيل بك بن عوض أكبر وأهم الأمراء المماليك خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر تولى نظارة أوقاف الجامع

الأزهر بعد وفاة يوسف بك الجزار في العام ١١٣٤هـ/١٧٢٢م[١٩٢]. والواقع أن العديد من المؤرخين يشيرون إلى ضخامة هذه الأوقاف، وأن ذلك هو الذي دفع هؤلاء الأمراء إلى تولي النظر عليها من أجل جني أرباح كبيرة، غير أن المصادر تشير إلى عكس ذلك تمامًا، فقد كان هؤلاء النظار يتعرضون لرقابة شديدة من قبل المجاورين الفقراء[١٩٣]، كما كان عدد الطلاب والمجاورين يتزايد بشكل سريع أسرع كثيرًا من تزايد الموارد المالية لهذه الأوقاف، مما جعل عملية تحقيق ربح كبير من تولي النظر على هذه الأوقاف مسألة صعبة، في الوقت الذي كان هناك العديد من الأوقاف التي تحقق أرباحًا هائلة دون التعرض للمساءلة، ولعل أهمها هي أوقاف الحرمين (الدشيشة الكبرى ـ والدشيشة المحمدية ـ والخاصكية)[١٩٤]، حيث كان المستفيدون منها يقطنون قطرًا آخر، غير أن تولي النظر على أوقاف الجامع الأزهر كان يعطي صاحب هذا المنصب مكانة مرموقة بين طلاب العلم في مصر، فمن أجل ذلك تولى إسماعيل بك شيخ البلد وأهم شخصية في مصر النظر على أوقاف الأزهر[١٩٥]، وقد سبق أن أشير إلى أن الرجل تبرع من ماله بـست عشر كيسة لإتمام تجديد وترميم الأزهر[١٩٦]، كما أن الأرشيف يشير إلى أن نصوح بك أوقف وقفًا كبيرًا على الأزهر[١٩٧]، وكل ذلك يشير إلى أن العدد الأكبر من هؤلاء الأمراء تولوا النظر على هذه الأوقاف ليس من أجل تحقيق مكاسب مالية بقدر ما هو تحقيق مكانة اجتماعية تعطي صاحبها هيبة الإشراف على أكبر مؤسسة تعليمية ودينية في مصر[١٩٨]، ومن بين كل مشايخ الجامع الأزهر لم تشر المصادر إلى أن أحدًا تولى النظر على أوقاف الجامع الأزهر غير الشيخ شحادة الحلبي ولا تُشِير المصادر إلى سبب واضح لذلك[١٩٩].

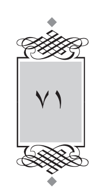
وكان ناظر الأزهر مسئولاً عن إدارة مخصصات الدولة للأزهر، كما كان مسئولاً عن إدارة الأوقاف الأهلية التي تؤول إلى الجامع الأزهر دون أن تشترط حجة الوقف ناظرًا معينًا للوقف، فطالما لم ينص على من يتولى إدارة هذا الوقف فقد كانت إدارته تؤول إلى ناظر الأزهر، وبالتالي فقد أصبحت أوقاف الأزهر تضم عددًا كبيرًا من الأوقاف المختلفة، ففي عام ٩٦٢هـ/١٥٥٤م قام نصوح بك ناظر أوقاف الأزهر بتأجير قطعة



أرض زراعية في رشيد جارية في أوقاف الجامع الأزهر بمبلغ ٣٠٠ نصف[٢٠٠]، وفي عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م قام حسين بك ناظر وقف الجامع الأزهر بتأجير إحدى السفن النيلية الجارية في أوقاف الجامع الأزهر[٢٠١].

كما أن هناك بعض القضايا التي وردت في الحوليات المعاصرة والتي توضح الدور الذي كان يقوم به ناظر الأزهر في إدارته؛ ففي عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م ثار عدد كبير من المجاورين في رواقي الشوام والمغاربة على الشيخ أحمد العروسي بسبب تأخر صرف الجراية، وقاموا باحتجازه داخل الأزهر، ولم يتمكن من الخروج إلا في نهاية اليوم، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر، مما دفع العروسي إلى الصعود إلى القلعة بصحبة بعض العلماء ومقابلة الباشا، وطلب الباشا قائمة بأسماء المجاورين المثيرين للشغب والأزمة، غير أن العروسي رفض ذلك بشدة، وذهب العروسي والعلماء إلى علي بك الدفتردار، وكان ناظرًا على الجامع الأزهر، فطلب من إسماعيل بك صرف كميات الغلال (الأميرية) اللازمة لعمل الخبز اليومي للمجاورين فأجابه لطلبه، مما أعاد الأمور إلى الهدوء داخل الأزهر، وقد امتنع الشيخ العروسي عن دخول الأزهر عدة أيام بسبب ذلك، وكان يقوم بإقراء درسه بالمدرسة الصالحية بشكل مؤقت [٢٠٢]. ويوضح ذلك أن دور ناظر الأزهر كان مقصورًا على تنفيذ دور الدولة في الأزهر، سواء في الصيانة العمرانية أو الإنشائية، أو صرف المخصصات الحكومية النقدية والعينية لطلاب وشيوخ الجامع الأزهر. بيد أنه لم يكن له دور في إدارة الأوقاف الأهلية إلا إذا نص على ذلك صاحب الوقف أو أسند إليه قاضي القضاة النظر على أحد هذه الأوقاف.

أما النظر على الأوقاف الأهلية المرصدة على الجامع الأزهر، فقد كانت القاعدة أن يعين صاحب الوقف في حجة وقفه من يكون ناظرًا على وقفه[٢٠٣]، وبالتالي فقد كان شيخ الأزهر يتولى النظر على بعض هذه الأوقاف وفقًا لوصية أصحاب بعض الأوقاف، فقد رصد عدد كبير من الواقفين أوقافًا واشترطوا أن يكون ناظر الوقف هو شيخ الجامع الأزهر، فمثلاً في العام ٩٩٠هـ/١٥٨٢م كان الشيخ أبو الحسن علي الزيادي (البرلسي)



شيخ الجامع الأزهر يقوم بتأجير أربعة وعشرين فدانًا في إحدى الرزق المرصودة على الجامع الأزهر[٢٠٤]، وتشير عفاف لطفي السيد إلى أن شيخ الجامع الأزهر كان يستفيد من العديد من الأوقاف الموقوفة على الأزهر بحكم منصبه[٢٠٥]، وتوضح تركة الشيخ محمد شنن، والشيخ عبد الرءوف السجيني[٢٠٦] أن شيخ الأزهر كان يتعاقد على شراء العديد من متعلقات الأزهر، كما كان بإمكانه الاستفادة من بعض أوقاف الأزهر، بحكم مكانته، فكان يسمح له أن يستأجر لنفسه منها ما يرى نفعه له[٢٠٧] كما تولى عدد من كبار شيوخ الأزهر النظر على بعض هذه الأوقاف سواء بوصية أو بتعيين من القضاة، كما كان صغار المشايخ يتولون الوظائف المختلفة في إدارة هذه الأوقاف، وهو ما جعل جزءًا كبيرًا من دخل العلماء يأتي من النظر أو إحدى الوظائف داخل هذه الأوقاف الأهلية، كما أن شيوخ الأروقة كانوا يشرفون على الأوقاف الخاصة بأروقتهم وفقًا لشروط الواقفين[٢٠٨].

وبالتالي، فلم يكن لشيخ الأزهر دور في عمليات ترميم الأزهر بشكل مباشر، فقد كان ذلك يقع على عاتق ناظر الأزهر، غير أن بعض المشايخ ممن اتصفوا بقوة الشخصية والهيبة والمقدرة على المعاملات المالية، أسندت إليهم عمليات ترميم الأزهر وتجديده من قبل السلطة الحاكمة، ويمثل الشيخ محمد شنن أفضل مثال على ذلك، ففي عام١١٣٢هـ/١٧٢٠م طلع الشيخ محمد شنن إلى والي مصر علي باشا وأعلمه أن الجامع الأزهر آل إلى السقوط، وطلب منه إرسال رسالة إلى السلطان لدعم عملية ترميمه، وبالفعل وافق الباشا على ذلك وطلب من الشيخ إرفاق رسالة منه أيضًا تطلب ذلك، وفي العام التالي جاءت موافقة السلطان على تخصيص خمسين كيسًا[٢٠٩] لعمليات الترميم، وأسند الباشا إدارة عمليات الترميم لشيخ الأزهر محمد شنن[٢١٠]، ويبدو أن وفاة الشيخ محمد شنن بعد أربعة أشهر من بدء عمليات الترميم قد أحدثت تدهورًا كبيرًا في عملية الترميم التي كانت تجري للأزهر على قدمٍ وساق، إذْ توقف العمل وتم نهب الأخشاب والأدوات المخصصة لعملية الترميم، فيقول أحمد شلبي: «لما مات الشيخ محمد شنن تسيبت الأطراف، وكثرت النهابة، وكل من أخذ



شيئًا لم يرده حتى الخشب العتيق أخفوه، والنجارة الجديدة شالوها بالليل من وكالة قايتباي. والشيخ إبراهيم الفيومي الذي تولى مشيخة الأزهر رجل ولي وأبى أن يتعاطى أمور الجامع، وقال أنا لا أعرف شيئًا من هذا الأمر، والناظر يوسف بيك الجزار رجل أمين معلوم فأكله الأكلاء وفرغت الفلوس فتعطل البنا»[٢١١]، ولولا تدخل «إسماعيل بك بن إيواظ» الرجل الأقوى في مصر إبان هذه الحقبة والذي تولى نظارة الجامع الأزهر، حيث تبرع بثلاثة عشر كيسًا من أمواله الشخصية لاستكمال عمليات الترميم لم يكن لعملية الترميم أن تكتمل. غير أن القاعدة كانت تولي ناظر الأزهر عملية الترميم والتجديد والصيانة الدورية في الجامع الأزهر، وكان تولي عثمان كتخدا[٢١٢] القازدغلي ثم عبد الرحمن كتخدا القازدغلي لنظارة الجامع الأزهر هو ما دفعهم إلى القيام بالمشروعات العمرانية الكبيرة في الأزهر، كما يشير الجبرتي إلى محمد بيك الماوردي وأنه تولى الصنجقية (البكوية) ثم ولي نظارة الجامع الأزهر[٢١٣]، ومما يوضح أن تولي نظارة الأزهر لم تكن مغنمًا كبيرًا في ذلك الوقت، ما حدث في عام ١١٩٠هـ/١٧٧٦م عندما ثار طلاب الأزهر نتيجة لتأخر صرف الجامكية والجراية، وقاموا بإغلاق الأزهر ومنعوا الصلاة والدروس منه محتجين، وقد اضطر إبراهيم بك إلى وعدهم بصرف رواتبهم، وقام بتنحية الأمير الذي كان يشغل منصب ناظر الأزهر، وتولى هو بنفسه ذلك المنصب[٢١٤].

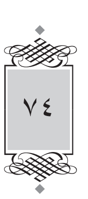
ثانيًا: إيرادات الأوقاف: وكانت هذه الأوقاف نوعين: أوقافًا خيرية، وهي التي أوقفها السلاطين والبشوات والأمراء على الأزهر، وأوقافًا أهلية كانت ترصد على الذرية، ويخصص منها جزء للأزهر، أو تؤول بعد انقراض الذرية إلى الأزهر، فقد كان من سمات العصر أن يقوم بعض الأهالي بوقف أملاكهم من عقارات ومنشآت خدمية أو حرفية على ذريتهم، ثم يوصون بانتقال هذه الأملاك إلى أي مؤسسة خيرية سواء كانت علمية أو دينية أو خدمية، وبالطبع فقد تم رصد جزء كبير من الأوقاف على الجامع الأزهر قبل العصر العثماني، ولم يتعرض السلاطين العثمانيون لهذه الأوقاف، بل على العكس عملوا على زيادة هذه الأوقاف، وإنماء موارد الأزهر المالية.



والواقع أن العديد من فئات المجتمع المصري كانت تحرص على رصد مبالغ من أوقافها على المنشآت التعليمية والدينية، وقد برز دور الأمراء المماليك في ذلك بشكل كبير وبخاصة من كان منهم نظار الجامع الأزهر، فمثلاً قام الأمير سليمان بن ولي؛ أحد أمراء المماليك الجراكسة برصد مبلغ ١٤١ نصف فضة من إيرادات وقفه ليصرف كل عام على أربعة عشر مجاورًا من مجاوري الرواق المغربي ، كما قرر أن يتولى نظارة وقفه بعد انقضاء ذريته كل من يكون شيخًا لرواق المغاربة.

كما قام الأمير عثمان كتخدا القازدغلي[٢١٥] ببناء زاوية العميان في مواجهة المدرسة الجوهرية، حيث قام بشراء خمسة منازل وقام بإعادة بنائها وأعدها لكي تكون زاوية للعميان من طلاب الجامع الأزهر، ورواق الأكراد، ورواق السليمانية، فقد قام بشراء ربع[٢١٦] كبير كان مجاورًا للأزهر وبأسفله أحد عشر حانوتًا، من التاجر علي بن أحمد المسيري التاجر في البن والأقمشة في عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦م، ثم قام بإعادة بناء ذلك، وأنشأ للجاوية[٢١٧] رواقًا وآخر للأكراد كما وسع رواق الشوام، وأنشأ له مطبخًا خاصًّا به لتقديم وجبتين في كل يوم بعد الظهيرة وبعد العصر، ووقف عليه مجموعة من الأواني النحاسية من أجل إعداد الطعام، وقد خصص عثمان كتخدا مبلغًا ماليًّا للخدمات المقدمة لكل رواق في كل عام، فقدم لرواق الجاوية[٢١٨] مائتين وثلاثة عشر نصف فضة، ورواق الأكراد ثلاثمائة وعشرة أنصاف فضة، ورواق الشوام ستمائة وأربعين نصف فضة، ورواق السليمانية ثلاثمائة وسبعة نصف فضة[٢١٩].

غير أن أهم وأكثر الأوقاف التي تم رصدها على الأزهر إبان الفترة العثمانية كلها كانت أوقاف عبد الرحمن كتخدا القازدغلي ففي عام ١١٧٤هـ/١٧٥٩م قام الأمير عبد الرحمن كتخدا القازدغلي بوقف مجموعة ضخمة من المنشآت العقارية منها وكالات ورباع ومصبغ وورش لصناعة النسيج وغيرها من المنشآت الصناعية إضافة إلى قريتين[٢٢٠] على الجامع الأزهر، كما قام الأمير عبد الرحمن كتخدا بإعادة إعمار



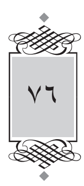
الأزهر بالكامل، حيث قام بزيادة رواق كامل خلف محراب الجامع الأزهر، وسمي برواق عبد الرحمن كتخدا، وجعل أرضيته وسقفه أكثر ارتفاعًا من أرضية وسقف الجامع، وبنى محرابًا جديدًا ومنبرًا، وجعل له بابين عظيمين أحدهما بالجهة الجنوبية يسمى باب الصعايدة، يعلوه كتاب لتعليم الفقراء وتجاوره مئذنة، كما أنشأ أروقة الصعايدة والعدوية، والتكارنة، والحرمين، والهنود والسنود، والبغدادية، وقام كذلك بتوسعة رواق الشوام مرة أخرى، كما أنشأ لنفسه مدفنًا على يسار الداخل من باب الصعايدة، كما أنشأ باب الشوربة في الطرف الشرقي للأزهر، وأنشأ بجواره مئذنة، ومن أعماله أيضًا تجديد واجهة المدرسة الطيبرسية، كما أنشأ الباب الغربي الكبير وهو الباب الرئيس للجامع الأزهر بزخارفه الدقيقة من الحجر والرخام[٢٢١]، ولم تكن هذه هي أهم أعمال عبد الرحمن كتخدا فقط، فقد قام بشراء تسع وستين جراية (أي ٨١٢ إردبًّا من القمح سنويًّا) من المرتبات المقررة من الشون الأميرية، حيث أوقفها بعد عملها خبزًا على طلاب الأروقة المختلفة في الأزهر، كما قرر من إيراد وقفه مبلغ ٨١٠,١٧٨ نصف فضة لشراء ١٨٤ قنطارًا من اللحم الجاموسي، و١١٢ إردبًّا من الأرز، و٨٤ إردبًّا من العدس لعمل هريسة تطبخ في مطبخ الجامع الأزهر، وتقدم كل يوم إثنين، كما خصص لشهر رمضان كميات كبيرة أيضًا من الطعام توزع على المجاورين بالأزهر، كما خصص لكل رواق من الأروقة كميات إضافية كبيرة من الخبز توزع على طلاب كل رواق في كل يوم. كما قرر للمجاورين بزاوية العميان الملحقة بالأزهر والتي قام بتجديدها وتوسعتها كميات كبيرة من الطعام وكذلك قرر لهم ٤٣٠ جبة صوف وعددًا مماثلاً من القمصان والسراويل في كل عام[٢٢٢]. والواقع أن وقف عبد الرحمن كتخدا كان أضخم الأوقاف التي تم وقفها على الجامع الأزهر خلال العصر العثماني، وكانت أهميته أنه وفر وجبات غذائية هائلة للمجاورين بالجامع الأزهر، كما أنه أضاف مساحة كبيرة للجامع الأزهر، وأنشأ أروقة جديدة، وجدد زاوية العميان، وقد كانت أعمال عبد الرحمن كتخدا هي خاتمة الأعمال الإنشائية العظيمة في الجامع الأزهر،



ففيما بعد ذلك لم تجر غير أعمال ترميم للأزهر، هكذا فقد تمتع الأزهر بجانب هام من ريع تلك الأوقاف، مما وفر له موردًا ماليًّا لا يتوقف[٢٢٣].

وقد كان لكل وقف من هذه الأوقاف ناظر معين سواء من ذرية الواقف أو من أتباعه أو مما أوصى الواقف بتوليه النظر على الوقف، وفي بعض الأحيان يتولى شيخ الأزهر النظر على بعض هذه الأوقاف، أو أحد علماء الأزهر، ولم يكن ناظر الجامع الأزهر يشرف على هذه الأوقاف إلا في حال اشتراط الواقف ذلك، أو آل الوقف إلى الجامع الأزهر بعد انقضاء ذرية الواقف ومنحه القاضي هذا الحق، فقد كان عدد ليس بالقليل من الأوقاف يؤول إلى الجامع الأزهر في كل عام نتيجة لوقف أصحاب هذه الأوقاف على ذريتهم إلى حين انقراضها ونتيجة لانتشار الأمراض الوبائية فقد كانت هذه الأوقاف تؤول إلى الأزهر. ففي وقف عبد الرحمن كتخدا اشترط أن يكون هو نفسه ناظر الوقف، ثم من بعده لعدد من أتباعه.

ثالثًا: أما المورد المالي الثالث للأزهر فقد كان الهبات والتبرعات، فكثيرًا ما قام عدد من السلاطين والأمراء والتجار أو الأهالي بالتبرع للأزهر بوصف ذلك عملاً يدر على صاحبه الأجر الحسن والثواب، كما أن صاحب ذلك غالبًا ما كان يحظى بالوجهة الاجتماعية في مصر كلها، وفي ذلك يقول أوليا جلبي: «ولما كان المصريون يؤمنون بفضل الأزهر فهم يتصدقون عليه كثيرًا ويؤدون زكاة أموالهم له»[٢٢٤]، فقد حرص عدد من أغنياء المجتمع على تخصيص مبالغ نقدية كجزء من تركاتهم توزع على المشايخ والمجاورين بالجامع الأزهر، فمثلاً في عام ١١٣٨هـ/١٧٢٦م توفي محمد جوربجي المرابي وقد أوصى لأهل الجامع الأزهر بخمسة آلاف أحمر[٢٢٥] وفي عام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م أوصى سليمان بن خضر الرومي التاجر بخان الخليلي بـ٣٧٣ قرشًا[٢٢٦] توزع على المجاورين بالجامع الأزهر، حيث وزعت هذه الأموال في حضور شيخ الأزهر درويش المحلي[٢٢٧]، كما حرص عدد من الأغنياء على توزيع



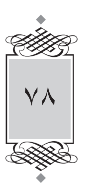
مبالغ نقدية بشكل دوري على طلاب العلم في الجامع الأزهر، فيشير الدميري إلى القاضي محمد بن إلياس الذي كان يعطي للمجاورين الأموال بشكل كبير فيقول: «وكان سببًا لغناء المجاورين بالجامع الأزهر يومئذ فكان يعطي الواحد من الباب إلى المحراب»[٢٢٨]، كما أرسل بعض الملوك والسلاطين بعض الهبات من الأموال ليتم توزيعها على العلماء والمجاورين في الأزهر، فمثلاً كان سلطان المغرب يقوم بإرسال مبالغ كبيرة من المال ليتم توزيعها على العلماء بالأزهر بشكل دوري، ويقول الجبرتي عن ذلك[٢٢٩]: «وفيه حضرت صدقات من مولاي محمد صاحب المغرب ففرقت على فقراء الأزهر وخدمة الأضرحة والمشايخ المفتين وللشيخ البكري والشيخ السادات على يد الباشا بموجب قائمة ومكاتبة»[٢٣٠]. كما حرص عدد من أعيان المجتمع المصري في ذلك الوقت على رصد مبالغ في وصاياهم قبل الوفاة لطلاب العلم في الجامع الأزهر فمثلاً في عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م قرر الخواجا[٢٣١] يحيى بن عمر الجمال شهبندر تجار مصر في وصيته مبالغ مالية محددة لكل رواق من أروقة الجامع الأزهر، فخصص لرواق الريافة خمسين دينارًا، ورواق ابن معمر خمسة وعشرين دينارًا، والمجاورين بمقصورة الجامع الأزهر خمسة وعشرين دينارًا، ورواق اليمنية بخمسة وعشرين دينارًا[٢٣٢].

وفي رجب ١٢٠٢هـ/إبريل ١٧٨٨م أرسل السلطان العثماني ألف قرش رومي تفرق على طلبة العلم بالأزهر ويقرؤون له صحيح البخاري ويدعون للسلطان بالنصر[٢٣٣]، ويقول الجبرتي أن شيخ الأزهر ومشايخ الأروقة كتبوا قائمة بأسماء المجاورين والطلبة وأخبروا الباشا أن الألف قرش لا تكفي طائفة كل المجاورين فزادها ثلاثة آلاف قرش من عنده، فوزعوها بحسب الحال، أعلى وأوسط، ودون فحص الأعلى عشرين قرشًا والأوسط عشرة، والأدنى أربعة، وكذلك الأروقة بحسب الكثرة والقلة»[٢٣٤]، وفي ٧ ذي القعدة عام ١٢١٦هـ/ ١١ مارس ١٨٠٢حضر الوالي العثماني لصلاة الجمعة في الأزهر وقام بتوزيع مبالغ مالية كبيرة على الحاضرين وعلى المجاورين في الأزهر، وفي ذلك يقول الجبرتي: «وخلع على الخطيب فروة سمور، وفرق ونثر دراهم ودنانير على



الناس في ذهابه وإيابه، وتقيد قبي كتخدا، وإسماعيل أفندي شقبون بتوزيع دراهم على الطلبة والمجاورين بالأروقة، والعميان والفقراء، ففرقوا فيهم نحو خمسة أكياس»[٢٣٥]، هكذا مثلت الهبات والمنح والعطايا جزءًا مهمًّا من دخل علماء وطلاب الأزهر أيضًا، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك دخل آخر مهم كان المجاورون وطلاب العلم بالأزهر يحصلون عليه حيث كان يأتي إليهم من أهالي القاهرة، حيث اعتاد أهالي القاهرة على دفع مبالغ مالية لطلاب وعلماء الأزهر لختم القرآن وإهداء ثواب ذلك إلى أرواح موتاهم في مقابل ثلاثين بارة للخاتمة[٢٣٦]. كما كان الفقراء منهم يذهبون إلى المقابر كل يوم جمعة من كل أسبوع حيث يقومون بقراءة القرآن على أرواح المتوفين في مقابل بعض المنح والهدايا من أهاليهم.

على العموم، فقد ساعدت هذه الوضعية الاقتصادية التي تمتع بها الأزهر والتي تتسم بقدر معقول من الاستقرار والدوام على تفرغ الأجيال المتعاقبة من العلماء والمجاورين، كما أنها سمحت باستقبال الطلاب الوافدين من مناطق مختلفة بعد أن كفلت لهم أسباب الأمان والعيش ممثلاً في نظام الجوامك والجراية (الرواتب النقدية والعينية) التي كانت تصرف لكل من يعلم أو يتعلم به، فقد كان وجود نظام غذائي جيد يوفر للطلاب والمعلمين طعامهم مسألة مهمة للغاية جعلتهم يتفرغون لطلب العلم والدراسة، ولاشك أن كل تلك التيسيرات قد مكنت المنتمين للأزهر من العلماء والطلاب من التفرغ تمامًا لرسالتهم العلمية، وقد نتج عن ذلك تكون نخبة علمية رفيعة المستوى من العلماء في الأزهر، وطار صيت هؤلاء العلماء في كل مكان من أرجاء العالم الإسلامي، ومن الطبيعي أن تصل أخبار النهضة العلمية في الأزهر إلى مسامع أهل المغرب والمشرق عبر قوافل الحج والتجار، بل العلماء العائدون أنفسهم، وأن تنتقل معهم أنباء التسهيلات والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يخص بها طلاب العلم في الأزهر، مما جعله يتحول إلى أكبر جامعة إسلامية عربية إبان هذه الفترة.



علاقة شيخ الأزهر بالسلطة

منذ نشأ منصب شيخ الأزهر أصبح الرجل لسان حال رجال العلم في أروقة السلطة السياسية، فأصبح عليه واجب رفع طلبات واحتياجات طلاب العلم إلى السلطة السياسية، وبالتالي فقد كان منصب شيخ الأزهر منصبًا سياسيًّا بالدرجة الأولى، ويوضح ذلك حديث الشيخ الشبراوي مع محمد رامي باشا عندما يقول: «نحن لسنا أعظم علمائها، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة، والحكام»[٢٣٧]، ومنذ نشأ منصب شيخ الأزهر أصبح صاحبه عضوًا في الديوان الذي يعقد في القلعة بشكل دوري، كما كان يستفتى في أغلب القضايا ذات الشأن الديني أو السياسي أيضًا، فقد كان لا بد من إصدار فتاوى تبيح محاربة الخارجين على طاعة الإدارة المركزية في القاهرة، وبشكل تدريجي كان شيخ الأزهر يتحول من الرجل الممثل للنخبة الدينية في مصر لدى السلطة السياسية إلى رجل دولة، أو جزء أصيل من السلطة السياسية القائمة في القاهرة، وخلال القرن السابع عشر كانت أهمية الأزهر السياسية آخذة في التزايد بشكل كبير نتيجة لتراجع قوة الدولة العثمانية، وتزايد النفوذ المملوكي، ففي الصراع بين الشرعية العثمانية والشرعية المملوكية لحكم وإدارة شئون مصر احتاج الأمراء المماليك إلى الأزهر وشيخه من أجل صبغ قرارهم بشكل ديني حتى تكون قراراتهم مقبولة لدى الجماهير.

وقد ارتبط شيخ الأزهر بعلاقات صداقة مع كبار رجال الدولة، وكثيرًا ما كان هؤلاء الشيوخ مدعوين لتناول الطعام على موائد الأمراء ورجال الدولة، كما أن هؤلاء الأمراء حرصوا على زيارة شيوخ الأزهر في

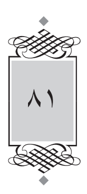
بيوتهم في المناسبات التي تخصهم[٢٣٨]، ومنذ بداية القرن الثامن عشر ومع تزايد نفوذ العلماء أصبح من العادة أن يقوم كل باشا جديد بتقديم خلع لكبار علماء الأزهر مع كبار رجال الإدارة في الولاية المصرية[٢٣٩]، فقد كان إبراهيم كتخدا القازدغلي الرجل القوي في مصر خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر يرتبط بعلاقة صداقة قوية مع الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الأزهر. ويشير الجبرتي إلى أن إبراهيم كتخدا رأى في منامه أن يديه مملوءتان عقارب فقصها على الشيخ الشبراوي فقال: هؤلاء مماليك يكونون مثل العقارب ويسري شرهم وفسادهم لجميع الناس[٢٤٠].

لقد شكلت منح السلطة للشيوخ الذين تولوا مشيخة الأزهر جزءًا مهمًا من مداخيلهم المالية، وهو ما جعل العلاقة مرنة بين السلطة وهؤلاء الشيوخ، فلم يكونوا يومًا خصومًا مطلقين للسلطة، ولكنهم حافظوا على علاقات متوازنة مع السلطة من أجل ضمان تميزهم المالي والاجتماعي، فمثلاً يقول الجبرتي عند ترجمته للشيخ الحفناوي: «وحين جلس للإفادة لازمه جل طلبة العلم، ومن لهم يسمو المعقول والمنقول، وكان إذ ذاك في جدة من ضيق العيش والنفقة، فاشترى دواة وأقلامًا وأوراقًا واشتغل بنسخ الكتب، فشق عليه ذلك خوفًا من انقطاعه عن العلم، فبينما هو في بعض الدروس إذ جاءه رجل وانتظر حتى فرغ من الدرس فقال له يا سيدي أريد أكلمك كلمتين، وأشار إلى مكان قريب فسار معه حتى انتهيا إلى المدرسة العينية، فدخلها ثم جلسا، فأخرج الرجل محرمة ملآنة بالدراهم، وقال له: يا سيدي فلان يسلم عليك، وقد بعث لك معي بهذه الدراهم ويريد يحظى بقبولها فأخذها منه وفتحها وملأ كفه وأراد إعطاءها لحاملها فامتنع وحلف لا يأخذ منها شيئًا، ثم فارقه ذلك الرجل، وذهب الشيخ إلى البيت وكسر الأقلام والدواة، فأقبلت عليه الدنيا من حينئذ»[٢٤١].



حيث احتاج المماليك لتبرير وجودهم في السلطة، وبدا ذلك واضحًا في أثناء واقعة الصناجق في عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٥م لجأ عشرة من الأمراء إلى دخول الجامع الأزهر للاحتماء به، ورغم إرسال عمر باشا والي مصر بيورلدي بإخراجهم وتسليمهم فإن العلماء والمجاورين رفضوا ذلك بشكل قاطع، وقاموا بإغلاق أبواب الجامع الأزهر الثلاثة، وعندما مر زعيم مصر[٢٤٢] وقام بقطع رأس أحد الأشخاص من أجل إرهاب المجاورين والعلماء، إلا أنهم قاموا بمهاجمة موكبه وقذفه بالحجارة[٢٤٣]، كل ذلك كان بداية لتطور مكانة الأزهر السياسية كمركز للدفاع عن حقوق الأمراء الذين يحتمون به، ثم كمركز للدفاع عن حقوق العامة والفلاحين من جور وعسف السلطة المملوكية.

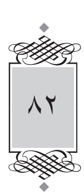
ففي عام ١٠٦٧هـ/١٦٥٨م جرد والي مصر محمد باشا المعروف بشاه سوار زده حملة كبيرة ضد كاشف[٢٤٤] البهنسا الذي تمرد ضد السلطة المركزية في القاهرة، وقد تم إرسال حملة عسكرية كبيرة تحت قيادة محمد بك إلا أنه قتل وجيء برأسه إلى القاهرة، وقد أدى مقتل محمد بك إلى زيادة الارتباكات داخل القاهرة، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خاصة القمح، حيث كانت القاهرة تعتمد في تموينها من القمح على الصعيد بشكل أساسي، وأدى ذلك إلى عقد جلسة طارئة للديوان وحضر فيها قاضي القضاة، وشيخ الجامع الأزهر سلطان المزاحي، وتقرر في هذا الاجتماع إصدار فتوى بضرورة محاربة كاشف البهنسا لكونه فاسدًا ومفسدًا في الأرض، وإرسال تجريدة عسكرية للصعيد للقضاء عليه لمخالفته للأوامر السلطانية[٢٤٥]، ولا شك أن إصدار مثل هذه الفتوى كان مفتاح النصر على كاشف البهنسا حيث أدى إلى انفضاض عدد كبير من أنصاره من حوله، كما أدى إلى رفع الروح المعنوية لجنود الحملة العسكرية المرسلة لمحاربته مما جعلها تحقق الانتصار عليه.



كما قام شيخ الأزهر بدور مهم في أوقات الأزمات السياسية في القاهرة، حيث توسط لدى الأطراف المتصارعة من أجل إعادة الهدوء والسلم العام في القاهرة، حيث كان الصراع داخل المدينة يؤدي إلى أزمات اقتصادية وأمنية كبيرة، ففي ربيع آخر عام ١١٣٣هـ/٢٣فبراير ١٧٢١م قام الشيخ محمد شنن والشيخ أحمد البكري وسيدي عبد الخالق السادات والقاضي بالتوسط في الصلح بين الباشا ومحمد بيك جركس ولأحمد بيك الأعسر وضمنوا عدم قيام الباشا بالمؤامرة عليهم، وأقروا بقيامهم بتنفيذ كل أوامر الباشا ومساعدة المعينين منه لتنفيذ مهامهم، وأخذوهم وطلعوا بهم إلى القلعة لمقابلة الوزير فلما دخلوا على الوزير قام لهم وأجلّهم وأكرمهم، وعلى حد قول أحمد شلبي: «وأصلح المشايخ بينهم وبين الباشا»[٢٤٦].

والواقع أن البكوات المماليك لم يكونوا يستطيعون أن ينفذوا القرارات السياسية دون غطاء شرعي من العلماء وبخاصة شيخ الأزهر، فعندما قام رجب باشا بعمل مؤامرة للقضاء على إسماعيل بك بن عوض (إيواظ) وعمل على التنكيل به وقتله، فقد قام البكوات المماليك في القاهرة على عزل الباشا، وتعيين قائم مقام محله لحين مجيء باشا جديد من إسطنبول، ولم تكن عملية عزل الباشا تتم لولا موافقة شيخ الأزهر والعلماء من أجل إعطاء ذلك التصرف الفعل الشرعي والقانوني، حيث كان العلماء هم المنوط بهم تبرير ذلك العزل بأنه أفسد في الأرض، وظلم الرعية مما كان يستوجب عزله، وكان يتم إرسال ذلك في رسالة إلى الديوان السلطاني في إسطنبول مدعومًا بختم شيخ الأزهر وقاضي القضاة ونقيب الأشراف، حيث يتم تعيين باشا جديد محله[٢٤٧].

غير أن تدخل شيخ الأزهر في الصراع السياسي في القاهرة جعله عرضة لنقمة الخصوم من هؤلاء السياسيين عند وصولهم إلى السلطة، فقد كانت العلاقة بين شيخ الأزهر محمد شنن وإسماعيل بك بن إيواظ علاقة غير طيبة بسبب ما أورده أحمد شلبي على لسان إسماعيل بك بأن الشيخ شنن قال عنه لرجب باشا



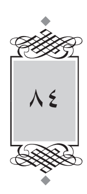
والي مصر: «إياك وهذا الولد الفاجر، الذي أهلك العباد»، والواقع أن هذا العداء جاء نتيجة لموقف الشيخ محمد شنن من الصراع الذي دار بين محمد بك جركس وإسماعيل بك وانحياز الشيخ شنن إلى محمد بك جركس، فقد جعل ذلك إسماعيل بك يتربص به ويكاد أن يقتله[٢٤٨]. ويعكس ذلك في الواقع أن تدخل شيوخ الأزهر في الشئون السياسية كان يؤدي أحيانًا إلى تعرضهم لأعمال عنف أو انتقام وهو ما كان واضحًا مع الشيخ الحفناوي حيث تم اغتياله.

فقد كان للشيخ الحفناوي دور سياسي كبير في القاهرة خلال توليه مشيخة الأزهر، وفي ذلك يقول الجبرتي: «وقد كان رحمه الله قطب رحى الديار المصرية، ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا باطلاعه»، فقد كان الحفناوي رجلاً حكيمًا إلى حدٍّ بعيد، ويتضح دوره بشكل كبير خلال الصراع الذي دار بين علي بك الكبير وصالح بك من جانب، وباقي المماليك القازداغلية من جانب آخر ، فقد ظهر دور الشيخ الحفناوي جليًّا، عندما تحصن علي بك في المنيا وأرسل إلى مملوكه ذي الفقار بك في اللحاق به. هنا أدرك الأمراء المماليك في القاهرة بقيادة حسين بك كشكش وخليل بك خطورة التهديد الذي أصبح يمثله علي بك الكبير خاصة بعد أن أصبح له جيش كبير مدعوم بالتحالف مع شيخ العرب همام، وإمكانية حرمان القاهرة من التزود بالقمح من الصعيد، لذلك فقد قرر حسين بك كشكش عمل اجتماع عاجل لحلفائه من أجل تجهيز حملة عسكرية كبيرة للذهاب إلى الصعيد من أجل القضاء على علي بك، وحضر الاجتماع الشيخ الحفناوي شيخ الأزهر ، وقد رفض الشيخ الحفناوي فكرة إرسال أية حملات عسكرية إلى الصعيد لمواجهة علي بك، لأن ذلك سوف يزيد من الصراع ويؤدي إلى حروب طويلة، وقد نصحهم بأنه سوف يرسل لعلي بك حتى لا يقوم بأي عمل عسكري ضدهم، وأنه سوف يتوسط للإصلاح بين الجميع، وقد اعترض حسين بك كشكش وخليل بك على رأي الشيخ الحفناوي مؤكدين له أن علي بك هو من يسعى للشر، ولم يتزحزح الشيخ الحفناوي عن موقفه، ورفض تمامًا فكرة إرسال حملات عسكرية حتى لا تتسع دائرة الحرب في البلاد[٢٤٩]، فقد كانت



وجهة نظر الشيخ الحفناوي أن الشعب قد أنهكته الحروب الداخلية المستمرة، وأنه لا يجني من كل هذا القتال إلا الخراب والدمار، وقد نجح الشيخ الحفناوي فعلاً في تأجيل هذه الحملة حتى فترة وجيزة، فلم يصدر بها فرمان من والي مصر(٢٥٠)، لذلك فقد أدرك حسين بك وخليل بك أنهم لن يتمكنوا من إرسال حملات للصعيد إلا بعد التخلص من الشيخ الحفناوي، لذلك فقد قاموا بدث السم له من أجل التخلص منه، وفي ذلك يقول الجبرتي: «ولما شرع الأمراء القائمون بمصر في إخراج التجاريد لعلي بك وصالح بك واستأذنوه فمنعهم من ذلك وزجرهم وشنع عليهم ولم يأذن بذلك كما تقدم وعلموا أنه لا يتم قصدهم بدون ذلك فأشغلوا الأستاذ وسموه»(٢٥١)، هكذا كان للشيخ الحفناوي دور كبير في الحياة السياسية المصرية حتى وفاته في عام ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م.

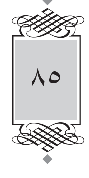
ومنذ بداية القرن الثامن عشر أدركت الجماهير في القاهرة أهمية شيخ الأزهر كقيادة سياسية دينية يمكن الالتفاف حولها من أجل الضغط على السلطة المملوكية من أجل تلبية مطالبهم. وبذلك فقد كان دور شيخ الأزهر السياسي يتزايد بشكل كبير مع تزايد النفوذ المملوكي الذي اقترن بزيادة الضغط الاقتصادي على جميع فئات المجتمع المصري، فلم يجد المصريون من كل الطبقات والفئات الاجتماعية أمامهم إلا الأزهر وشيخه وعلماءه من أجل الدفاع عنهم، ففي ٤ شوال عام ١١١٤هـ/٢١ فبراير ١٧٠٣م انتشرت في القاهرة عمليات واسعة لغش العملة الفضية (البارة) بالنحاس مما أدى إلى تضرر الجماهير العريضة في مصر من ذلك، وأدى إلى تراجع حركة البيع والشراء وتضرر الأهالي مما أدى إلى تجمع التجار والعاملين في الأسواق وتوجههم في شكل مظاهرة كبيرة إلى الجامع الأزهر حيث طالبوا شيخ الأزهر محمد النشرتي بالصعود إلى القلعة وإلزام الباشا ورجال الإدارة في مصر بحل هذه المشكلة (٢٥٢)، وقد أدى ذلك التدخل من قبل شيخ الأزهر والعلماء إلى سحب هذه العملات المغشوشة من الأسواق وقيام الوالي بحملات تفتيشية كبيرة على الأسواق لوقف التعامل بهذه العملات المغشوشة. كانت هذه هي المرة الأولى التي تشير فيها المصادر إلى إجبار شيخ الأزهر



على الصعود للقلعة من أجل تلبية طلبات الجماهير الغاضبة، غير أن أهمية ذلك أنها لن تكن المرة الأخيرة، فقد أخذت الجماهير تدرك أهمية الأزهر وشيخه وعلمائه في الدفاع عن قضاياهم ضد السلطة المملوكية التي أخذت تزيد من العنف السياسي والنهب الاقتصادي والتهميش الاجتماعي للجماهير وللعامة في مصر خلال القرن الثامن عشر.

ففي نهاية عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م عادت مرة أخرى قضية العملة المغشوشة تطل برأسها، وخرجت الجماهير الغاضبة من العامة والفقراء في مظاهرة كبيرة تجوب القاهرة، وانتهى بهم المطاف إلى الجامع الأزهر حيث قاموا بإغلاق أبوابه، وألزموا التجار بإغلاق محالهم وإلا تعرضوا للنهب، وعندما وجدوا الشيخ محمد شنن شيخ الأزهر قادمًا أحاطوا به وأخذوه قهرًا عنه وأصعدوه إلى القلعة مطالبينه بالحديث عنهم لدى الباشا من أجل حل هذه المشكلة الاقتصادية التي تمس حياة الجماهير في القاهرة، وبالفعل ففي أعقاب تدخل الشيخ محمد شنن فقد تم إلغاء المقاصيص وحلت البارة الديوانية محلها، وتم تحديد أسعار السلع وإشهار النداء بذلك[٢٥٣].

وفي عام١١٤٣هـ/١٧٣٠م حدث صدام بين أغا مستحفظان[٢٥٤] المسئول الأول عن أمن القاهرة وبين الطلاب المجاورين بسبب مرور الأغا في حارة الأزهر واحتجازه لعدد من الطلاب المجاورين بالأزهر، وقد تمادى الأغا في العناد مع الطلاب والمجاورين فأخذ في المرور كل يوم، بل أكثر من مرة في اليوم من حول الأزهر، وأخذ في إهانتهم وإطلاق قواته لمهاجمتهم والتنكيل بمن تصل إليه أيديهم من هؤلاء الطلاب، ونتيجة لتزايد ذلك وتكراره فقد اشتكى الطلاب والمجاورون للشيخ الشبراوي شيخ الأزهر، وقد أمرهم الشيخ الشبراوي بقفل الجامع الأزهر وظل مغلقًا يومين، وقد ذهب الشيخ الشبراوي وكبار العلماء إلى محمد بيك قيطاس شيخ البلد، وتكلموا معه ومع كبار الأمراء المماليك وهدد الشيخ الشبراوي بأن تكرار هذه



الأعمال ضد الأزهر وطلابه سوف يؤدي إلى قيام ثورة عارمة ضدهم في جميع أرجاء القاهرة، وأن ذلك قد يؤدي إلى قيام الرعية في مصر كلها، فأخذ الأمراء المماليك بخواطر العلماء، ونبهوا على أغا مستحفظان على أن لا يتعرض لأحد من طلاب ومجاوري الأزهر، وإذ مر من ذلك الطريق لا يتعرض لهم ولا يؤذيهم ثم أرسل الشيخ الشبراوي يطلب من الأمراء إلزام الأغا بأن ينادي بالأمان لطلاب ومجاوري الأزهر وأنه لن يعتدي على أحد منهم (٢٥٥).

هكذا كان الأزهر يتحول مع تزايد طغيان المماليك ونهبهم المتزايد للمصريين إلى المركز الأول للدفاع عنهم، ففي عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م فرض إسماعيل بك سلفة كبيرة من الأموال من أغلب الفئات التجارية والحرفية في القاهرة ولم يجد هؤلاء ملجأ لهم غير الأزهر فذهبوا إليه وأرادوا إغلاق أبواب الجامع الأزهر وعندما حضر الشيخ أحمد العروسي منعهم من إغلاق الأزهر فتجمهروا عليه وكادوا أن يفتكوا به لولا المجاورون الذين أنقذوه من بين أيديهم وأدخلوه إلى رواق الشوام وأغلقوا عليه باب الرواق، وكتب الشيخ العروسي والعلماء عرضًا لإسماعيل بك بما حدث، فأرسل إسماعيل بك بالعفو ورفع الأموال المطلوبة، وأن هذه الأموال سبيل ما هي إلا قرض وسوف ترد، فأدركت هذه الطوائف أن ذلك خدعة من شيخ البلد وأنهم عندما ينفضوا سوف يقوم رجاله بتحصيل الأموال منهم، لذلك فعندما حاول المجاورون إخراج الشيخ العروسي من الأزهر التفت حوله أعداد كبيرة من العامة والطوائف التي تطالبه بالدفاع عنهم والتصدي لهذه الابتزازات، وكان حوله عدد كبير من الطلاب والمجاورين يدفعون الناس عنه إلى أن وصل إلى باب زويلة فلجأ إلى جامع المؤيد وأرسل مرة أخرى إلى إسماعيل بك الذي اعتقد أن الشيخ يؤيدهم فأكدوا له أنه مجبر على ذلك بسبب محاصرة الجماهير له، مما دفعه إلى إرسال أمان لهم بعدم تحصيل هذه الأموال(٢٥٦).

لقد أصبح شيخ الأزهر وكبار علماء الأزهر أداة ضغط الجماهير على السلطة من أجل وقف عمليات النهب والاستبداد بهم، ففي عام١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م عندما اعتدى أحمد أغا الوالي على أهالي الحسينية، وقام بإيذائهم وتعدى على بعضهم بالحبس والضرب وأخذ الأموال ونهب البيوت، وعندما أراد أعوانه القبض على زعيم الجماهير في تلك المنطقة أحمد بن سالم الجزار شيخ طائفة البيومية، والذي تعرض منزله للنهب على أيدي رجال الوالي، فقد ثار أتباعه على أعوان الأغا، ولم يمكنوهم من القبض عليه، وتجمعوا وانضم إليهم جمع كثير من أهل الحسينية وغيرها وأغلقوا الأسواق والحوانيت، وذهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم الطبول، وأغلقوا أبوابه وصعدوا إلى المنارات وهم يصرخون ويضربون على الطبول، وأبطلوا الدروس، وأجبروا الشيخ العروسي على السير برفقتهم، وقد حاول التخلص منهم فأخبرهم بأنه سوف يذهب إلى إسماعيل بك ويطلب منه عزل الوالي، وبالفعل ذهب الشيخ العروسي إلى إسماعيل بك الذي أخبره بأن الوالي ليس من رجاله وأنه من أتباع حسن بك الجداوي، ثم أرسل إسماعيل بك إلى حسن بك الجداوي يخبره بتجمع العامة والمشايخ وأنهم يريدون عزل الوالي، ولكن حسن بك الجداوي أصر على أن يعزل إسماعيل بك تابعه أيضًا في مقابل عزل الوالي، وترددت المراسلات بينهما، ثم ذهب المشايخ إلى منزل محمد أفندي البكري شيخ السجادة البكرية ونقيب الأشراف، وحضر إليهم إسماعيل بك ووعدهم بعزل الوالي، ولكن الوالي أمعن في عناده ومر من أمام منزل الشيخ البكري، وعند انعقاد تلك الجلسة حيث كان الألف من الأهالي يحتشدون لمعرفة ما يسفر عنه هذا اللقاء، قام بمهاجمة هذه الجماهير وتفريقها مما أدى إلى اضطرابهم وهياجهم، فتجمعوا في طوائف وأخذوا يأمرون بإغلاق الدكاكين واجتمعوا بالأزهر مرة ثانية، واستمرت هذه الحالة عدة أيام، وفي النهاية وأمام ضغط الجماهير الغاضبة من الوالي فقد اضطر إسماعيل بك وكبار الأمراء المماليك إلى الطلوع إلى القلعة وعقد الديوان، واتفقوا على عزل الوالي وتعيين آخر بدلاً منه، ونزل الوالي الجديد من الديوان إلى الأزهر وقابل العلماء الموجودين واسترضاهم، ثم ذهب إلى بيته، وهكذا انتهت هذه الأزمة السياسية بقبول



الأمراء المماليك لشروط العلماء برئاسة الشيخ العروسي شيخ الأزهر، وهو ما يعكس مدى النفوذ السياسي الذي أصبح يمثله شيخ الأزهر[٢٥٧].

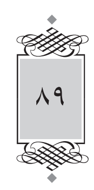
والواقع أنه خلال مشيخة الشيخ أحمد العروسي (١١٩٢- ١٢٠٨هـ/ ١٧٧٨- ١٧٩٣م) وصل نفوذ شيخ الأزهر السياسي إلى أقصاه، وأصبح شيخ الأزهر من بين أهم الشخصيات السياسية الموجودة في القاهرة، فعندما وصلت حملة حسن باشا قابودان إلى الإسكندرية[٢٥٨] اختاره الأمراء المماليك ومعه الشيخ محمد الأمير والشيخ محمد الحريري لمقابلة حسن باشا قابودان وأرسلوا معهم هدية كبيرة[٢٥٩]، وخلال لقاء العروسي وحسن باشا بدا شيخ الأزهر واثقًا من نفسه بشكل كبير، وطلب من حسن باشا المحافظة على الرعية وعدم وقوع حرب داخل القاهرة، وأبدى حسن باشا موافقته على ذلك، وعندما طلب منهم حسن باشا قراءة بعض المكاتبات في الأزهر حتى يعرف ذلك أهالي القاهرة رفض العروسي ذلك حتى لا يظهر العلماء والأزهر كأنه منحاز لصف حسن باشا فقبل منه ذلك، هكذا تزايد دور شيخ الأزهر السياسي، خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر بشكل كبير نتيجة للأزمات السياسية التي أصبحت تمر بها مصر، ويلاحظ الجبرتي المدقق لذلك فيقول: «وركب إبراهيم بيك في ذلك اليوم وذهب إلى الشيخ البكري وعيد عليه، ثم إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير وصار يحكي لهم وتصاغر في نفسه جدًّا، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثونه، أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت»[٢٦٠] هنا وفي هذه اللحظة كانت كل قوى الصراع السياسي تدرك القوة الحقيقية الكامنة في العلماء بقيادة شيخ الأزهر، هكذا تبلور دور شيخ الأزهر السياسي وتزايد بشكل كبير بخاصة مع شخصية العروسي الذي كان رجلاً حكيمًا للغاية، فقد كان يمتلك المقومات السياسية ويمتلك حجة الإقناع، غير أنه لم يكن رجل الجماهير فقد ظل رجل دولة، فظلت نظرته إلى الجماهير وهي أيضًا نظرة الجبرتي «الحرفيش والجعيدية» وبالتالي كانت فكرة قيادة هذه الجماهير في ثورة ضد الظلم والطغيان الاجتماعي الذي مارسه المماليك فكرة لم ترد في ذهنه.



والحق أن الشيخ العروسي تمتع بعقلانية غير عادية إبان مرحلة عصيبة كانت تمر بها مصر، ولذلك فقد كانت آراؤه أكثر حكمة من كثير من كبار الأمراء والقائمين على إدارة شئون البلاد، وكثيرًا ما كان لرأيه حجة مقنعة فخلال الصراع الذي دار بين إسماعيل بك من جانب ومراد وإبراهيم من جانب آخر وفي الاجتماع الذي عقد في القلعة وبسبب ضعف جبهة إسماعيل بيك، فقد طلب إسماعيل بيك في الاجتماع من العلماء وقادة الفرق العسكرية أن يكتبوا للإدارة المركزية في إسطنبول ويطلبوا إرسال جنود لمساندته، إلا أن الشيخ العروسي تصدى لذلك قائلاً إن هؤلاء الجنود الذين يأتون من إسطنبول إلى القاهرة غالبًا ما يثيرون أزمات كبيرة في مصر والقاهرة، والأفضل من ذلك هو استمالة عدد أكبر من الجنود الموجودين في مصر بدفع الأموال إليهم بدلاً من دفعها للجنود الذين سيأتون من إسطنبول، وبسبب رجاحة رأيه فقد قبل الجميع قوله[٢٦١].

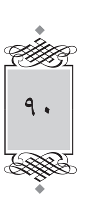
فقد أصبح علماء الأزهر هم أداة الشرعية السياسية في مصر، لذلك ففي عام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م وبعد أن غادر حسن باشا قابودان مصر دار صراع كبير بين مراد بك وإبراهيم بك القابعين في صعيد مصر وإسماعيل بك والباشا العثماني الحاكم في القاهرة، وفي الاجتماع الذي عقد في القلعة من أجل مواجهة مراد بك وإبراهيم بك، فقد طلب الباشا من العلماء فتوى تبيح له محاربتهم وأظهر أنه وإسماعيل بك على الحق[٢٦٢]، وبالفعل فقد قام الشيخ العروسي بدعوة كبار العلماء وأصدر فتوى تبيح لإسماعيل بك والباشا قتالهم وأنهم فاسقون يجوز قتلهم.

وقد وصل نفوذ شيخ الأزهر أشده في منتصف عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م، فقد أملى شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي شروطه على الأمراء المماليك، وذلك عندما حضر أهالي إحدى قرى بلبيس بالشرقية إلى الشيخ الشرقاوي الذي كان يمتلك حصة كبيرة في هذه القرية، وأخبروه بأن أتباع محمد بك الألفي قد فرضوا مظالم وأموالاً كثيرة على قريتهم، وطلبوا من الشرقاوي أن ينقذهم مما حاق بهم من ظلم مماليك محمد بك الألفي،



فقام الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر بعقد اجتماع لكبار العلماء بالأزهر، وقرروا في ذلك الاجتماع الإضراب العام، فأغلق المجاورون الجامع الأزهر، وأمروا أهالي الأسواق بإغلاق حوانيتهم، وتجمع العلماء والمجاورون وتوجهوا إلى بيت الشيخ السادات وأرسلوا إلى إبراهيم بك بدفع الظلم عن الأهالي وعنهم، وإزاء هذه الثورة، فقد نزل الباشا من القلعة إلى منزل إبراهيم بك واجتمع الأمراء وأرسلوا إلى كبار العلماء، حيث دارت مناقشات حامية بين المجتمعين انتهت بإصدار وثيقة متضمنة شروط العلماء وإعلان توبة الأمراء المماليك عن الظلم والتزامهم بالعدل، وقد حددت هذه الوثيقة الشروط التي فرضها العلماء على الأمراء المماليك وهي : صرف الرواتب المستحقة للعلماء والأهالي، وصرف استحقاقات الجامع الأزهر من الأموال الأميرية والأوقاف الخاصة به، وصرف مستحقات موكب الحج الشريف، منع الفرد (الضرائب غير العادية) المفروضة على القرى، وعزل الكشاف الجائرين، وإزالة القيلنجية[٢٦٣] من مصر القديمة، وإلغاء الفرد والمظالم الكبيرة المفروضة على المواد الغذائية من المواني، وعدم التعرض للأشراف أو القضاة، وعدم بيع الغلال من الديار المصرية إلى أوروبا إلا بعد اكتفاء البلاد بحاجتها، وكان القاضي حاضرًا بالمجلس فكتب حجة بذلك، وتم التوقيع عليها من قبل الباشا وكبار الأمراء المماليك. وهذه هي تفاصيل هذه الحادثة المهمة كما رواها الجبرتي:

«وفي شهر ذي الحجة، وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس حضر إليها أهلها وشكوا من محمد بيك الألفي، وذكروا أن أتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا إليهم ما لا قدرة لهم عليه، واستغاثوا بالشيخ فاغتاظ وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ، وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يبديا شيئًا ففعل ذلك ثاني يوم، وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت، ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم إبراهيم بك، وقد بلغه اجتماعه فبعث



من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم؛ فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها؛ فقال لا يمكن الإجابة إلى هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك والأمير يكون أميرًا بالإعطاء لا بالأخذ؛ فقال حتى أبلغ، وانصرف ولم يعد لهم بجواب وانفض المجلس، وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل الطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد، وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي، وأرسل إلى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك؛ فبعث مراد بك يقول أجيبكم إلى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثًا، ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة. وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع المراء هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير، وكان المرسل إليهم رضوان كتخدا إبراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم، ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسًا مزعة وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة. وكان القاضي حاضرًا بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرمن عليها الباشا وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضًا، وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد



منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صحته، وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة.»[٢٦٤]

والواقع إن إجبار المماليك على التوقيع على هذه الوثيقة كان امتدادًا لتزايد نفوذ شيخ الأزهر في الضغط على السلطة للاستجابة لمطالب الجماهير الغاضبة، لذلك فإن النفوذ السياسي لشيخ الأزهر كان قد وصل لدرجة كبيرة مع نهاية القرن الثامن عشر، ولكن علينا أن نتذكر جيدًا أن شيخ الأزهر كان يدرك حجم دوره وأنه لا يستطيع التصادم مع السلطة المملوكية التي تمتلك القوة العسكرية، كما إنها كانت تملك المصالح الاقتصادية الكبرى، لذلك لم يصل ذلك التحدي إلى التصادم المسلح مطلقًا. كما لم يكن هناك أي تنظيم سياسي شعبي يضمن ويحمي شيخ الأزهر وكبار العلماء من بطش السلطة، مما سهل من تنصل المماليك لعهودهم وجعل هذه الحجة رغم أهميتها غير ذات أثر كبير[٢٦٥].

أما عن العلاقات التي ربطت بين شيخ الأزهر بالفرنسيين فقد كانت علاقات متغيرة، فمنذ البداية أدرك الفرنسيون القوة الحقيقة لدور العلماء في قيادة الجماهير في ظل غياب السلطة السياسية المملوكية التي فرت من القاهرة، وبدا هذا الدور ماثلاً للقيادة الفرنسية منذ هزيمة المماليك في معركة إمبابة، لذلك فقد قرر بونابرت تشكيل ديوان القاهرة برئاسة شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي، وأمام القوة العسكرية الباطشة التي يملكها الفرنسيون ووقوف الشعب المصري أعزل أمامهم، اضطر العلماء إلى اتباع أسلوب المداراة والملاينة مع الفرنسيين حتى يقوا الشعب المصري بطشهم، وتبعًا لسياسة المداراة هذه، فقد قبل العلماء الاشتراك في الديوان الذي أنشأه بونابرت حتى لا يتركوا الأمور كاملة في يد الفرنسيين، بحيث يكون هناك من يدافع عن حقوق الأهالي.

ففي الثالث عشر من صفر ١٢١٣هـ/السابع والعشرين من يوليو ١٧٩٨ أصدر بونابرت قرارًا بتأليف ديوان من شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي المشايخ مصطفى الصاوي والبكري وسليمان الفيومي مصطفى الدمنهوري وأحمد العريشي وموسى السرسي ومحمد الأمير على أن يختاروا لأنفسهم رئيسًا لهم فاختاروا بالاقتراع الشيخ الشرقاوي[٢٦٦]، وقرر بونابرت أن من حق الديوان أن يعين رئيسين للشرطة، وأن يؤلف لجنة من ثلاثة يراقبون الأسواق والتموين، وثلاثة آخرين يعنون بدفن الموتى، ويحرس أعضاء الديوان في اجتماعاتهم اليومية اثنان أحدهما فرنسي والآخر تركي، وكان على الجنرال برتييه BeRthier وحاكم القاهرة ديبوي DUPUY أن يلبيا ما يحتاج إليه أعضاء الديوان. وقد سخط الفرنسيون كثيرًا على شيخ الأزهر ورئيس الديوان الشيخ عبد الله الشرقاوي حينما قام نابليون بونابرت بدعوة أعضاء ديوان القاهرة إلى منزله وألبسهم شارة الثورة الفرنسية، ولكن الشيخ الشرقاوي الذي كان يرى في قبوله لهذه الشارة قبول بفرنسة شخصه وهويته لذلك فقد طرح ذلك الشعار أرضًا أثناء قيام نابليون بونابرت بوضعه على كتفه، مما أغضب نابليون كثيرًا. ورغم ذلك فلم يتخذ نابليون موقفًا عدائيًّا من الشرقاوي، فقد أدرك بونابرت أهمية العلماء في إدارة شئون مصر التي لم يكن يعلم عنها إلا القليل، وقد أدى ذلك إلى تزايد دور الديوان وأعضائه بشكل كبير، وأصبح هؤلاء العلماء يمثلون الملاذ الآمن من بطش السلطة الفرنسية حيث حاولوا حماية الأهالي من بطش الفرنسيين قدر ما يستطيعون[٢٦٧].

وقد عبر الشيخ عبد الله الشرقاوي عن ذلك، حين أشار إلى أن هذا الديوان الذي أنشأه الفرنسيون كان رحمة بأهل مصر «فإنهم جعلوا من جملة ديوانها جماعة من المشايخ، وصاروا يراجعونهم في بعض أشياء لا تليق بالشرع»، فالواقع أن شيخ الأزهر وكبار علماء الأزهر لم يتحولوا لأداة في سلطة الاحتلال بقدر ما عملوا على مداراة الأمور[٢٦٨]، فبعد أن ترك المماليك مصر كانت أدوات القوة كلها في يد الفرنسيين، ولم يكن شيخ الأزهر مهيأ لقيادة ثورة مسلحة ضد الفرنسيين، وهو يعلم جيدًا حجم قوة الفرنسيين، لذلك



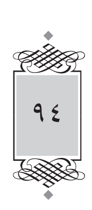
فلم يشارك الشيخ الشرقاوي في ثورة القاهرة الأولى، ولم يكن مؤيدًا لها بشكل كبير على النقيض مع ثورة القاهرة الثانية التي شارك بها عندما أدرك ضعف موقف الفرنسيين ومساندة الجيش العثماني للثوار بقيادة يوسف ضيا باشا، فليس ثمة شك في أن الاحتلال الفرنسي لمصر مثل أزمة خطيرة كان على العلماء مواجهتها والتعامل معها بحكمة، فلم يكن العلماء يمتلكون القوة لمواجهة الفرنسيين، كما كان مطلوبًا منهم أن يكونوا همزة الوصل بين الفرنسيين والأهالي، وهو دور أصبحوا مجبرين عليه بعد تخلي المماليك عنهم وتركهم الأهالي ليواجهوا مصيرهم.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م ظل شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشرقاوي واحدًا من أهم الشخصيات السياسية على الساحة المصرية بسبب المكانة الكبيرة التي كان يحتلها الأزهر، ولم يدخر أي جهد في الدفاع عن الجماهير التي كانت تحتشد حول الأزهر، فعندما قام خورشيد باشا الوالي العثماني بفرض ضريبة جديدة على أهالي القاهرة، وقد سبق أن طلب خورشيد من العلماء نفس المطلب فثار الشعب فما كان من الزعماء إلا أن اجتمعوا في الثاني عشر من شهر صفر سنة ١٢٢٠ هـ في بيت القاضي، وكان في مقدمتهم الشيخ الشرقاوي وقرروا اختصام خورشيد باشا الوالي التركي، فعلم الشعب بذلك فاجتمع ما يقرب من ٤٠ ألفًا وقاموا بمظاهرة ضد الأتراك وظلمهم السافر، ثم طلب القاضي وكلاء الوالي وعندما حضروا إليه عقدوا عقد المجلس؛ وتم عرض مظالم الشعب ومطالبهم وهي:

١- عدم فرض أي ضريبة على القاهرة إلا بعد أن يقرها العلماء والأعيان.

٢- جلاء الجنود عن القاهرة وانتقال حامية القاهرة إلى الجيزة

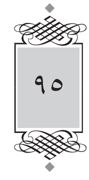
٣- عدم السماح بدخول أي جندي إلى مدينة القاهرة وهو مسلح.



وبعد أن وصلت رسالة القاضي إلى خورشيد باشا وهي محملة بهذه المطالب شعر بأن موقفه خطير فأرسل إلى العلماء بمقابلته ولكنهم لم يذهبوا لأنهم فطنوا لمؤامرته ومكيدته فما كان من خورشيد باشا إلا رفض مطالب الشعب، فقام العلماء ووكلاء الشعب باجتماع في الثالث عشر من صفر ١٢٢٠هـ في المحكمة، واتفقوا مع الشعب على عزل خورشيد باشا واختيار محمد علي واليا علي مصر وأبلغوه بذلك؛ فتردد محمد علي في أول الأمر ثم قبل بعد أن أوضح له الشيخ عبد الله الشرقاوي والسيد عمر مكرم بأن هذه هي رغبة الشعب المصري ثم ألبساه خلعة الولاية.

غير أنه مع تولي محمد علي للسلطة في مصر كان الرجل قد قرر التخلص من نفوذ العلماء وتحجيم دور الأزهر السياسي في دفاعه عن الجماهير التي تلتف حوله، فمع نجاحه في الوصول إلى السلطة فقد عمِل على تقوية قبضته المركزية على كل مؤسسات البلاد وعلى رأسها الأزهر، وبالتالي أخذ في التدخل في شئون المؤسسة الأزهرية نفسها حتى يكون هو المرجعية الأولى والأخيرة، مع نجاحه في تعيين أحد الموالين له على رأس هذه المؤسسة الهامة، مما يزيد من ولاء المؤسسة الدينية له.

فعندما توفي الشيخ الشرقاوي في عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م، وكان الجميع من مشايخ الأزهر قد اختاروا لتولي المنصب الشيخ محمد المهدي، ولم يبقَ غير تصديق محمد علي لهذا الاختيار، إلا أن محمد علي - من أجل إحكام قبضته على مجريات الأمور وحتى يجعل من نفسه المرجعية الأولى والأخيرة حتى داخل المؤسسة الدينية - قام بتعيين الشيخ محمد الشنواني بدلاً من محمد المهدي[٢٦٩]، وبذلك فقد قنن محمد علي وصايته على مصدر شرعيته (الأزهر) وشيخه وعلمائه الذين لعبوا الدور الأكبر في وصوله إلى السلطة، ولم يعد شيخ الأزهر المدافع عن الجماهير المظلومة من المصريين أو حتى من الطلاب الأزهريين، فمثلاً في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م انتفضت القاهرة من جديد واحتشد الناس على أبواب الشيخ محمد العروسي شيخ الجامع الأزهر،



فبادر محمد علي باشا إلى إرسال قواته نحو الأزهر، فما كان من الشيخين محمد العروسي ومحمد الأمير إلا أن خرجا من الجامع متخفين عن العيون إلى القلعة حيث يتربع الوالي مما أثار السخط لدى عامة الناس من موقف الأزهر وشيخه.[٢٧٠]

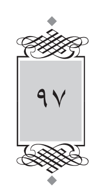
بَيْدَ أن موقف العلماء الصلب جعل السلطة في العديد من المواقف تتراجع وتفشل في تدخلها داخل المؤسسة الدينية ففي العام١١٩٣هـ/١٧٧٩م حاول الأمراء تعيين الشيخ عبد الرحمن العريشي الحنفي شيخًا للأزهر، غير أن إصرار جموع العلماء على تعيين الشيخ أحمد العروسي جعلهم يتراجعون عن ذلك[٢٧١]، مما يعكس رغبة السلطة القوية في فرض هيمنتها على شئون المؤسسة الدينية[٢٧٢]. وليس ثمة شك في أن الجمع بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، بما يعني قوة الدولة وقوة الدين، كان يجعل كل من يخرج على السلطة الحاكمة يقع في أزمة كبيرة لا يستطيع الخروج منها أبدًا فهو إما فاسق أو زنديق أو كافر حلال دمه، فمع سيطرة الدولة، وبالتالي الحاكم على المؤسسة الدينية كانت مسألة الخروج على الحاكم وإزاحته أو التصدي لأفعاله مسألة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة، ذلك فقد حرصت السلطة على كسب ولاء المؤسسة الدينية الأكبر في مصر وشيخها الأكبر من أجل ضمان بقائها بلا شرعية.

وقد ارتبط شيوخ الأزهر بعلاقات وثيقة بقاضي القضاة الذي أصبح يرد من إسطنبول منذ العام٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م، فنتيجة لجهل أغلب هؤلاء القضاة بعادات وتقاليد البلاد فقد كان هناك ضرورة ملحة لتعرف القضاة على القضايا الفقهية المختلفة التي تخص الأهالي، ولأن شيخ الأزهر كان أيضًا المفتي الأكبر لمذهبه أيًّا كان سواء شافعيًّا أو مالكيًّا أو حنفيًّا أو حنبليًّا فقد كان من الضروري أن يلجأ إليه قاضي القضاة في الفتوى المشكلة، وكثيرًا ما أرسل هؤلاء القضاة إلى شيخ الأزهر من أجل طلب فتوى في مسائل تتعلق بحياة الناس، كما عمل بعض مشايخ الأزهر في المحاكم حيث تولوا المناصب القضائية إلى جانب مشيخة الأزهر، فقد

كان الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي يتولى القضاء في محكمة الباب العالي إلى جانب كونه شيخًا للأزهر[٢٧٣]، كما كان الشيخ محمد بن أبي الحسن العاملي الشافعي يعمل قاضيًا بمحكمة الباب العالي أيضًا[٢٧٤]، كما ارتبط شيوخ الأزهر بعلاقات طيبة مع قضاة الأناضول مثل العلاقة بين الشيخ أحمد الغنيمي الأنصاري الحنفي، حيث تشير المصادر إلى أن هذه العلاقة كانت وراء تولي الشيخ الغنيمي لمشيخة الأزهر، كما منح الشيخ حق التدريس في المدرسة البرقوقية ولو بنائب عنه، إضافة لما يتمتع به شيخ الأزهر من التدريس بالمدرسة الأقباغية[٢٧٥].

لقد كان شيخ الأزهر أعلى سلطة دينية في مصر، وخلال هذه الفترة محل الدراسة ظل عدد كبير من القضايا التي تشغل الرأي العام في مصر، وربما في العالم الإسلامي محل جدل فقهي خلال هذه الفترات، وكانت آراء مشايخ الأزهر مهمة ومحورية في هذه القضايا، ويجب علينا الحكم عليها في عصرها وفي حينها، فكل فتوى وكل حجة هي بنت ذلك العصر، فخلال فترة تولي الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي انتشر استخدام البن في مصر انتشارًا كبيرًا وقد اقترن ذلك بانتشار المقاهي التي كانت مقرًّا للراقصات والفسقة، لذلك فعندما سأل الشيخ أحمد عن هل القهوة حلال، فقد حرمها، ولم يكن ذلك فقط رأي الشيخ السنباطي فقد أكد ذلك مفتي السلطنة الشيخ «أبو السعود» أفندي حيث قال: «ما أكب أهل الفجور على تعاطيه فينبغي أن يجتنبه من يخشى الله ويتقيه وهذا ليس فيه تصريح بتحريمها، بل يقتضي أن الأولى تركها حذرًا من التشبه بالفجار[٢٧٦]».

وخلال فترة تولي الشيخ نجم الدين الغيطي كانت أكثر القضايا التي شغلت الرأي العام في مصر والسلطنة العثمانية هي قضية وقف المرتبات أو الجامكيات وشراء وبيع هذه المرتبات وكانت هذه القضية تمس حياة جزء كبير من أفراد المجتمع المصري، وكان السلطان سليمان القانوني، قد قرر ضم هذه الأوقاف



إلى بيت المال، فقام الشيخ الغيطي بكتابة مؤلفه عن التأييدات العلية للأوقاف المصرية حيث أكد على ضرورة احترام هذه الأوقاف وفقًا لنص الوقف، وأن هذه الأوقاف موقوفة على مؤسسات ومنشآت خدمية دينية من مساجد ورجال علم مما يستوجب استمرارها، وبالفعل فقد استجاب السلطان سليمان القانوني لذلك حيث استمرت أغلب أوقاف السلاطين المماليك[٢٧٧].

وخلال القرن السادس عشر، ومع تفاقم المجاعات والأزمات توافد على الأزهر أعداد كبيرة من أطفال وشباب الريف من أجل الحصول على الجراية وتحسين أوضاعهم وقد احتج عدد كبير من المماليك، ومحصلي الضرائب على ذلك حيث هرب عدد كبير من الشباب محتمين بالأزهر بدعوى الدراسة به، وقد رفض العلماء تسليم هؤلاء الصبية والأولاد إلى الصوباشي (حكمدار الأمن) وأصدر شيخ الأزهر فتوى بأنه طالما أن هؤلاء الفلاحين الشبان لا يملكون الأرض، وليس عليهم مال خراج فليس عليهم من وزر إذا ما نزحوا من هذه القرى إلى القاهرة لا سيما إذا كان سعيهم إلى القاهرة لطلب العلم وحفظ القرآن[٢٧٨].

كما أن العديد من شيوخ الأزهر كانوا معتدلين إلى حدٍّ كبير في فتواهم تجاه الديانات الأخرى، غير أنه يجب علينا مراعاة العصر وظروفه فمثلاً عندما استفتى الشيخ عبد الله الشبراوي حول زيارة وحج الأقباط لبيت المقدس كتب الشيخ «أن أهل الذمة لا يمنعون من دياناتهم وزياراتهم»، غير أنه عندما اتهم بأنه قبض رشوة، وأنه بذلك يعطي للأقباط فرصة ليكون لهم موكب حج مثل المسلمين ويكون هناك موكب للنصارى وللمسلمين، فقد دفعه ذلك للتراجع عن ذلك خوفًا من إثارة العامة ضده، لذلك فلم يمانع في نهب الحجاج النصارى[٢٧٩].

ويجب أن نشير إلى أنه من بين الملاحظات المهمة التي يجب الإشارة إليها هي كون عدد من شيوخ الأزهر كانوا من المحبين للتصوف ومريديه، وهي سمة لا يمكن طمسها عن العصر، فقد سيطرت على مصر



خلال العصر العثماني عادات وأفكار التصوف، وكانت حلقات الذكر جزءًا رئيسيًّا من حياة جموع الأهالي في مصر، وكانت هذه الحلقات تعقد في الأزهر مساءً بعد صلاة العشاء، وكان للمحيا شيخ خاص يقوم بإدارة شئونها في الأزهر، فذاك هو الشيخ عبد الله الشبراوي العالم الكبير يقول عنه الجبرتي: «وكان شديد الحب في المجاذيب»، ويشير إلى أنه انتصر لأحد هؤلاء وأجلسه للتدريس في الأزهر»، ويعكس ذلك في الواقع ثقافة هذه الفترة التي انتشر بها التصوف بشكل كبير[٢٨٠].

لقد ظل الأزهر على امتداد العصر العثماني يشكل الركن الأساسي من أركان الحياة الثقافية داخل الجناح العربي من الدولة العثمانية، كما ظل محورًا رئيسًا للحياة العلمية والثقافية في أنحاء العالم الإسلامي، هكذا يمكننا القول أن أهمية شيخ الأزهر السياسية كانت أكبر كثيرًا من أهميته الدينية، فرغم كون الرجل الرمز الديني الأكبر في مصر فإنه لم يكن بالضرورة أهم علماء الأزهر من الناحية العلمية، فهناك عدد ليس بالقليل من شيوخ الأزهر لم يترك أيًّا منهم مؤلفًا واحدًا في علم من العلوم، كما أن دور شيخ الأزهر الأكبر منذ نشأة المنصب تبلورت في علاقته بالسلطة من جانب والأهالي في مصر من جانب آخر، ففي البداية كان شيخ الأزهر هو صوت العلماء في أروقة السلطة، يدافع عن حقوقهم ويسعى في قضاء احتياجاتهم، ومع تعظم دوره أصبح صوت المصريين جميعًا لدى السلطة، ومع بروز الدور المملوكي في مصر خلال القرن الثامن عشر وعدم وجود شرعية تبرر وجودهم في السلطة كان شيخ الأزهر وعلماؤه هم أداة هذه الشرعية، لذلك فقد تعظم دورهم في أروقة السلطة، ومع تزايد الابتزازات المملوكية للأهالي كان على شيخ الأزهر أن يتصدى لجموح هؤلاء المماليك سواء بسبب ابتزازهم للأهالي أو لتوقفهم عن دفع مستحقات علماء الأزهر، وهو ما جعله أهم شخصية سياسية في مصر عند قدوم الحملة الفرنسية لمصر، ولم يكن تعيين الشيخ الشرقاوي رئيسًا لديوان القاهرة إلا تجسيدًا لواقع كان موجودًا داخل القاهرة من فترة طويلة.



الهوامش

١- في العام ٩٧٣م أعلن الخليفة المعز الفاطمي أن الأزهر هو المسجد الجامع للدولة. حيث ألقى خطبة عصماء باهرة بإجماع المؤرخين، ومنذ ذلك الحين تحول الجامع الأزهر إلى المنبر الدعائي الأول للدولة الفاطمية، غير أن الوزير ابن كلس كان هو أول من فكر في اتخاذ الجامع الأزهر معهدًا للدراسة المنظمة في العام ٣٧٨ هـ، وبالفعل كان ذلك حيث يعد الخليفة العزيز أول من جعل الدراسة في الأزهر منظمة، كما بنى بجوار الأزهر دارًا لجماعة من الفقهاء بلغ عددهم ٣٥ فقيهًا كانوا يجتمعون فيه بعد صلاة الجمعة ويقرؤون القرآن إلى صلاة العصر، وأجرى عليهم الخليفة الأرزاق، وأغدق الوزير يعقوب بن كلس الصلات والعطايا عليهم، وعمل الخلفاء الفاطميون على جذب طلاب العلم إليه من شتى الأقطار الإسلامية، انظر: العزيز محمد الشناوي، **الأزهر جامعًا وجامعة**، مج. ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٣): ٣٤، ٤٩.

٢- أحمد محمد عوف، **الأزهر في ألف عام ٩٧٠- ١٩٧٠**، سلسلة البحوث الإسلامية (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٠): ٧٦.

٣- يقول عبد المتعال الصعيدي عن ذلك: «ولم تزل النهضة العلمية قائمة في مصر مدة حكم المماليك، فلما أسقط السلطان سليم دولتهم ٩٢٢هـ أخذت هذه النهضة العلمية في الضعف شيئًا فشيئًا، لأن مصر صارت بعد سقوط دولة المماليك ولاية تابعة للدولة العثمانية التركية، فصارت تابعة بعد أن كانت متبوعة، وانحطت مكانتها بزوال دولتها فلم يظهر فيها من العلماء مثل من ظهر فيها في تلك النهضة»، انظر: عبد المتعال الصعيدي، **تاريخ الإصلاح في الأزهر** (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١): ٧، ٩.

٤- هاملتون جب، وهارولد بووين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مج. ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣): ٢٨٩.

٥- شيدها الظاهر بيبرس في عام ٦٦٠هـ/١٢٦١م.

٦- شيدها السلطان برقوق عام ٧٨٨هـ/١٣٨٦م.

٧- مدرسة صرغتمش، أسسها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري، (توفي في عام ٧٥٩هـ/١٣٥٩)، وهو أحد مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وقد خصصت هذه المدرسة لتدريس المذهب الحنفي، وأصبحت معقلاً للعلماء الحنفية.

٨- تقع المدرسة الجوهرية في الطرف الشمالي الشرقي من الجامع الأزهر، وقد بناها الأمير جوهر القنبقائي عام ٨٤٤هـ/١٤٤٠م.

٩- بناها الأمير علاء الدين طيبرس الخازاندار نقيب الجيوش، عام ٧٠٩هـ/١٣٠٩م، وقررها للفقهاء الشافعية، وقد دفن بها في عام ٧١٩هـ/١٣١٩م .

١٠- أنشأها علاء الدين أقبغان عبد الواحد أستادار السلطان الناصر محمد بن قلاوون على يسار الداخل إلى الجامع من باب المزينين مكان دار الأمير أيدمر الحلي وعهد ببنائها إلى ابن السيوف كبير مهندسي عصر الناصر محمد بن قلاوون، وأتم بناءها في سنة ٧٤٠ هـ/١٣٤٠م، وجعل بجوارها قبة ومنارة من حجارة منحوتة، بقي منها الآن مدخلها وواجهة القبة ومحرابها وكذا محراب المدرسة والمنارة. وفي عصر عباس حلمي الثاني تحولت المدرسة الأقبغاوية إلى مكتبة الأزهر وأزيل سقفها، وعمل لها سقف خصيصى نفذت به زخارف هندسية غاية في الدقة وعمل بواسطها قبة صغيرة ذات شبابيك لإضاءة وتهوية المدرسة يرتكز سقفها الخشبي على عمد رخامية ودعامات حجرية ذات عقود مدببة، انظر: محمد زينهم، **الأزهر الشريف متحف للفنون الإسلامية من عصر الفاطميين إلى عصر حسني مبارك** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩): ٣٢.

١١ لم يقم السلطان قايتباي بنفسه بهذه المهمة، وإنما قام بها أحد التجار الكبار في عهده ويدعى الخواجا مصطفى ابن الخواجا محمود ابن الخواجا رستم، وقد صرف على هذه العمارة من ماله الخاص، وبلغ ما أنفقه نحو خمسة عشر ألف دينار، وقد أقام هذا التاجر منارة جديدة، ورواقين للمجاورين، انظر: بيارد رودج، **الأزهر في ألف عام**، ترجمة حسين فوزي النجار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠): ٧٩.

١٢- كانت أهم عمارة مملوكية في الأزهر هي التي قام بها السلطان قايتباي خلال سنوات حكمه، وبدأت بهدم الباب بالجهة الشمالية الغربية للجامع. وأقام على يمينه سنة ٨٧٣ هـ/١٤٦٨م مئذنة رشيقة من أجمل مآذن القاهرة، كما أقام ربعًا به عدد كبير من الغرف لسكن المجاورين ثم قام السلطان المملوكي قانصوه الغوري ببناء المئذنة ذات الرأسين. و تعتبر طرازًا فريدًا من المآذن بالعمارة المملوكية، انظر: زينهم، **الأزهر الشريف متحف للفنون الإسلامية**: ٢٩.

١٣- كامل محمد فودة غزي، **المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨)** (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة سوهاج، ١٩٩٥): ٤٦.

١٤- وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت قضية الانتماء المذهبي رغم تراجعها تجد متشيعين لها بشكل كبير، ففي داخل الجامع الأزهر خصص لكل مذهب ولكل رواق عدد محدد من الأعمدة لا يجلس فيها غير مشايخ كل مذهب، وكان تعدي ذلك ومخالفته يؤدي إلى مشاجرات ونزاعات بين طلاب كل مذهب، ورغم ذلك، فقد تميز العصر العثماني بتراجع النزاع المذهبي إلى حدٍّ كبير، وتتلمذ الطلاب على مشايخ جميع المذاهب، ومع القرن الثامن عشر كان هناك عدد كبير من خريجي الأزهر يفتون على المذاهب الأربعة.

١٥- سلوى علي ميلاد، **الوثائق العثمانية دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي** (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠١): ١٣٤.

١٦- قام حسن باشا ١٠١٤-١٠١٦هـ/ ١٦٠٥-١٦٠٧م بإنشاء رواق لليمنيين، كما عمر عدة خزائن ليحفظ بها المجاورون أمتعتهم وأسبابهم وكتبهم، كما قام بتعمير وتجديد صحن الجامع الأزهر وفرشه بالبلاط الكادن، انظر: أحمد شلبي عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر: القاهرة من الوزراء والباشات (الملقب بالتاريخ العيني)**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٨): ١٣١.

١٧- قطب الدين النهرواني، **الإعلام بأعلام بيت الله الحرام** (مصر: المطبعة الخيرية، ١٣٠٥): ٢٢٦.

١٨- يشير أحمد شلبي عبد الغني إلى إبراهيم باشا الشهير بالإسكندرلي الذي تولى في عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م، حيث قام بأحداث ديوان الجوالي وجعله مرتبًا على العلماء والفقراء والأيتام والأرامل، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ١٠٥.



١٩- الجوالي هي الجزية وهي الأموال المحصلة من أهل الذمة في مصر، ولأن جزءًا كبيرًا من إيرادات الجزية كان يحصل من الجاليات، فقد عرف الديوان الذي يقوم بتحصيل هذه الأموال خلال العصر العثماني بالجوالي.

٢٠- في مصر تحدث مؤرخوها منذ أول بدايات العصر العثماني عن نقد فضي متداولًا أطلق عليه اسم نصف، أو نصف فضة، وبقي هذا النقد متداولًا حتى أوائل القرن التاسع عشر، وقد ذكر النصف كل من ابن إياس الذي أدرك الفتح العثماني، والجبرتي الذي عاصر الحملة الفرنسية وقيام دولة محمد علي في مصر، واستخدمت الوثائق الرسمية كلمة نصف الفضة، أو النصف، حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر عندما استخدمت بدلاً منها كلمة البارة، التي تعني المائل إلى البياض، وأطلق العثمانيون على نصف الفضة بارة مصر أو مصر بارسي، ثم أصبحت كلمة بارة في اللغة التركية الحديثة تعني النقد بشكل عام، أما الأوربيون فقد أطلقوا على النصف اسم ميدي، وهي تعريف لكلمة مؤيدي، وذلك نسبة للنقود الفضية التي ضربها السلطان المؤيد شيخ (١٤١٢-١٤٢١م)، خليل الساحلي، **النقود في البلاد العربية في العهد العثماني**، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧١، ص ١٠٧، ص ١٠٩.

٢١- أيمن أحمد محمود، **الجزية في مصر ١٧١٣ - ١٨٥٦** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٩): ١١٧.

٢٢- تولى محمد شريف باشا حكم ولاية مصر خلال الفترة ١٠٠٤_١٠٠٦هـ/ ١٥٩٥_١٥٩٧م.

٢٣- يبدو أن إنشاء المطابخ في المؤسسات التعليمية والدينية كان نمطًا توسع فيه العثمانيون بخاصة منذ عصر السلطان سليمان القانوني، وصار عليه الباشوات العثمانيون في القاهرة فمثلاً في عام ١١١٢هـ/١٧٥٤م، قام عمر محمد باشا (قرا محمد باشا) بإنشاء مقام الأربعين الذي بقراميدان وأنشأ فيه جامعًا بخطبة وتكية لفقراء الخلوتية من الأروام، وأنشأ مقابلاً لهم مطبخًا ودار ضيافة للفقراء وفي علوها مكتبًا للأطفال يقرؤون القرآن فيه، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٢٠٦.

٢٤- المرجع السابق: ١٢٦.

٢٥- قضى أوليا شلبي الفترة بين عامي ١٦٧٢/ ١٦٨٠م في مصر، وكثيرًا ما تردد على الجامع الأزهر، مما يجعل عدد اثني عشر ألف طالب محل مصداقية، أوليا شلبي، **سياحتنامة مصر**، ترجمة محمد علي عوني، وعبد الوهاب عزام، وأحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠٠٣): ٢٧١.

٢٦- يونان لبيب رزق، ومحمد مزين، **تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢**، سلسلة تاريخ المصريين ٣٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠): ١٣٣.

٢٧- سعيد إسماعيل علي، **دور الأزهر في السياسة المصرية** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦): ٣٦.

٢٨- رزق، ومزين، **تاريخ العلاقات المصرية المغربية**: ١٣٨.

٢٩- عند ترجمته للشيخ عمر بن علاء الدين بن عبيد بن حسن بن عمر الغزي المعروف بعلاء الدين، المحبي، انظر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، مج. ٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.): ١١٠٨.

٣٠- عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مج. ٢ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣): ٤.



٣١- أندريه ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٣): ١٩٠.

٣٢- عبد الهادي التازي، «رواق المغاربة»، **المصور**، العدد ٣٠٩٩ (٢ مارس ١٩٨٤): ٣٦-٣٨.

٣٣- الفقيه الإدريسي، «المجتمع المصري من خلال رحلة أبي سالم العياشي ماء الموائد»، **في المغرب - المشرق: العلاقات والصورة** (بني ملال: جامعة القاضي عياض، ١٩٩٩): ٢٣٩.

٣٤- فيترجم المحبي مثلاً للشيخ منصور البهوتي شيخ الحنابلة بمصر، وكانت قرية بهوت وبعض القرى المجاورة لها مركزًا رئيسًا لهذا المذهب، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٤: ٣٩٠.

٣٥- ليلى الصباغ، «الوجود المغربي في المشرق في العصر الحديث»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد ٧، ٨ (١٩٧٧): ٩٠.

٣٦- أندريه ريمون: **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، طـ ١، ص ٧٨.

٣٧- دي شابرول: **دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين**، وصف مصر، الجزء الأول ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٩م ، ص ١٩.

٣٨- علي مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها**، مج. ٤ (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤): ٨٢.

٣٩- عبد الله محمد عزباوي، **المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧): ٢٤.

٤٠- فمثلاً لذلك كانت مدرسة الأمير صرغتمش التي تم بناؤها في العام ٧٥٧هـ/١٣٥٦م مخصصة لتدريس فقه السادة الحنفية والحديث، انظر: أبو الحمد محمود فرغلي، **الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩١): ٩٨.

٤١- يشير إلى ذلك في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي شريف، انظر: نجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، مج. ١ (بيروت، ١٩٤٥): ١٠٢.

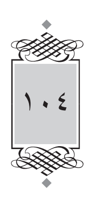
٤٢- فيشير الغزي مثلاً إلى شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي باعتباره أهم وأكبر علماء مصر في أعقاب الضم العثماني لمصر، ثم يشير الغزي إلى شيخ الإسلام أحمد الرملي وأنه كان شيخ إفتاء الشافعية، وشيخ مصر على الإطلاق، انظر: الغزي، **الكواكب السائرة**، مج. ١: ١٩٨؛ مج. ٢: ١٢٠.

٤٣- **الباب العالي**، س ٩، م ٥٢٦ (٩٥١هـ/١٥٤٢م): ١٣٤.

٤٤- عبد الجواد صابر إسماعيل، **مجتمع علماء الأزهر في إبان الحكم العثماني** (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٨): ٥٥٩؛ ناصر عبد الله عثمان، قبل أن يأتي الغرب - الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر: مصر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦)

٤٥- عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٦٧.

٤٦- تولى حكم مصر خلال الفترة بين عامي ٩٤٥هـ- ٩٥٠/ ١٥٣٨- ١٥٤٣م.



٤٧- أحمد بن سعيد العثماني، **ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء والأعلام، وأمراء مصر الحكام وقضاة قضاتها في الأحكام من الفتح الإسلامي العمري إلى زمن ناظمها،** مخطوط بدار الكتب، تاريخ ١٠٤، ميكروفيلم رقم ٥١١١١؛ أمين سامي، **تقويم النيل**، مج. ٢ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠): ١٩؛ محمد عبد الله عنان، **تاريخ الجامع الأزهر** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٨): ١٣٥.

٤٨- سيد محمد سيد، **مصر في العصر العثماني في القرن ١٦: دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧): ١١٤.

٤٩- وهو سلاح لا يقل خطورةً عن السلاح الذي يُستخدم في المعارك الحربية؛ إن لم يوازه أهميةً ويفوقه.

٥٠- عفاف مسعد السيد العبد، **دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ـ ١٦٠٩)** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.): ١٧١.

٥١- **الباب العالي**، س ٩، م ٢٧٤ (٩٥١هـ/١٥٤٤م): ٦٩.

٥٢- كان لقب شيخ مشايخ الإسلام لقبًا معروفًا منذ وقت مبكر في مصر، وكان يطلق على المفتي الشافعي باعتباره كبير علماء مصر، كما كان يطلق على قاضي القضاة، وخلال العصر العثماني كان يطلق على قاضي القضاة، وشيخ الجامع الأزهر، كما كان يطلق على المفتي الأكبر لكل مذهب من المذاهب الأربعة، وخلال القرن الثامن عشر أصبح يطلق على كل شيخ من حقه الإفتاء، وهو حق كان يحوزه كل عالم أصبح أستاذًا أو شيخ عمود في الجامع الأزهر، انظر: الغزي، **الكواكب السائرة**: ١١٩.

٥٣- المرجع السابق: ٦٧.

٥٤- **القسمة العربية**، س ٢٤، م ٤٣٧ (١٠٢٨هـ/١٦١٩م): ٢٧٠.

٥٥- **الباب العالي**، س ٥٩، م ٧٠٢ (١٠٠١هـ/١٥٩٢م): ١٨٤.

٥٦- بمعنى آخر أن عملية تعيين شيخ الأزهر كانت تخضع لاختيار العدد الأكبر من طلاب ومجاوري الأزهر، وباعتبار الجزء الأكبر من طلاب الأزهر ظل دائمًا من داخل مصر فقد كان دائمًا يأتي من مشيخة رواق الريافة، ويبدو أن هذا الوضع تغير خلال الربع الثاني من القرن السابع عشر، فمثلاً نجد في الوثيقة التالية أن الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي شيخ الأزهر شيخ على رواق الريافة، ويقوم بإيجار جزء من عوائد أوقاف هذا الرواق، انظر: **الباب العالي**، س ١٢٦، م ٨٨٣ (١٠٥٩هـ/١٦٤٩م): ٢٦١.

٥٧- تشير أول حجة يعثر عليها الباحث لم يكن فيها شيخ الأزهر هو شيخ رواق الرياف إلى عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م، وتشير إلى أن الشيخ شمس الدين اللقاد شكان هو شيخ رواق الريافة، انظر: **الباب العالي**، س ١٦٦، م ٢٩٦ (١٠٩٠هـ/١٦٧٩م): ٨٧.

٥٨- مبارك، **الخطط التوفيقية**: ٩١.

٥٩- **الباب العالي**، س ١٥، م ٥٨٦ (٩٦٢هـ/١٥٥٤م): ١٠٦.

٦٠- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٣٤٨.

٦١- المرجع السابق، مج. ٢: ٢٢٥.



٦٢- جب، وبووين، **المجتمع الإسلامي والغرب**: ١٦٨.

٦٣- زوات عرفان المغربي، **هيئة كبار العلماء ١٩١١ـ ١٩٦١** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢): ٣٥.

٦٤- عاصم الدسوقي، **مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥ـ١٩٦١**، سلسلة قضايا إسلامية ٦ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠): ١٦.

٦٥- يشير الجبرتي إلى ذلك من خلال لقاء الشيخ عبد الله الشبراوي وأحمد باشا فيقول على لسان الشيخ عبد الله الشبراوي: «فقال له نحن لسنا أعظم علمائها، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام»، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ١٧.

٦٦- منال سيد محمد أحمد، **الوثائق الأرشيفية للأزهر الشريف والمعاهد الدينية من ١٨٤٤ـ١٩٥٧م** (رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بني سويف، ٢٠٠٦): ١٠.

٦٧- شابرول، **وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج. ١، **دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩): ٦٩.

٦٨- المقصود أمراء الأوجاقات ومفردها أوجاق ومعناها الموقد أو المدخنة، ثم أطلقت على الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلى الصنف من أصناف الجند، وكانت الفرق العسكرية العثمانية التي تركزت في مصر بعد السلطان سليم تقسم إلى أربعة أوجاقات عسكرية فزادها السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٢٤ أوجاقين فصارت ستة، ثم صارت سنة ١٥٥٤ سبعة أوجاقات، وهي الإنكشارية والعزب والجملية والتفكجية والجركسية والجاويشية والمتفرقة، انظر:

Holt P.M., "The Beylicate in Ottoman Egypt in the 17th Century", *Bulletin of the School Oriented African Studies, vol 24* (London: Cambridge University Press, 1962): 218.

٦٩- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٥٠٧.

٧٠- من اللطيف أن نقرأ تعليق أحد مؤرخي الأزهر المحدثين على كون الشيخ السجيني لم يكن له مؤلفات فيقول: «ولم يترك مؤلفات خاصة به لأنه آثر أن يعمل من أجل طلابه ومن أجل راحتهم، وكان يدرس لهم أمهات الكتب التي أغنته عن التأليف»، انظر: أشرف فوزي صالح، **شيوخ الأزهر**، مج. ١ (القاهرة: الشركة العربية، ١٩٩٧): ٥٣.

٧١- فيقول أحمد شلبي مثلاً عندما تولى الشيخ شنن مشيخة الأزهر: «صعد إلى القلعة وألبسه الباشا كركًا»، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٢٦١.

٧٢- حيث كان يحاسب ماليًا باعتباره باش مفتي الشافعية إذا كان شافعيًا أو باش مفتي المالكية إذا كان مالكيًا وهكذا.

٧٣- يقول عنه المحبي: «الإمام الحجة العلي الشأن رئيس العلماء بمصر»، وتشير إليه الوثائق بكنيته وهو أبو الحسن علي بن محيي الدين القادري البرلسي، وكان الجزء الشمالي من إقليم الغربية يطلق عليه خلال العصر العثماني إقليم البرلس، وهي القرى التي تقع الآن محل محافظة كفر الشيخ الحالية، وكانت من أكثر المناطق التي أقبل أبناؤها على التعلم في الأزهر، لذلك فقد كانت مصدرًا أساسيًا لمشايخ الأزهر، ولم ينتقل الثقل التعليمي في الأزهر للصعيد إلا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٣: ١٩٥؛ **الباب العالي**، س ٥٤، م ٨٦٣ (٩٩٥هـ/١٥٨٦م): ١٩٢.



٧٤- يقول عنه المحبي: «علامة المعقول والمنقول وشيخ أهل الفروع والأصول ووحيد عصره وعميد مصره وشيخ الأزهر» ورغم أنه كان ينتمي لأصول حلبية فإنه ولد بمصر ونشأ بها، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٢: ٦٧٢.

٧٥- لا توجد معلومات كثيرة حول الشيخ محيي الدين الغزي ولم نجد له ترجمة واضحة في المصادر المعاصرة، وورد توليه لمنصب شيخ الأزهر في المصادر، انظر: **محكمة الباب العالي**، س ٧٧، م ١٥١١ (١٠١١هـ/١٦٠٢م): ٣٢٢؛ **الدشت**، س ١٢٠، م ١٠٩١ (١٠١٢هـ/١٦٠٣م).

٧٦- **الباب العالي**، س ٧٧، م ١٥١١ (١٠١١هـ/١٦٠٢م): ٣٢٢.

٧٧- له كتاب مخطوط مهم هو، انظر: **القول المقبول في الخضر هل هو نبي أم ملك أم رسول**، مخطوط بدار الكتب، ح ١٢٩٧٠، ميكروفيلم ٥١١١١؛ **محكمة الباب العالي**، س ٩٥، م ٢٠١٠ (١٠٢٢هـ/١٦١٣م): ٣٤٠.

٧٨- يقول عنه المحبي: «الإمام المتقن الثبت الحجة شيخ الشافعية في وقته ورأس أهل التحقيق والتدريس والإفتاء في الجامع الأزهر، وكان فيهًا إليه النهاية ثابت الفهم دقيق النظر متثبتًا في النقل متأدبًا مع العلماء»، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٣. له مخطوط، **تعليقات الشوبري على شرح ابن حجر الهيثمي على الأربعين النووية**، مخطوط بدار الكتب، حديث ٣٠، ميكروفيلم ١٦٠٥.

٧٩- الشيخ محمد بن أبي السرور البكري كان من أكثر شيوخ الأزهر من ناحية الإنتاج العلمي.

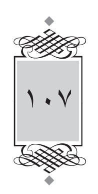
٨٠- يقول عنه المحبي: «أحد أجلاء علماء الحنابلة بمصر، كان قاضيًا بالمحكمة الكبرى بمصر، فاضلاً مجللاً ذا وجاهة ومهابة عند عامة الناس وخاصتهم، حسن السمت والسيرة والخلق قليل الكلام، له في الفقه مهارة كلية وإحاطة بالعلوم العقلية»، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٣: ١٠٩. **محكمة الباب العالي**، س ١٢٥، م ١٢٩٩ (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م): ٤٠٣.

٨١- كان شيخ قراء القرآن الكريم بالقاهرة. والمزاحي نسبته إلى قرية منية مزاح (من قرى إقليم الدقهلية) تعلم وتوفي بالقاهرة. من كتبه (حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا، و(شرح الشمائل) ومؤلف في (القراءات الأربع الزائدة على العشر، ويعلق المحبي عليه فيقول: «ولا غرو فإنه الآن لعلماء الأزهر سلطان» وجاء ذكر وفاته عند أحمد شلبي عبد الغني «وتوفي شيخ الإسلام سلطان المزاحي شيخ الجامع الأزهر»، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٢: ٣٦٦؛ عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولي حكم مصر**: ١٦١.

٨٢- يقول عنه المحبي: «الإمام العالم العلامة الفيه المتضلع في العلوم الشرعية شيخ الأزهر، نفع الله بعلمه فما قرأ عليه أحد إلا انتفع به»، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٢: ٦٨١.

٨٣- كان يعمل قاضيًا بمحكمة الباب العالي، إلى جانب كونه شيخًا للجامع الأزهر، ويتفق في ذلك مع الشيخ عثمان الفتوحي، **الباب العالي**، س ١٥٥، م ٨٥٧ (١٠٨٣هـ/١٦٧٢م): ٢٣٩.

٨٤- والشيخ أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخرشي، ولد في عام ١٠١٠هـ/١٦٠١م، وسمي بالخرشي نسبة إلى قريته «أبو خراش» مركز شبراخيت بالبحيرة تولى مشيخة الأزهر وهو في الثمانين من عمره في عام ١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م، واستمر بها حتى وفاته عن عمر يناهز التسعين عامًا، انظر: صالح، **شيوخ الأزهر**: ٩؛ عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ١٨٦.



٨٥- البرماوي نسبة إلى قرية برما بمحافظة الغربية، وهي الآن تقع في كفر الشيخ، وقد ظل البرماوي شيخًا للأزهر ١٤ عامًا، انظر: عبد العزيز غنيم، **تاريخ الأزهر** (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٣): ١٠٣.

٨٦- النشرتي نسبه إلى قرية نشرت، وتقع الآن بمحافظة كفر الشيخ، انظر: محمد رمزي، **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية**، مج. ٢، القسم ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤): ١٤٧.

٨٧- القليني نسبة إلى قرية قلين، وهي إحدى مدن كفر الشيخ حاليًا، ويجب أن نشير إلى أن قرى الشيوخ الثلاثة السابقين كانت متقاربة للغاية، مما يوحي بفكرة العصبية المكانية، وكانت هذه المنطقة أهم مركز للعلماء في مصر خلال العصر العثماني، وهي المنطقة التي كان يطلق عليها البرلس، وهو ما سوف يتغير تمامًا خلال القرن النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث يصبح العدد الأكبر من دارسي الأزهر من صعيد مصر، وبالتالي سوف ينعكس ذلك على اختيار شيوخ الأزهر.

٨٨- يشير أحمد شلبي عبد الغني إلى وفاة الشيخ أحمد النفراوي شيخ الجامع الأزهر، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٢٦١.

٨٩- عندما يتحدث الجبرتي عن الشيخ شنن يقول كلمات لها دلالة بليغة فيقول: «كان مليئًا متمولاً، أغنى أهل زمانه بين أقرانه»، وبالفعل تؤكد الوثائق مقولة الجبرتي بشكل كبيرة فتشير إلى امتلاك الشيخ شنن لعدد كبير من الالتزامات والعقارات والمماليك، وقد بلغت تركة الشيخ شنن ١٦١ كيسة ناهيك عن عدد كبير جدًّا من العقارات، وهي على كل حال أكبر من تركات عدد كبير من الأمراء نافذي السلطة في مصر في وقتها، انظر: **القسمة العسكرية**، س ١١٩، م ٧٤ (١١٣٤هـ/١٧٢١م): ٧٧؛ الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ١٣٧.

٩٠- كان الشيخ إبراهيم الفيومي هو خاتمة العلماء المالكية الذين تولوا مشيخة الأزهر، وكان صوفيًّا كتب العديد من المؤلفات في التصوف، انظر: صالح، **شيوخ الأزهر**:٢٩.

٩١- جاء الشبراوي لتولي مشيخة الأزهر، وقد تراجع عدد العلماء الشافعية الكبار في الأزهر، فتتلمذ هو على كبار العلماء المالكية مثل الشيخ خليل اللقاني، ومحمد الزرقاني، والنفراوي، الشرنبابلي، والشيخ صالح البهوتي الحنبلي، غير أنه عندما كان الشبراوي يفارق الحياة في عام ١١٧١هـ/١٧٥٧م كان المذهب الشافعي قد استعاد وضعه الأول كأهم مذهب ديني في مصر، وتصدر عدد العلماء الشافعية مرة أخرى مشيخة علماء الأزهر، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٣٧١.

٩٢- الحفناوي نسبة لقرية حفنة التابعة لمركز بلبيس بالشرقية، وقد ظل الحفناوي عشر سنوات شيخًا للأزهر، وكان صوفيًّا على الطريقة الخلوتية، وله العديد من المؤلفات، في الفقه واللغة، انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، **الأزهر في ألف عام**، ط. ٢، مج. ١ (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧): ٢٤١.

٩٣- تشير تركة الشيخ السجيني، إلى أن الرجل كان يشغل عددًا كبيرًا من الوظائف التي كانت تدر عليه عوائد مالية كبيرة إضافة إلى حصة التزام، وكان السجيني يمتلك عددًا كبيرًا من الكتب والمراجع الفقهية، تم بيعها من خلال التركة، انظر: **القسمة العسكرية**، س ١٨٤، م ١٧٢ (١١٨٢هـ/١٧٦٩م): ٦٩؛ **القسمة العسكرية**، س ١٨٤، م ٦١٥ (١١٨٣هـ/١٧٧٠م): ٢٦٢.

٩٤- ولد الدمنهوري بمدينة دمنهور في عام ١٠١١هـ/٩٨٦١م، وكان يتيمًا، فقدم القاهرة وهو صغير السن، ولم يكفله أحد فالتحق بالجامع الأزهر واشتغل بالعلم، وجد في تحصيله، ودرس المذاهب الأربعة، وأجازه علماء المذاهب الأربعة لذلك فقد عرف بالمذهبي، وكان



من أكثر شيوخ الأزهر إنتاجًا للعلم وللكتب، فقد ترك ما يناهز على اثنين وثلاثين كتابًا، في علوم متعددة مثل الحساب والكيمياء والهندسة والمنطق والأخلاق، ويعد الدمنهوري واحدًا من أعظم العلماء الذين تولوا مشيخة الأزهر، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٨٣.

٩٥- العروسي نسبة إلى قرية منية عروس بالمنوفية، وقد ولد في عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م، وتوفي في عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م.

٩٦- ولد الشيخ عبد الله الشرقاوي بقرية الطويلة من قرى الشرقية عام ١١٥٠ هـ/١٧٣٧م. تعلم في الأزهر الشريف وتولى مشيخته عام ١٢٠٨ هـ/ ١٧٩٣م. كانت له مواقف مهمة أثناء الحملة الفرنسية على مصر. وفي أيامه تم إنشاء رواق الشراقوة بالأزهر، بسبب انتمائه للشرقية، من مؤلفاته: التحفة البهية في طبقات الشافعية، تحفة الناظرين في من ولي مصر من السلاطين، «حاشية على شرح التحرير» في فقه الشافعية، فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي.

٩٧- الشنواني نسبة إلى قرية شنوان بالمنوفية.

٩٨- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٢٦١.

٩٩- المرجع السابق: ١٢١.

١٠٠- لمزيد حول مؤلفات محمد بن أبي السرور البكري، انظر: محمد بن أبي السرور البكري، **المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية**، تقديم وتحقيق ليلى الصباغ (دمشق: دار البشائر؛ دبي: مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث، ١٩٩٥): ١٥.

١٠١- **الباب العالي**، س ١٢٥، م ١٢٩٩ (١٠٥٨هـ/١٦٤٨م): ٤٠٣.

١٠٢- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٢٥٦.

١٠٣- **الباب العالي**، س ١١، م ٦٦٥ (شعبان ٩٥٧هـ/١٥٥٠م): ٢٢٦.

١٠٤- **القسمة العربية**، س ٢٤، م ٤٣٧ (١٠٢٨هـ/١٦١٩م): ٢٧٠.

١٠٥- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٤٠٣.

١٠٦- المرجع السابق: ٧٥.

١٠٧- مايكل ونتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم، مراجعة عبد الرحمن عبد الله الشيخ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١): ١٩٤.

١٠٨- يقول الجبرتي على لسان الشيخ محمد الجوهري: «والبلد بلد الإمام الشافعي» ويقصد بذلك أن المذهب الأكثر انتشارًا في مصر هو الشافعي، ودعم من ذلك وجود ضريح الإمام الشافعي في مصر، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٤٠٣.

١٠٩- يقول المحبي عن ذلك: «قلت ورأيت في بعض التعاليق أنه رحل إلى الروم فتحول حنفيًّا بأمر مولى من موالي الروم، وحظي ثمة حظوة لم يحظها أحد في عصره من العرب والروم، وأعطى المدارس العالية بمصر والوظائف والمعاليم»، انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ١: ٣٥١.



١١٠- كلمة رجل دولة لا تعني هنا أنه كان صنيعة الدولة، بل إنه كان رجل سياسة ودين، وأنه كان قادرًا على خلق علاقة مرنة بين المؤسسة الدينية والسياسية.

١١١- عن هذه المؤلفات، انظر: محمد بن أبي السرور البكري، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المغربية**، تحقيق عبد الرازق عيسى (القاهرة: العربي، د.ت.): ١٣.

١١٢- المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٣: ١٠٩.

١١٣- ونتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**: ١٩٥.

١١٤- يقول أحمد شلبي عبد الغني «طلع الشيخ أحمد النفراوي إلى الديوان، ومعه حجة الكشف على المقتولين، فلم ينظر الباشا فيها، لعلمه أن العيب طرف النفراوي فأمره الوزير أن يلزم بيته، وأن يسافر الشيخ محمد شنن إلى بلده الجدية»، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ١٢١.

١١٥- خفاجي، **الأزهر في ألف عام**، مج. ١: ٢٣٩.

١١٦- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٣٤٩.

١١٧- يقول الجبرتي عن ذلك: «وكان الشيخ عبد الله الشبراوي له وظيفة الخطابة بجامع السراية ويطلع في كل يوم جمعة ويدخل عند الباشا ويتحدث معه ساعة وربما تغدى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتي إلى الباشا في خواصه فيخطب الشيخ ويدعو للسلطان وللباشا ويصلي بهم ويرجع الباشا إلى مجلسه وينزل الشيخ إلى داره، انظر: المرجع السابق: ٣١٦.

١١٨- يقول الجبرتي إن إبراهيم كتخدا كان صديقًا للشيخ الشبراوي ويقول عن إبراهيم كتخدا: «ومما يحكى عنه أنه رأى في منامه أن يديه مملوءتان عقارب فقصها على الشيخ الشبراوي فقال: هؤلاء مماليك يكونون مثل العقارب ويسري شرهم وفسادهم لجميع الناس»، انظر: المرجع السابق: ٣٢٤.

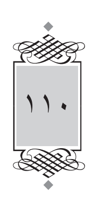
١١٩- ونتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**: ١٩٦.

١٢٠- يقع رواق الشوام على يمين الداخل من باب الشوام، وقد أنشأه السلطان قايتباي، وقام الأمير عبد الرحمن كتخدا القازدغلي بمضاعفة مساحة هذا الرواق، وتجديده بالكامل، كما رصد عليه من أوقافه كميات كبيرة من المواد الغذائية، وكان رواق الشوام من أكبر أروقة الأزهر في عدد الطلاب والعلماء.

١٢١- يبدو أن غياب الشيخ محمد المصيلحي بسبب الحج، وكان الرجل الثاني (بعد الدمنهوري) في الفقهاء الشافعية في مصر، هو الذي ساعد العريشي على المطالبة بهذا المنصب.

١٢٢- يقول الجبرتي عن لقاء الشيخ محمد الجوهري مع مراد بك «فكلمه الشيخ محمد وقال: لا بد من فروة تلبسها للشيخ العروسي وهو يكون شيخًا على الشافعية وذاك شيخًا على الحنفية كما أن الشيخ أحمد الدردير شيخ المالكية والبلد بلد الإمام الشافعي وقد جئنا إليه وهو يأمرك بذلك وإن خالفت يخشى عليك».

١٢٣- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٢٥.



١٢٤- يقول الجبرتي عند ترجمته لحياة الشرقاوي عن ذلك: «وكانت تعارضت فيه وفي الشيخ مصطفى الصاوي ثم حصل الاتفاق في التدريس بالمدرسة الصالحية المجاورة لضريح الإمام الشافعي بعد صلاة العصر، وهي من وظائف مشيخة الأزهر»، هكذا فقد تم ترضية الصاوي لتولي الشرقاوي المشيخة، انظر: المرجع السابق، مج. ٤: ٢٦٠.

١٢٥- المرجع السابق: مج ٤: ٣٧١.

١٢٦- يقول الجبرتي عن ذلك: «وأحضروا السيد منصور اليافاوي المنفصل عن مشيخة الشوام ليلاً، ليعيدوه إلى مشيخة الشوام، ويمنعوا الشيخ قاسمًا المتولي، قمعًا له ولطائفته الذين تطاولوا في مجلس القاضي بالكلام، انظر: المرجع السابق: ٢٦٢.

١٢٧- رودج، **الأزهر في ألف عام**: ٨٨.

١٢٨- المشد هو أحد الرجال الأقوياء كان يرافق شيخ الأزهر حاملاً في يده عصا من أجل الدفاع عن شيخ الأزهر وتنفيذ المهام التي يأمر بها. كما كان يقوم بمهام الإشراف على نظافة الأزهر، وإلزام العمال بأداء مهامهم الخاصة بنظافة المسجد.

١٢٩- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٥٦٣.

١٣٠- **الدشت**، س ١٤٧ (١٠٣٩هـ/١٦٢٩م): ١١٨.

١٣١- كان شيخ الأزهر يمتطي بغلة، مثله في ذلك مثل أغلب العلماء والتجار.

١٣٢- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٥٧.

١٣٣- كما كان للشيخ محمد بن أبي السرور البكري شيخ الجامع الأزهر منزلاً بخط الجامع الأزهر، إلا أنه يجب أن نشير إلى أن هذا المنزل لم يكن هو المنزل الرئيس لشيخ الأزهر الذي كان يحتفظ في العادة بمنزل في أحد الأحياء الأرستقراطية مثل الأزبكية أو الموسكي، انظر: **القسمة العسكرية**، س ٤٦، م ٥٣٨ (١٠٤٨هـ/١٦٣٨م): ٢٨٥؛ الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٢٥٧؛ عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٢٤٦.

١٣٤- **الباب العالي**، س ١٥، م ٥٨٦ (٩٦٢هـ/١٥٥٤م): ١٠٦.

١٣٥- **سجلات محكمة القسمة العسكرية**، س ٢٢٦ (١٢١٢هـ/١٧٩٧م): ٧٩، ١٢٧.

١٣٦- **سجلات الدشت**، س ٣٢٥ (١٠٥٣هـ/١٦٤٣م): ٢٣٦.

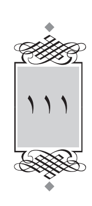
١٣٧- **محكمة الباب العالي**، س ١٢١، م ٧٥ (١٠٥٣هـ/١٦٤٣م): ١٤.

١٣٨- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٥٧٥.

١٣٩- محمد السيد حمدي، «الجامع الأزهر الشريف بعيون إنجليزية»، **مجلة ذاكرة مصر المعاصرة**، العدد ١١ (أكتوبر ٢٠١٢): ٨٣.

١٤٠- صلاح أحمد هريدي، **التعليم في مصر في القرن الثامن عشر** (الإسكندرية، ١٩٨٨): ٥٩.

١٤١- مبارك، **الخطط التوفيقية**: ٦٠، ٦١.



١٤٢- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٥٠٧.

١٤٣- كانت الإجازات تصدر عن علماء الأزهر ثلاثة أنواع وهي، الإجازة بالتدريس والإفتاء على أحد المذاهب، والإجازة بعرض وتدريس كتاب معين، والإجازة بالمرويات وكانت تعطى من علماء الأزهر إلى عالم يقيم في بلد آخر، ولكن كان لا بد من أن يعرف الذي يمنح هذه الإجازة كل شيء عن النتاج العلمي وحسن خلق الذي سيمنحه الإجازة، انظر: هريدي، **التعليم في مصر**: ٦١.

١٤٤- لقد حظي المذهب الحنفي بإقبال واسع خلال العصر العثماني حيث كان المذهب الأساسي للدولة، لذلك فقد غير بعض العلماء أو الأهالي مذهبهم من المالكية إلى الحنفية حيث كان ذلك يمكنهم من تولي بعض الوظائف الهامة داخل أجهزة الإدارة في مصر.

١٤٥- ويعكس ذلك في الواقع غياب فكرة القطرية داخل الأزهر بشكل كبير، فقد كان المانح مقدسي، والممنوح جزائري، والوظيفة داخل الأزهر في قلب القاهرة، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٥٩٥.

١٤٦- جب، وبووين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، مج. ٢: ٣٠٣.

١٤٧- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٣٦٨.

١٤٨- عوف، **الأزهر في ألف عام ٩٧٠- ١٩٧٠**: ٦٠.

١٤٩- شابرول، **وصف مصر**: ٦٩.

١٥٠- المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مج. ٢: ٦٧٢.

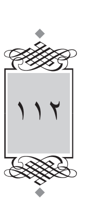
١٥١- لم يكن الإفتاء من حق أي عالم في الأزهر إلا عندما يصبح شيخ عمود أي مدرسًا في الأزهر، وبالطبع لم يكن يحصل على هذه الدرجة إلا بعد دراسته على يد عدد كبير من المشايخ وإجازتهم له، الغزي، **الكواكب السائرة**، مج. ٣: ٦٢.

١٥٢- كانت أهم الأعمال المنوطة بشيخ كل رواق هي أن يقوم بإدارة أوقاف الرواق، والإشراف على مكتبة الرواق، كما كان مسئولاً عن توفير سكن ومرتب للمجاورين الجدد، وعدم إسكان مجاور في غرف الرواق أكثر من عام حتى يعطي فرصة للمجاورين الجدد، انظر: الباب العالي، س ١١٩، م ١٠٣٦ (١٠٤٨هـ/١٦٣٨م): ٢٠٢.

١٥٣- عنان، **تاريخ الجامع الأزهر**: ١٣٠؛ هريدي، **التعليم في مصر**: ٨٠.

١٥٤- خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت عملية الإجازة صعبة للغاية، فكان الطالب لا يحصل على إجازة في أي كتاب إلا بعد أن يدرسه على يد شيخه، وكانت هذه القراءة بالطبع تستوجب فهم الطلاب لذلك بشكل جيد، مما أصقل هؤلاء الطلاب وجعلهم علماء ذوي قدرة عالية، غير أن ذلك تراجع خلال القرن الثامن عشر، فيشير الجبرتي إلى الشيخ محمد بن حسن بن محمد الأحمدي الشافعي السمنودي بأنه كان صعبًا في الإجازة لا يجيز أحدًا إلا إذا قرأ عليه الكتاب الذي يطلب الإجازة فيه بتمامه، ولا يرى الإجازة المطلقة ولا المراسلة، غير أن السمنودي أصبح حالة خاصة خلال القرن الثامن عشر، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ١٣٦.

١٥٥- المرجع السابق: ٣٧٧.



١٥٦- المرجع السابق، مج. ٣: ٢٦٩.

١٥٧- ومثال آخر لذلك مما يورده الجبرتي في عام ١٢١٣هـ/١٧٩٩م فيقول عند ترجمته للشيخ أحمد بن إبراهيم الشرقاوي: «قرأ على والده وتفقه وأنجب، ولم يزل ملازمًا لدروسه حتى توفي والده، فتصدر للتدريس محله، واجتمعت عليه طلبة أبيه وغيرهم»، انظر: المرجع السابق: ١٠٣.

١٥٨- عفاف لطفي السيد، «الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعلماء القاهرة في القرن الثامن عشر»، ترجمة أمين العيوطي، **الطليعة**، العدد ١٩: ٦٩، ٧٤.

١٥٩- لمزيد من التفاصيل عن أروقة الجامع الأزهر يمكن النظر: عبد العزيز محمد الشناوي، **الأزهر جامعًا وجامعة**، مج. ١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٣): ٢٢٠، ٢٧٢.

١٦٠- السيد سمير عبد المقصود، **الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣): ٢٥٦.

١٦١- بين ملأ العالم المقصود بين عامة الناس في شوارع القاهرة، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ١٠٥.

١٦٢- يقول الجبرتي عن ذلك: «وكان به حدة طبيعة وهي التي كانت سببًا لموته وهو أنه حصل بينه وبين الشيخ البجرمي منافسة فشكاه إلى الشيخ الدمنهوري، وهو إذ ذاك شيخ الجامع فأرسل إليه فلما حضر عنده في مجلسه بالأزهر فتحامل عليه فقام من عنده وقد أثر فيه القهر ومرض أيامًا وتوفي»، انظر: المرجع السابق، مج. ١: ٥٧٨.

١٦٣- المرجع السابق، مج. ٢: ٤٢.

١٦٤- حسام عبد المعطي، **رواق المغاربة في الجامع الأزهر في العصر العثماني** (د.م.: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥): ١٧٥.

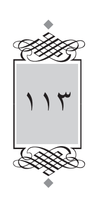
١٦٥- يقول الجبرتي عند ترجمته للشيخ موسى السرسي: «وصار من خاصة ملازميه، وتخلق بأخلاقه وألزم أولاده بحضور دروسه المعقولية وغيرها دون غيره لحسن إلقائه وجودة تفهيمه وتقريره، واشتهر ذكره وراش جناحه وراج أمره بانتسابه للشيخ المذكور(العروسي) ..... وكان يكتب غالب الفتاوى عن لسان الشيخ العروسي ويعتمده في المنقول والأجوبة عن المسائل الغامضة والفروع المشكلة»، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ٥٠٧.

١٦٦- يقول الجبرتي عن ذلك: «فلجأ إلى أستاذ عصره الشيخ الشبراوي ولازمه واعتنى به، وصار لا ينفك عنه، ومدحه بغرر قصائده، وكان يعترف بفضله ويحترمه، ولما توفي انتقل إلى شيخ وقته الشمس الحفني فلازمه سفرًا وحضرًا، ومدحه بغرر قصائده فحصلت له العناية والإعانة، وواساه بما به حصلت الكفاية والصيانة»، انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المرجع السابق، مج. ١: ٥٥٢.

١٦٧- ناصر عبد الله عثمان، المرجع السابق، ص١٣٠.

١٦٨- الشناوي، **الأزهر جامعًا وجامعة**، مج. ١: ١٥٢.

١٦٩- مقاطعة الطرانة إحدى المقاطعات التي كانت تدر عوائد كبيرة على الدولة من خلال بيع النطرون (أملاح الصوديوم) حيث كانت تستخدم في صناعات عديدة أهمها الصابون.



١٧٠- أستيف، **وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، مج. ٥، **النظام المالي والإداري في مصر العثمانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢): ٢٢٦، ٢٢٧.

١٧١- في المصادر المعاصرة للفترة التاريخية تعرف هذه الشون والمخازن بالعنبر الشريف، وكان لها إدارة كبيرة يرأسها سنجق بك أو أغا، حيث كان يتم تحصيل الغلال من ولايات الوجه القبلي، وتسجل في دفاتر تعرف بدفاتر العنبر الشريف، وكانت إدارة العنبر الشريف تقوم بصرف الجرايات والعليق لكل من يستحقها، وكان لهذه الشون دفاتر تقيد بها مقادير الغلال التي دخلت للشون والتي صرفت منها، ولمزيد حول إدارة الغلال يمكن مراجعة،

Stanford Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton: Princeton university press, 1962): 269.

١٧٢- الإردب: هو مكيال ضخم، لأهل مصر، وهو أربعة وعشرون صاعًا، بصاع النبي ﷺ والجمع أرادب. مقدار الإردب عند الحنفية: (٣,٢٥×٢٤=٧٨) كيلو جرامًا، عند الجمهور: (٢,٠٤×٢٤=٤٨,٩٦) كيلو جرامًا، انظر: علي جمعة محمد، المكاييل والموازين الشرعية (القاهرة: القدس للإعلان والنشر والتسويق، ٢٠٠١).

١٧٣- وعلى مدار الفترة محل الدراسة لم يقبل الأمراء المماليك ولا الجنود العثمانيون ولا العلماء المساس برواتب الغلال هذه حيث ظلت أهم مصدر ثابت للدخل لهذه الفئات نتيجة لتدني قيمة النقد، ففي عام ١٠٨٦هـ/١٦٧٦م قتل الجنود عبد الفتاح الشعراوي كاتب مقاطعة الغلال، عند نزوله من الديوان نتيجة تآمره مع الباشا للتلاعب بأسماء المستحقين للغلال، كما قاموا بعزل الباشا وتولية قائمقام محله حتى مجيء باشا جديد»، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ١٦٨.

١٧٤- عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٢٣٤.

١٧٥- جلبي، **سياحتنامة مصر**: ٢٧٣.

١٧٦- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولي حكم مصر**: ١٢٦.

١٧٧- أستيف، **وصف مصر**: ١١٠.

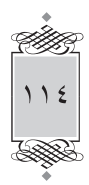
١٧٨- فمثلاً كان وقف عبد الرحمن كتخدا يقدم ٨١٢ إردبًا من القمح في كل عام، بالإضافة إلى كميات كبيرة أخرى في شهر رمضان، **القسمة العسكرية**، س ١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٣هـ/١٧٥٩م): ١٧٣.

١٧٩- شابرول، **وصف مصر**: ٦٨.

١٨٠- معنى ذلك أن كل مفتي من المفتين الأربعة كان يحصل على ثلاثة أرادب ونصف من القمح في كل شهر، انظر: أستيف، **وصف مصر**: ١١١.

١٨١- أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، وباتسي جمال الدين، مراجعة وإشراف رءوف عباس، مج. ١ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ١٨.

١٨٢- ووفقًا للجبرتي أيضًا فقد كان يقال عن مرتبات الغلال «الجراية» ولم يكن يقصد بها فقط أرغفة الخبز التي يتلقاها الطلاب كما يعتقد الكثير حاليًا، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ٣٣٨.



١٨٣- البارة: أصغر عملة فضية تركية وكانت تسمى أيضًا نصف فضة، وكان القرش العثماني يساوي ٤٠ بارة، والبارة تساوي أربعة أقجات، وقد شاع استخدام البارة منذ أواخر القرن السابع عشر، حيث حلت محل نصف الفضة التي كانت تستخدم منذ دخول العثمانيين مصر، انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، **الإدارة في مصر في العصر العثماني** (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨): ٤٤٠.

١٨٤- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٢٥٩.

١٨٥- أغا أغات مستحفظان، هو أغا مستحفظان أو أغا الوقت كما كانت المصادر تطلق عليه والمقصود أنه الأغا الموجود على رأس أوجاق مستحفظان في ذلك الوقت، وليس السابق، كلمة تركية من المصدر أغمق ومعناه الكبر وتقدم السن وتطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصي الذي يؤذن له بدخول غرف النساء، فكان لقب أغا يعطى للموظفين الكبار في الحكومة العثمانية ، وكان رئيس كل أوجاق في مصر يحمل لقب أغا، انظر: سليمان، **تأصيل ما ورد في الجبرتي**: ١٧.

١٨٦- جلبي، **سياحتنامة مصر**: ٢٧٣.

١٨٧- الشناوي، **الأزهر جامعًا وجامعة**، مج. ١: ١٧٥.

١٨٨- الأغوات هم رؤساء الفرق العثمانية الموجودة في مصر.

١٨٩- عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٧١.

١٩٠- **القسمة العسكرية**، س ١، م ١٤٠٥ (٩٦٣هـ/١٥٥٥م): ٣٧١.

١٩١- **الصالحية النجمية**، س ٤٧٨، م ٣٨٣ (١٠١٥هـ/١٦٠٦م): ١٥٠.

١٩٢- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٣٣٧.

١٩٣- تشير الدلائل الوثائقية إلى أن علماء الأزهر كان لهم دور كبير في اختيار ناظر الأزهر والاعتراض عليه في حالة تعرض الأوقاف للنهب، فمثلاً لذلك في عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م، تم عزل حسين بك من منصب ناظر أوقاف الأزهر، بعد توليه حكم ولاية المنصورة، إلا أن العلماء الذين كانوا يرون إدارة حسين بك الجيدة لتنمية موارد الأوقاف قرروا الصعود للقلعة وطالبوا الباشا بإبقاء حسين بك ناظرًا على أوقاف الأزهر، انظر: **الباب العالي**، س ١٦٦، م ٣٨ (١٠٩٠هـ/١٦٧٩م): ١٥.

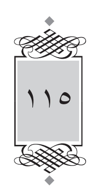
١٩٤- Husam Abd al-Muti, “Piety and Profit: The Haramayn Endowments in Egypt” (1517- 1814)», *Held in Trust Waqf in The Islamic World*, edited by Pascale Ghazaleh (Cairo: The American University in Cairo Press, 2011): 55.

١٩٥- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٣٣٦.

١٩٦- المرجع السابق: ٣٢٤.

١٩٧- **القسمة العسكرية**، س٣٧ ، م٥٤٠ ١٠٣٧(هـ/١٦٢٧م٣٥٧):.

١٩٨- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٥٨٤.



١٩٩- تميز الشيخ شحادة الحلبي بأنه رجل إدارة من الطراز الكبير وكان أقرب مشايخ الأزهر إلى شخصيته الشيخ محمد شنن، فقد كان رجل إدارة من الطراز المميز أيضًا حتى إن شخصيته طغت على شخصية ناظر أوقاف الأزهر الأمير يوسف بك الجزار، انظر: **الصالحية النجمية**، س ٤٧٠، م ٦٧٠ (٩٩٥هـ/١٥٨٦م): ١٥٨؛ عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولي حكم مصر**: ٣٣٢.

٢٠٠- **الباب العالي**، س ١٦، م ١٨٦٦ (٩٦٢هـ/١٥٥٤م): ٣٦٨.

٢٠١- **الباب العالي**، س ١٦٦، م ٢٩٥ (١٠٩٠هـ/١٦٧٨م): ٨٧.

٢٠٢- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٥١.

٢٠٣- محمد عفيفي، **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١): ٨٦.

٢٠٤- **الصالحية النجمية**، س ٤٦٤، م ١٧٣ (٩٩٠هـ/١٥٨١م): ٦١.

٢٠٥- السيد، «الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعلماء القاهرة في القرن الثامن عشر:» ٧٠.

٢٠٦- **القسمة العسكرية**، س ١٨٤، م ١٧٢ (١١٨٢هـ/١٧٦٩م): ٦٩.

٢٠٧- **القسمة العسكرية**، س ١١٩، م ٧٤ (١١٣٤هـ/ ١٧٢١م): ٨١.

٢٠٨- **القسمة العسكرية**، س ٤٣، م ١٨٤ (١٠٤٣هـ/١٦٣٣م): ١١٠.

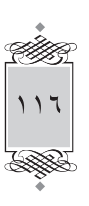
٢٠٩- الكيس، هو وحدة نقدية عثمانية ظهرت خلال القرن السابع عشر مساوية لكميات عديدة من النقود وفقًا لوقت ومكان استعمالها، وكانت تستعمل في إسطنبول عادة كوحدة نقدية قيمتها خمسمائة قرش، والقرش الواحد يساوي ٤٠ بارة، وفي إسطنبول أطلق عليها الكيسة الرومي وكانت تساوى ٢٠٠٠٠ بارة، أما الكيسة المصري فكانت تساوي ٢٥٠٠٠ بارة، وبالقروش كان الكيس يساوي ستمائة قرش، وقد استمرت الكيسة تستعمل في النظام الحسابي العثماني حتى ألغيت في عام ١٨٦٢م كجزء من الإصلاحات التي أتت بها التنظيمات الخيرية، دانيال كريسليوس، **جذور مصر الحديثة**، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر (د.م.: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠): ١٤٢.

٢١٠- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولي حكم مصر**: ٣١٠.

٢١١- المرجع السابق: ٣٢٣، ٣٢٤.

٢١٢- كتخدا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، وهي كلمة فارسية من كلمتين «كد» بمعنى البيت «وخدا» بمعنى الرب والصاحب والكتخدا في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الوكيل المعتمد أو النائب. وقد تبع كل قائد عثماني ومملوكي كتخدا كان ملازمًا رئيسيًّا له ومدبر شئونه وأعماله بصفة دائمة ، وغالبًا ما كان الكتخداوات عبيدًا أو معتقين لسادتهم، وفي مصر كان مصطلح كتخدا يعني الضابط الأول في الأوجاق بعد الأغا، انظر: سليمان، **تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل**: ١٧٦.

٢١٣- توفي الأمير محمد بك الماوردي في عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٢٩.



٢١٤- المرجع السابق، مج. ٣: ١٣.

٢١٥- مانيفال محمد عبد العزيز، **وثائق الأمير عثمان كتخدا القازدغلي دراسة ونشر وتحقيق،** (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠): ٥٨.

٢١٦- الربع: هو مبنى ضخم من الحجر معد للإيجار يتكون من عدة مساكن فردية وكانت تعلو أغلب وكالات القاهرة لإقامة التجار، وكان بعض هذه الرباع يتضمن قسمًا مخصصًا للرجال، ويرجع هذا الفصل إلى أن الربع كان من الممكن أن يكون مسكنًا مؤقتًا يلجأ إليه أناس عابرون ليس لديهم محل إقامة ثابت في المدينة كما كان يأوي الأسر التي استقرت حديثًا في المدينة والأسر الفقيرة ومتوسطة الثراء، انظر: نيللي حنا، **بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر دراسة اجتماعية معمارية،** ترجمة حليم طوسون (القاهرة: العربي، ١٩٩٣): ٨٧، ٨٨.

٢١٧- مانيفال محمد عبد العزيز، **وثائق الأمير عثمان كتخدا القازدغلي دراسة ونشر وتحقيق،** (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠): ٥٨.

٢١٨- نسبة إلى جزيرة جاوة، وهي أكبر جزر إندونيسيا، وبها عدد كبير من المسلمين حيث انتشر الإسلام بها عن طريق التجارة، وكان يتوافد على الأزهر عدد كبير منهم للدراسة في الأزهر.

٢١٩- عبد العزيز، **وثائق الأمير عثمان كتخدا**: ٥٩.

٢٢٠- هما قرية منية كتامة بالبحيرة حيث كان بها ٣٤١٥ فدانًا تم وقفها، وكذلك قرية أدفيينا وقرية ديبي ولم يحدد بهما عدد الأفدنة، انظر: **القسمة العسكرية،** س ١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٤هـ/١٧٥٩م): ١٧٣.

٢٢١- فرغلي، **الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية**: ١٧٤.

٢٢٢- كانت هذه الملابس هي بداية انتشار الزي الموحد داخل الجامع الأزهر في زيه المعروف حتى اليوم .

٢٢٣- **القسمة العسكرية،** س ١٧٠، م ٢٦١ (١١٧٤هـ/١٧٥٩م): ١٧٣.

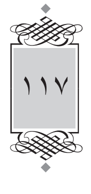
٢٢٤- جلبي، **سياحتنامة مصر**: ٢٧٣.

٢٢٥- أحمر تعني دينار ذهب، وكان يقال له ذر محبوب وهو عملة ذهبية كان يطلق عليها الأشرفي، وقد ضرب في عهد السلطان سليمان القانون وكان يساوي ٨٥ نصف فضة وعندما ضرب في العام ١٦٩٧ كان يساوي ٩٥ نصف فضة، ووصل سعره إلى ١٢٠ نصف فضة خلال القرن الثامن عشر، انظر: أحمد الدمرداش، **الدرة المصانة في أخبار الكنانة،** تحقيق عبد الوهاب بكر، ودانيال كريسيليوس (القاهرة: دار الزهراء، ١٩٩٢)؛ عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٤٩٢.

٢٢٦- كان القرش أو الغرش العملة الفضية التركية الرئيسة في مصر، وكان يساوي أربعين نصف فضة.

٢٢٧- **القسمة العربية،** س ٢٤، م ٤٣٧ (١٠٢٨هـ/١٦١٨م): ٢٧٠.

٢٢٨- الدميري، **قضاة مصر في القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري،** تحقيق وتعليق ودراسة عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، ويوسف مصطفى المحمودي (القاهرة: العربي، ١٩٩٨): ٣٠٢.



٢٢٩- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٢٤. .

٢٣٠- غالبًا ما كان شيخ الجامع الأزهر هو من كان يقوم بتوزيع هذه الأموال، ويبدو أن إصرار الجبرتي على ذكر قائمة على يد الباشا كان لأن ذلك استثناء، انظر: المرجع السابق، مج. ١: ٦١٩.

٢٣١- الخواجا: كلمة فارسية تطلق على أكابر التجار وهي تعني رب البيت والتاجر الغني والخواجكي بزيادة كاف نسبة إلى المبالغة، انظر: رفعت موسى محمد، **الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣): ١٠٠.

٢٣٢- **محكمة القسمة العربية**، س ٩، م ٤٦ (٩٧٦هـ/١٥٦٩م): ٢٠.

٢٣٣- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٤٥.

٢٣٤- المرجع السابق: ٢٤٦.

٢٣٥- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ٣٣٤.

٢٣٦- كلمة الخاتمة تعني قراءة القرآن كله والدعاء بإهداء ثواب ذلك لروح المتوفى.

٢٣٧- كريسليوس، **جذور مصر الحديثة**: ٣١٦.

٢٣٨- يشير الجبرتي مثلاً إلى زيارة الباشا لمنزل الشيخ الشرقاوي عند زواج ابنه وتقديمه لهدية كبيرة له، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٢٥٨.

٢٣٩- يقول الجبرتي مثلاً لذلك في ٢٧ شوال ١٢١٦هـ/ ٢ مارس ١٨٠٢: «عمل حضرة الباشا ديوانًا وأرسل الجاويشية إلى جميع المشايخ والعلماء وخلع عليهم خلعًا سنية زيادة على العادة أكثر من سبعين خلعة، وكذلك على الوجاقلية وكانت العادة في هذا التلبيس أن يكون عند قدومه، والسبب أن يكون عند قدومه والسبب في تأخيره لهذا الوقت تعويق حضور المراكب التي بها تلك الخلع»، انظر: المرجع السابق: ٣٣٣.

٢٤٠- المرجع السابق، مج. ١: ٣٢٤.

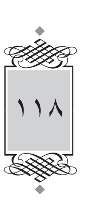
٢٤١- المرجع السابق: ٤٦١.

٢٤٢- هو حكمدار أمن العاصمة، والمسئول الأمني الأكبر في القاهرة، وكان يطلق عليه بالتركية الصوباشي، وغالبًا ما كان أغا الإنكشارية أو أحد أغوات أوجاق الإنكشارية السابقين، انظر: الدمرداش، **الدرة المصانة**: ٣٧، ٣٨.

٢٤٣- **يوميات إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٧): ٢٨، ٢٩.

٢٤٤- الكاشف هو حاكم الإقليم، والبهنسا كانت عاصمة الإقليم الذي ضم الآن بني سويف.

٢٤٥- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ١٥٦؛ عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٦٦.



٢٤٦- عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٣١٢.

٢٤٧- يقول أحمد شلبي عبد الغني عن ذلك: «ثم إن إسماعيل بيك قعد وشربوا القهوة ثم تكلموا في شأن الباشا والقاضي محمد أفندي كتخدا زاده وما صنعوا في إسماعيل بيك وأخذ أمواله وإرساله إلى الإسكندرية فما تقولوا يا علماء يا بكرية يا سادات يا أشراف يا عسكر الإسلام، فقال الجميع هذا أمر ما أحد فعله في بلدنا قبل الآن، فقال جركس الباشا معزول ويوسف بيك الجزاز قايم مقام، فقال الجميع نعم كذلك»، انظر: المرجع السابق: ٣١٤.

٢٤٨- حيث يشير أحمد شلبي على لسان إسماعيل بك إلى قوله، انظر: المرجع السابق: ٢٠٨.

٢٤٩- في أعقاب وفاة الشيخ الحفناوي جهز حسين بك كشكش حملة ضخمة خرجت من القاهرة في ١٢ أكتوبر ١٧٦٧م كان على رأسها خمسة صناجق، ثم انضمت إليها حملة أخرى تضم ثلاثة صناجق، وقد نجح علي بك في هزيمة هذه القوة في شمال بني سويف، يوم ٢ أكتوبر ١٧٦٧، وقد نتج عن ذلك خروج حسين بك كشكش منفيًّا إلى بلاد الشام، ودخول علي بك الكبير القاهرة حيث أصبح شيخ البلد وأهم شخصية سياسية بها، لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد رفعت رمضان، **علي بك الكبير** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٠): ٣٩.

٢٥٠- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، ط٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٩.

٢٥١- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج.١: ٤٦١.

٢٥٢- يقول أحمد شلبي «وزاد الكرب فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر، وشكوا أمرهم إلى العلماء وألزموهم بالركوب إلى الوزير في شأن ذلك الأمر، فركب الشيخ محمد النشرتي وركب خلفه جميع العلماء وتوجهوا إلى الديوان، وأفهموه على القضية وضرر الناس فجمع السناجق»، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٢٠٨.

٢٥٣- المرجع السابق: ٢٨٦، ٢٨٧.

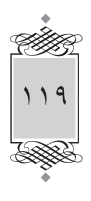
٢٥٤- هو أغا القاهرة أو الصوباشي وهو حكمدار أمن العاصمة، وغالبًا ما كان أحد أغوات فرقة مستحفظان (الإنكشارية).

٢٥٥- يقول أحمد شلبي عن ذلك: «لأن الأغا لما أخذ الثلاثة من حارة الجامع، صار يتطاول على أولاد الجامع ويضربهم ويؤذيهم، وجعلهم شغله وصار يمر عليه بالليل والنهار فشكا أهل الجامع إلى العلماء والشيخ الشبراوي شيخ الأزهر، فأمروهم بقفل الجامع فقفل الجامع يوم الأربعاء وليلة الخميس بطولها، انظر: عبد الغني، **أوضح الإشارات في من تولى حكم مصر**: ٥٧٢.

٢٥٦- في أعقاب انتهاء هذه المظاهرة التي قامت بها الجماهير، ولم تجد مساندة حقيقية من شيخ الأزهر وعلمائه قام إسماعيل بك بعد يومين فقط من ذلك بتحصيل هذه الأموال من هذه الطوائف!، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٢٣٠، ٢٣١.

٢٥٧- مصطفى محمد رمضان، **تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري** (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٨٥): ١٩.

٢٥٨- جاء حسن باشا قبودان قائد الأسطول العثماني على رأس حملة عسكرية كبيرة إلى مصر في عام١٢٠٠هـ/١٧٨٦م، من أجل إعادة النفوذ العثماني بها، وتأديب المماليك الذين سيطروا على مصر بشكل تام، غير أن هذه الحملة لم تفلح في ذلك، فلم يمكث حسن باشا في مصر غير عام اضطر بعده إلى مغادرة مصر بسبب اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، مما أدى إلى عودة النفوذ المملوكي كما



كان. ولمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة، انظر: عبد الوهاب بكر، **مصر والدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر** (القاهرة: دار المعارف، د.ت.):١١١.

٢٥٩- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ١٥٨؛ بكر، **مصر والدولة العثمانية**: ١٢٩.

٢٦٠- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ١٦٢.

٢٦١- المرجع السابق، مج. ٢: ٢٣٤.

٢٦٢- فيقول الجبرتي عن ذلك على لسان الباشا: «أنا عندي فتوى من شيخ الإسلام بإسلامبول على جواز قتالهم وكذلك أريد فتوى من علماء مصر بموجب ذلك، وأخرج إليهم وأقاتلهم وأبذل نفسي ومالي»، انظر: المرجع السابق، مج. ٢: ٢٣٦.

٢٦٣- القيلنجية هم جنود من البحارة، كانوا يعملون على فرض ضرائب كبيرة على السفن الحاملة للغلال الواردة من الصعيد للقاهرة، حيث كانت توجه شون الغلال الرئيسية في مصر القديمة، مما كان يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغلال في القاهرة.

٢٦٤- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٢: ٣٨٩.

٢٦٥- لويس عوض، **الفكر المصري الحديث**، مج١، ص ٥١.

٢٦٦- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٣: ١٦.

٢٦٧- غالي شكري، **المثقفون والسلطة في مصر**، ج١، أخبار اليوم للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٧.

٢٦٨- عزباوي، **المؤرخون والعلماء**: ٢١٨.

٢٦٩- كان المهدي أكثر علماء الأزهر شعبية في ذلك الوقت، ورغم كونه شافعيًا فقد كان متزوجًا من فاطمة بنت الشيخ محمد الحريري شيخ الحنفية، كما أن أبناءه كانوا يعتنقون جميع المذاهب، انظر: الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ٤: ٣٧١.

٢٧٠- غالي شكري، **المثقفون والسلطة في مصر**، ج١: ٥٢

٢٧١- المرجع السابق، مج. ٣: ٧٢؛ أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار**، مج. ٢: ٦٤٩.

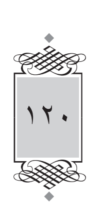
٢٧٢- بيتر جيران، **جذور الرأسمالية الإسلامية في مصر**، ترجمة سليمان محروس، مراجعة رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الفكر، ١٩٩٢): ٢١٠.

٢٧٣- **الباب العالي**، س ١٢٥، م ١٢٩٩ (١٠٥٨هـ/١٦٤٨م): ٤٠٣.

٢٧٤- **الباب العالي**، س ١٥٥، م ٨٥٧ (١٠٨٣هـ/١٦٧٢م): ٢٣٩.

٢٧٥- **الباب العالي**، س ٩٥، م ٤٥٠ (١٠٢٢هـ/١٦١٣م): ٩٥.

٢٧٦- الغزي، **الكواكب السائرة**، مج. ٣: ٣٥.

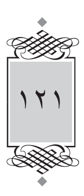


٢٧٧- عفيفي، **الأوقاف والحياة الاقتصادية**: ٣٨.

٢٧٨- رودج، **الأزهر في ألف عام**: ٨٩.

٢٧٩- الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مج. ١: ٣١٨.

٢٨٠- المرجع السابق، مج. ١: ٥٣٠.




BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية